الفردية

قديماً وحديثاً

تأليف: جون ديوي

ترجمة: خيري حماد
مراجعة: مروان الجابري

منشورات دار مكتبة الحياة
بيروت - لبنان

الفردية قديما وحديثا

نشر بالاشتراك مع
مؤسسة فرنكلين المساهمة للطباعة والنشر
بيروت — نيويورك

الفَرديَّة قديمًا وحديثًا

تأليف

جون ديوي

ترجمة

خيري حماد

مراجعة

مروان الجابري

منشورات دار مكتبة الحياة
بيروت - لبنان

المسهمون في هذا الكتاب

المؤلف: **جون ديوي** :ولد في ولاية فيرمونت الامريكية عام ١٩٥٨ ، وكان والده بقالاً . التحق بجامعة فيرمونت عندما كان في الخامسة عشرة من عمره حيث حصل على أعلى الدرجات، التي أعطيت في تلك الجامعة، في الفلسفة . تخرج من الجامعة عام ١٨٧٩ ونشر اولى كتاباته الفلسفية في مجلة علمية ومن هنا حزم امره على احتراف الفلسفة . حصل على الدكتوراة في الفلسفة عام ١٨٨٣ من جامعة جونز هوبكنز وأصبح بعدها مدرساً في دائرة الفلسفة بجامعة ميشغن . في عام ١٨٩٤ انتقل الى الجامعة المنشأة حديثاً في شيكاغو ليرئس الدائرة التي تضم فروع الفلسفة وعلم النفس والتربية ، وفي هذه الجامعة برزت ثورته التربوية المسماة « التربية المتجددة » ؛ فأوجد مدرسة أجرى عليها اختبارات لاثبات نظرياته الجديدة وتأكيد صحتها، ولم تلق اختباراته

هذه ترحيباً من ادارة الجامعة . وهكذا قدم استقالته عام ١٩٠٤ وانضم الى كلية المعلمين في جامعة كولومبيا حيث ظل يعمل لحين إحالته الى التقاعد عام ١٩٣٠ . بقي جون ديوي عضواً نشيطاً في اتحاد المعلمين في نيويورك ولما غدا الاتحاد تحت سيطرة الشيوعيين تركه وساعد في تنظيم نقابة المعلمين المعادية للشيوعية ، وكان احد مؤسسي اتحاد الحريات المدنية الامريكي واتحاد الاساتذة الجامعيين الامريكي .

توفي غرة حزيران عام ١٩٥١ .

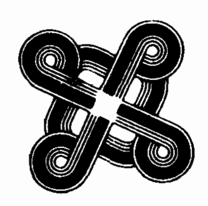
المترجم : **خيري حماد** : من مواليد فلسطين عام ١٩١٧. تلقى علومه الثانوية في كلية النجاح بنابلس والكلية العربية بالقدس ، والجامعية في الجامعة الامريكية في بيروت حيث حصل على بكالوريوس علوم عام ١٩٣٦ .

عمل بالصحافة ونال فيها شهرة واسعة ، فكان مراسلاً لجريدة Daily Express ورئيساً لتحرير جريدة «الدفاع» الفلسطينية وجريدته «المستقبل» التي أنشأها في فلسطين» وصحف اخرى في العالم العربي . شغل منصب مراقب عام المطبوعات والنشر في الحكومة

الاردنية . ترجم عدة كتب اهمها : « مذكرات انتوني ايدن » ، « ثورة العراق » ، « راندولف تشرشل يناقش ايدن » .

المراجع : **مروان الجابري** : سوري المنشأ احترف الصحافة ومارس عدداً من المسؤوليات الصحفية . شغل حتى أمد قريب منصب مدير مكتب المعلومات والملحق الصحفي المساعد بالمفوضية الهندية في بيروت .

ترجم كتباً كثيرة منها : « الدوامة » لبول سارتر ، « حرب صليبية في اوروبة » لدوايت ايزنهاور ، « البطل في التاريخ » لسدني هوك وغير ذلك .



الفصل الأول

البيت المنقسم على نفسه

مع اننا مادياً وظاهرياً ننتمي الى القرن العشرين ، فقد بات من الشائع القول اننا نعيش فكراً واحساساً ، او على الأقل باللغة التي نعبر بها عن الفكر والاحساس ، في قرن ماض ، يتراوح بين القرن الثالث عشر والثامن عشر . وفي وضع متناقض كهذا ، ليس من الغريب او المدهش ، ان نرى بحثاً عن الحياة الأمريكية ، كذلك الذي ظهر مثلاً عن « مدلتاون »(*)، يشير في اكثر من مرة او مكان ، إلى الحالة الفكرية « الحائرة » او « المرتبكة » ، كطابع مميز لنا .

فنحن نعيش ، من ناحية دراسة طبائع البشر ، في حضارة مالية او نقدية ، عقائدها وطقوسها هي السائدة . فالمال وسيلة التعامل والتبادل ، وما يتعاقد حوله من الفاعليات المتعلقة

(*) مدينة امريكية متوسطة اتخذت نموذجاً لبحث عن تأثير التطورات الصناعية في الكيان الاجتماعي – المترجم .

باكتسابه ، يكيفان جذرياً فاعليات الناس الاخرى . وهذا بالطبع ، ما يجب ان تكون الحال عليه ، اذ ان على الناس ان يكسبوا معيشتهم . او ليس كذلك ؟ ولماذا يشتغل الناس ، اذا لم يكن عملهم في سبيل المال ؟ وكيف يتيسر لهم الحصول على ما يريدونه من حاجيات ومباهج ، إلا إذا دفعوا المال لشرائها ؟ وهكذا فهم يمكنون غيرهم من كسب مزيد من المال وبالتالي يمكنونهم من انشاء الحوانيت والمصانع ، لتشغيل عدد آخر من الناس ، حتى يكسبوا مزيداً من المال ليمكنوا أناساً آخرين من كسب مزيد من المال ببيع البضائع ، وهكذا دواليك. وحتى الآن ، فكل شيء يتجه نحو الأفضل ، في نطاق هذه الحضارة التي هي خير ما يمكن ، وأعني بها فرديتنا الخشنة ؟ او هل هي فرديتنا المهلهلة ؟

واذا كان من شأن فاعلية طراز حضارتنا ان تجزىء المجتمع إلى طبقتين ، اولاهما الطبقة العاملة ، وثانيتهما طبقة رجال الأعمال – وهي تشمل ذوي الحرف – وان تجعل عدد أفراد الاولى ضعفي ونصف ضعف الطبقة الثانية ، واذا كانت ايضاً قد ركزت طموح الآباء من افراد الطبقة الاولى على رؤية اولادهم يصعدون إلى الطبقة الثانية ، فذلك مما لا شك فيه ، لان طريقة الحياة الأمريكية تقدم فرصاً لا مثيل لها لكل فرد ، لينجح طبقاً لفاعلياته . واذا كان قليل من العمال يعرف ما يعمل ، او يدرك معنى ما يعمل ، واذا كان أقلهم ، يدركون

ما سيؤول اليه عملهم – اذ الواقع ان واحداً في الألف فقط من انتــاج اكبر صناعة من صناعات ميدلتاون يستهلك محلياً في المدينة – فهذا عائد بدون ريب إلى اننا مضينا في اتقان نظام توزيع انتاجنا ، حتى غدت البلاد باسرهــا كلاً (وحدة واحدة) . واذا كانت جمهرة العمال تعيش في خوف دائم ، من فقدان عملها ، فهـذا يعود حتماً إلى ان روح التقدم عندنا ، المتجلية في تغيير الانمــاط والازياء ، واختراع آلات وقوى جديدة لزيادة الانتاج ،تجعل كل شيء دائم التحرك .ولا شك ان ثمار صناعتنــا وازدهارنا قد ضبطت بدقة لتتفق مع القـدرة الفردية ، حتى بات من الطبيعي ومن المعقول ايضاً ، ان يتطلع العمال بقلق وفزع ، إلى مستقبلهم عندمــا يبلغون الخمسين او الخـامسة والخمسين من العمر ، فيوضعون هم وخدماتهم على الرف .

وانا نسلم بكل هذا ، ونعتبره جزءاً حتمياً من نظامنــا الاجتماعي بينما نعتبر إطالة الشرح في الناحية القاتمة منه كفراً بحق شريعة ازدهارنا . لكنه نظــام يتطلب فلسفة جاهدة وقاسية . واذا ما تطلع المرء الى ما نعمل ، وإلى مــا يجري ، وتوقع بعد ذلك أن يجد للحياة نظرية تنسجم مع الوضع الحالي الفعلي ، فسيصدمه التنــاقض الذي سيقع عليه . اذ ان الوضع يتطلب اثباتاًلمذهب الجبرالاقتصادي كاملاً . فنحن نعيش وكأن القوى الاقتصادية هي التي تقرر نمو مؤسساتنــا او تدهورها ،

وكما لو انها هي التي تقرر مصير الأفراد . وفي هذا تصبح الحرية اصطلاحاً منسوخاً ، ونصل نحن إلى مرحلة تسيرنا فيهـا اشارة من آلة صناعية ضخمة . ولذلك يصبح النظـام الفعلي القائم كناية عن لائحة تسعيرية للقيم ، محددة تحديداً دقيقاً ،فتقـاس قيمة الانسان بقدرته أمـا على الاحتفاظ بمـا هو عليه ، او على احراز السبق في سباق تنافسي مـالي . « وضمن نطاق بيوت ذوي الامكانات او الفقراء ، تستمر المقومات الشخصية للحياة العائلية ، كالزواج والولادة وتربية الأطفـال ، والوفاة . لكن ضرورات الحياة الواقعية هذه ليست هي ،التي تقرر الاحتياجات المادية ، وطريقة الحصول عليهـا ، انمـا تقررها التفصيلات الخارجية المتعلقة بمدى ما يحصل عليه رب العـائلة من مال » . والفلسفة الصالحة لوضع كهذا ، هي التي تقول بتنازع البقاء ، وبقاء الأصلح اقتصادياً . وقد يتوقع المرء ، ان يجد ان النظرية السارية على الحياة ، اذا كانت تعكس الاوضاع القـائمة ، هي نظرية التطور او الداروينية ، في اقوى صورهـا واشكالها . او قد يتوقع المرء أخيراً ان يجد ان اكثر السمات الشخصيـة مدعـاة للاعتزاز ، هي التقدير الواضح للمنـافع الشخصية ، والطموح المصمم على الحصول عليهـا مهما كان الثمن . وفي هذه الحالة لا يحسب للعواطف والتعاطف الا الحساب الادنى .

وليس من الضروري القول ، ان الصورة الراهنة للحياة في «مدلتاون» او في اية مدينة اخرى ، هي ليست من هذا النوع .

ولا يخيفنا نحن الاميركيين شيء ، بقدر ما يخيفنا ان نسمع بان مخلوقاً مضللاً في مكان متأخر من الكرة الارضية ينادي بما نحن نطبقه – مع العلم ان تطبيقنا له اكثر كفاءة ودقة من تطبيق اي شعب آخر – وأعني بذلك الحتمية الاقتصادية . وجماع نظريتنا ، هي ان الانسان يخطط ، ويستخدم الالات من اجل اغراضه الانسانية والروحية بدلاً من ان تحمله هذه الالات حيث تشاء . ولعلنا في دعوتنا الى مذهبنا المثالي ، أعلى صوتاً وأقوى جهيرة منا في دعوتنا الى مذهبنا المادي ، ولعل مذهبنا المثالي هو اكثر الفلسفات التي سمعها العالم ضجيجاً وأعلاها عقيرة . فنحن نمتدح حتى اكثر رجالنا نجاحا ، ليس لحيويتهم الهوجاء الانانية في المضي قدماً في طريق النجاح ، انما نمتدحهم لولعهم بالازهار وحبهم للاطفال وحدبهم على الكلاب ، او عطفهم على الاقارب من الكهول والشيوخ . فكل من يحث صراحة على اتباع مذهب اناني يلقي حيثما توجه النفور والعبوس والتقطيب . وهكذا فعلى الرغم من اختفاء البيت وزيادة الطلاق في جيل واحد زيادة بلغت ستمائة بالمائة ما يزال التاريخ يستطيع ان يسجل ابلغ ما يمكنه من التمجيد العاطفي لقداسة البيت ومناحي الجمال في الحب الدائم . اننا مثقلون بالغيرية « الايثارية » ، متفجرون بالرغبة في « خدمة » الاخرين .

هذه هي بعض التناقضات الواضحة بين سلوكنا ومؤسساتنا من ناحية ، وبين معتقداتنا ونظرياتنا من الناحية الاخرى ،

وهي متناقضات يحسر عنها النقاب اي استقراء لاحوال اي من مدننا الشبيهة بمدلتاون . وليس من المدهش ان نرى سكان هذه المدن حائرين ، قلقين ، ذاهلين ، يتطلعون دوماً الى كل ما هو جديد ومختلف ، ليجدوا ، كقاعدة عامة ، القديم ذاته ، مرتدياً زياً جديداً . ومن الممكن ان نلخص رأينا قائلين ان الديانات لم تحترم ، في الغالب ، في اي مكان من العالم ، وفي اي عصر ، كما تحترم عندنا ، كما انها لم تكن في اي وقت ومكان منفصلة عن الحياة كما هي منفصلة عندنا . وأكاد أتردد في القول بان هذا الكتاب يتناول الحياة « الدينية » في « مدلتاون ». ان تمجيد الديانة ، على اساس انها قد ختمت موافقتها النهائية على الازدهار المالي ، وقدمت الحافز الفعال لنضال أقوى من اجل مثل هذا النجاح ، هو امر مناسب ، الا ان تبني الكنائس لآخر مبتكرات الشاشة السينمائية والاعلان ، امر يقرب كثيراً من السوقية . ولقد تطور التعليم في المدارس الى الحد الذي أصبحت فيه نسبة من يصل من الطلاب الى الدراسة الثانوية اكثر منها في اي بلد آخر. ويعتقد اكثر من نصف الطلاب في الصفوف الثانوية العالية ان الفصول الاولى من توراة اليهود ، تقدم صورة اكثر دقة ، عن تاريخ الانسان واصله ، من الصورة التي يقدمها العلم . بينما لا يقول بالعكس الا الخمس فقط . ولو قمنا باستفتاء شامل بين الطلاب عن طريق توزيع الاسئلة عليهم ، فانه قد يتبين لنا ان نسبة مماثلة خليقة بان تعرب عن اعتقادها بان هاردنغ هو اعظم من أنجبته البشرية في العالم . ويمكن وضع هذه القصة في شكل

مختصر آخر ، اذا قارنا بين مـا يجري فعليـاً للحياة العائليـة وللحياة اليومية حيث ترتدي اوجه النشاط ثوباً علمانياً كامـلاً وبين خطبة يلقيها احد القسس على منبر الكنيسة قائلاً: « ان انبل كلمات ثلاث في اللغة الانـكليزية هي: الام والبيت والسماء » فعن طريق هذه المقارنة نستخلص ملاحظة تؤكد ان مثل هـذا القول سيتقبله اي جمهور مستمع اميركي دون سؤال او تردد .

وليس من المهم ، اختيار النواحي البـارزة او التافهـة في التناقض بين الحياة الخارجية التي نعيشها وبين افكارنا ومشاعرنا او ما نسميه على الأقل بمعتقداتنا واحاسيسنا . والسؤال المهـم هنا هو : ما العلة في هذا الانقسام والتناقض ؟ هناك ، بالطبع ، فئة تعزو السبب الى الحقيقة الماثلة وهي ان الناس ، لكونهم بصورة عامة اطفالاً في شكل رجال، او بلداء خاملين ، لاينتظر منهم ، الا تمثيل الادوار الـتي يعهد اليهم بادائهـا . لكن هـذا « التفسير » لا ينقلنا بعيداً ، حتى ولو تقبلناه ورضينا به . اذ انه لا يشرح الصور المعينة التي تبدو فيها البلادة المشار اليهـا . فكلما تعمق الانسان في معرفة التاريخ ودراسته ، كلما تأصل اعتقاده ، بان التقـاليد والنظم ، تلعب دوراً أبرز في تعليل الأمور من القدرة الفطرية او العجز الفطري ، ومن الواضـح الجلي ان التصنيع السريع في حضارتنا ، قد بغتنـا واخذنا على حين غرة ، ولمـا كنا غير متأهبين له عقلياً وروحياً ، فان عقائدنا القديمة ، توقفت عن النمو ، وان كنا كلما ابتعدنا عنها ،

كلما تظاهرنا بالتمسك بها واعتناقها . والواقع اننـا نعتبر تلك العقائد كوصفات سحرية ، فعن طريق ترديدنا لهـا باستمرار ، نأمل في ابعاد مساوىء الوضع الجديد ، او على الاقـل في منع انفسنا من رؤية هذه المساوىء . وان معتقداتنا الاسميـة لتقوم بالمهمة الاخيرة بصورة فعالة .

ونحن ، بدلاً من ان نتساءل جدياً كيف لنا ان نستخدم ما في متناول ايدينا من وسائط لاقامة مجتمع عادل مستقر ، نلجأ ، بالاستناد الى سيطرتنا الضخمة على التذرعيات[1] والى امتلاكنا لتكنولوجيا موثوق بها راسخة ، الى تمجيد المـاضي وتقنين الوضع الراهن (بايجاد المبررات الشرعية له) ثم جعله مثلاً أعلى . هذا هو استنكافنا العظيم ، وانه لاستنكاف يفسر العـلة والطريقة التي تجعل منا بيتا منقسما على نفسه . وتراثنا وتقاليدنا في حـد ذاتها ، مزدوجة الطابع ، فهي تنطوي على المبدأ المثالي القائل بتساوي الفرص والحرية للجميع دون الاكتراث بالمنشأ او الحالة كشرط اساسي لتحقيق هذه المساواة بصورة فعالة . وهذا المثل الاعلى ، والمحاولات لتطبيقه ، هي التي كونت يوما ما فلسفتنا الاميركية الجوهرية ، تلك الفلسفة التي لقيت رفعـة القدر باعتبارها رسالة عالم جديد . انها العنصر الروحي الاصيـل في تقاليدنا . وليس في استطاعة اي كان الادعاء صدقاً ، بأنها قـد

(١) جمع تذرعية (واسطية) مشتقة من مذهب الفلسفة الذرائعيـة وهي القائلة بان قيمة الفكرة هي في صلاحيتها لان تكون ذريعة للعمل .. (المترجم)

اختفت كليا من حياتنا وان كان مابشرت به من نظرة روحية ودينية جديدة لم يتحقق . انها لم تصبح ، (حق وبصورة لا واعية) المصدر الحيوي لفلسفة مشتركة تميزنا بطابعها ، انها توجه سياستنا بصورة تشنجية ، وعلى الرغم من انها قدمت لنا العديد من المدارس ، الا انها لا تسيطر على اهدافها او مناهجها .

وتضم شرائعنا في الوقت نفسه سنة اخرى أكثر قدماً ، فتوجيه الصناعة والتجارة من أجل كسب المال ليس بالأمر الجديد ، ولا هو بثمرة عصرنا وثقافتنا ، بل توارثناه ، من الماضي البعيد . لكن اختراع الآلة قد أعطى لهذا التوجيه قوة ومدى لم يكونا لديه في الماضي . وتعتمد قوانينا وسياساتناه ووقائع المشاركة الانسانية، على ائتلاف مبتدع بين الآلة والمال ، سينتج الثقافة المادية او المالية التي تميز حضارتنا . وهكذا بدأت سجف النسيان تغطي وتحجب العامل الروحي من تقاليدنا ، واعني به الفرص المتساوية للجميع وحرية التعامل والتبادل . وبدلاً من تطوير الفرديات طبقاً لذلك العامل الروحي ، بدت ظاهرة جديدة ، تدعو الى قلب جميع مبادىء الفردية لتنسجم مع مناهج حضارة مادية ، وغدت تبعاً لذلك المصدر والمبرر لكل ظلم وكل اجحاف وعدم مساواة . وهكذا قامت محاولات التسوية ، وقام الصراع الذي اختلطت فيه الأهداف والمقاييس اختلاطاً يصعب معه التمييز فيما بينها .

الفصل الثاني

دراسة قاعدية لأمريكا

سمعنا كثيراً في السنوات الأخيرة عن الوعي الطبقي . ومع ان اصطلاح « الوعي القومي » ليس شائعاً ، إلا ان قومية الحاضر ليست في الحقيقة إلا تعبيراً حماسياً لهذا الاصطلاح . وهناك ظاهرة بدت مؤخراً يمكن اطلاق اصطلاح « الوعي الثقافي » او « الوعي الحضاري » عليها ، وهذا الاصطلاح ، مثله في ذلك مثل الوعي الطبقي والقومية ، يرتدي شكلاً مثيراً للبغض والنفور – فهو أساس النزاع بين الجماعات ومساه . وقد لا تكون الحرب ونتائجها ، قد خلقت في بلادنا شعوراً بالنزعة القومية الأمريكية كطراز ذي خصائص من الحضارة ، ولكنها اي الحرب ، قد خلقت مثل هذا التأثير حتماً لدى النخبة المثقفة في اوروبا .

ولم يكن الاوروبيون ، قبـل الحرب ، يعتقدون ، بوجود « الامريكانية » كطراز للثقافة ، ولكنهم الآن ، يرونهـــا ، ويعتقدون بوجودهـــا كخطر يهددهم . وكرد فعل لذلك ، او كمظهر من مظاهر الاحتجاج ، نما ،على الأقل لدى رجال الأدب في اوروبا ، وعي بثقافة اوروبية الطابع والمميزات ، يرون انها ثمينة ومهددة الكيان بغزو من شكل جديد من اشكال البربرية منبثق من الولايات المتحدة . وهكذا فان عداءً حاداً لنفوذ أجنبي قوي يحل الآن محل ذلك التجاهل الجـامل لما كان يعتبر قليل الشأن والخطر . ولقد يتطلب الأمر معرفة أغزر واوسع من معرفتي لسرد حتى عنـــاوين الكتب والمقالات التي تصدر سنوياً من المطابع الاوروبية والتي تحمل عبء ايضـــاح خطر امريكا على الحضارة الاوروبية التقليدية .

ولا تهمني هنا الناحية الأوروبية في الموضوع : فاكثر عمليات التوحيد الاجتماعي يحدث استجـــابة لضغط خارجي . وقد يصدق هذا على ولايات متحدة اوروبية إذا ما تألفت وتحققت ، اذ تكون بمثابة رد فعل وقائي ضد السيطرة الاقتصادية والمالية للولايات المتحدة الأمريكية . وقدتكون الثمرة ، طيبة بالنسبة لاوروبا ، فنكون بذلك ، ومن ناحية دولية ، قد أسدينا خدمة لهدف طيب ، وان كان ذلك بدون ذكاء منا ، إذ في النهاية ، لا يعزينا كثيراً أن نعرف باننا كنا ، اذ فقدنا روحنا ، وسيلة للمساعدة على انقـاذ روح الغير . والآن ما هي الصورة التي

ترتسم لأمريكا في اذهان النقاد الاوروبيين ؟

لا شك ان بعض الكتاب جاهل وحقود . هؤلاء يمكن تجاهلهم . لكن بعضهم على جانب من الذكاء وحسن الاطـلاع ، بقدر ما يتوفر لأجنبي من حسن الاطلاع على احوال بلد أجنبي ، ودون أن يكون مجرداً من العطف والود . ولا تتفـق آراء هؤلاء بعضهـــا مع بعض فحسب ، بل مع اعتراضات المنشقين وأحاجيجهم كذلك . وأتنــاول هنا كنقطة انطلاق الوصف الذي طلع به ميولر فرانيفلز (*) للعقلية والسجية الأمريكية ، فذلك يلائمني بالاضافة إلى نباهة عقل ميولر ونزاهته . ويلوح لي ان معالجته للموضوع ، هي أكثر مثيلاتهـا انصافاً ، لانه يفهم « الأمريكي » على انه طراز من العقلية، ينمو ، لاسباب متشابهة، في جميع انحاء العالم ، وكان بالامكان ظهوره في الوقت المناسب في اوروبة نفسها ، حتى ولو لم تكن هنا ما يسمى جغرافيـــا بامريكا ، على الرغم من ان نمو هذا الطراز في بقية انحاء العــالم ، يشتد قوة ، ويغذ سيراً بتأثير امريكانفسها .

وخليق بأي امريكي تنطبق عليه صورة ما يدعى نموذج الفرد الامريكي ، ان ينفعل بهذه الصورة التي ترسم له . ذلك انه يقال

(*) كتاب « اسرار الروح » ترجمه عـن الالمانيـــة الى الانـكليزية بيرنارد ميال وطبـع في نيويورك عام ١٩٢٩ . ومن المناسب أن يضاف هنا ، بالنسبة الى الكتاب ، ان ليس هنـاك فيه – اي في الكتاب – اي غموض او اسرار او خفـايا . ويعني المؤلف بالروح « التأثيرات الاستجـــابية الحية والمتبادلة والمتعددة بين الفرد ، العالم ».

لنا ان ذلك النموذج هو طفرة اصيلة حقيقية في تاريخ الحضارة، وانـه جديد مبتدع ، وانه نتاج القرن الاخير وانـه موسوم بالنجاح . ويقال لنا كذلك ان هذا النموذج يحول اوضاع الحياة الخارجية، وبذلك يتفاعل ويفعل فعله في المحتوى المادي (الفيزيكي) للحياة ، وانه يجمع نماذجه الاخرى ويعيد صياغتها وسكها من جديد وان ما من فتوحات عالمية النطاق، سواء أكانت فتوحات روما او فتوحات المسيحية ، يمكن ان تقارن بفتوحات « الأمركة والتأمرك » في مدى فاعليتها . واذا كان النجاح وكانت الكمية هما في الواقع مقياس « الامريكي» فان الاقرار بهما خليق بان يرضي روحه . وما قيمة الانتقادات المعادية اذا كان الامريكي يقر هذا النموذج المنسوب اليه .

وسواء أكانت معالم هـذا الطراز النموذجي لم تحدد بعد تحديداً نهائياً بالشكل الذي يرسم به، وسواء أكان الامر غير ذلك ، فان هناك افراداً امريكيين ينحرفون عن هـذا الطراز ولا ينطبقون عليه . ذلك لان هنـاك كثيرين سينطوون على تحفظات في إعجابهم بالصورة التي ترسم عنهم . وبالطبع قد يكون هؤلاء المنشقون ، كما يقول عنهم النقاد الاوروبيون ، من قبيل الشذاذ العجزة ، كأسماك خارج المـاء ، المصابين بمرض الحنين الى التقاليد والسنن الاوروبية . ومع ذلك فانه من المجدي التساؤل عما اذا كان النموذج الامريكي ، على افتراض ان هناك نموذجاً للفرد الاميركي ، قد اتخذ شكلاً نهائياً . ثم مـا هي قبل

كل شيء المناقب المزعومة لهذا الطراز ؟

تنبثق هذه الخصائص بصورة مبدئية ورئيسية من اللاشخصية فجذور الملكة العقلية ، لا واعية ولكنها حيـــة في الغرائز والمشاعر . اما في امريكا فيقال لنا ان الدووعيية ، لا قيمة لهـا وبالامكان تجاهلها ، وانها قد تخضع او تتبع التعقلية الواعية ، مما يعني تكييفها وفقاً لحاجات العالم الخـارجي واوضاعه . فنحن نملك « الفكر » ولكن على طريقة برجسون وتفسيره ، اي العقل وقد ضبطت اوتاره على احوال الفعل في المادة وفي العالم . ان حياتنا العاطفية ، سريعة ، وجياشة هيجانية وغـــير مدققة ، ويعوزها الاستقلال الفردي والتوجيه من الحياة الادراكية . وهنا تـــبرز فكرة « الروح الامريكية ذات الاصطنـــاع والمظهر الخارجي » الـــتي لا وحدة داخلية فيها ولا طرافـة حتى ولا شخصية حقيقية .

ان علائم وسمات « تجريد الروح الانسانيـــة من عنصر الشخصية » هي تكريس لأخذ الحياة بالمقياس الكمي وما يتبـع ذلك من امتهان النوعية ، ثم جعل الحياة آلية الكيان ، والتدرج العام على اعتبار التكنيك غاية وليس وسيلة وذلك من اجل استعقال الحياة العضوية والعقلية ايضـاً ، بايجـاد المبررات العقلانية لها ، واخيراً استقياس هذه الحياة وحصرهـا بمقاييس معينة . وفي هذا المجال تكون الفروق والمميزات الفارقة موضع التجاهل بينما يصبح التوافق والتماثل المثل الأعلى المنشود . وفي

هذا لا يزول التمييز الاجتماعي فحسب انما يغيب كذلك التمييز الثقافي ، ومن جراء ذلك يزول التفكير الانتقادي فلا يحس بـه الا بسبب انعدامه . ولما كانت سمتنا الصارخة هي الايعازيـة الموجهة للجماهير على نطاق واسع ، فان ما نظهره من قابليـة للتكيف والمرونة في تفكيرنا العملي ، عندمـا نعالج الاوضاع الخارجية ، قد وجد طريقـه الى نفوسنا وارواحنـا وأصبح التجانس في الفكر والعاطفة مثلاً أعلى .

فرموز « الامركة » التي تغزو العالم هي اذن ، الاهـتمام بالكمية ، والتصنيع الآلي والاقتياس . ولهذه الرموز حسناتهـا بالطبع ، اذ انهـا تؤدي الى تحسين مستوى المعيشة والاوضـاع الخارجية للحياة ، لكن تأثيرها لم يقتصر على هذه الامور ، فقد غزت العقل والشخصية ايضاً وأخضعت الروح لصبغتها الذاتية . ولما كان الانتقاد الذي يوجه الى هذا الرأي معروفاًمألوفاً ، ولمـا كان يؤلف العبء الملقى اكثره على كاهل نقادنا الامريكيين بالذات ، فان المرء لا يسعه ابداً ان يجزم بمدى ما يستقيه النقاد الاجانب من الملاحظة المباشرة ومدى ما يستقونه من الروايات والابحاث الامريكية التي لا تتفق وواقع الوضع الامريكي ، وذلك في الصورة التي يرسمها اولئك النقاد لنا ولحياتنا. ان هذه الحقيقة لا تنتقص من قوة الاتهام . انما تزيد منها وتثير بمزيد من الالحاح مسألة ماذا تعني حياتنا ؟

لن انكر وجود هـذه السمات المميزة ، ولا وجـود تلك

المساوىء العديدة للاصطناع والاهتمام بالمظاهر الخارجية التي تخلق تلك الحالة من الوسطية الفكرية والخلقية . فهذه الخصائص توجد حقاً ، وتطبع الحياةالامكريية ، بينما شرعنا في السيطرة على حياة البلاد الاخرى . لكن اهميتها شيء آخر يختلف عن وجودها ، وقد كان مويلر فرانيفلزعلى جانب عظيم من الذ كاء ، عندما اعترف بان هذه الخصائص انتقالية وليست دائمة ونهائية. كما أقر بان تلك القوى هي من الاصالة والقيمة الذاتيـة ، بحيث يكون من الحماقة الثورة عليها والتفجع على المـاضي . والسؤال الان « كيف يمكن لنا ان نجتاز مرحلة هـذه الخصائص وان نرتفع عليها » ولا شك ان هذه الملاحظة الاخيرة ، هي التي تميز بحثه التقديري عن ابحاث الآخرين .

وفي وسع المرء ، رداً على هذا السؤال ، القول باننا ما زلنا ، في المراحل الاولى من دور الانتقال ، فلا يكاد يتهيأ لاي شيء لم يمض عليه سوى مائة عام من الزمن مـا يكفي ليتكشف عن معناه في غمرة السير البطيء للعملية الزمنية في التاريخالانساني، وقد نتساءل ايضاً ما اذا كان مؤلفنا المشار اليه ، لم يقع احيانـاً في خطيئة الاخرين من صغار النقاد ، اذ وصف الظواهر العابرة على انها خصائص دائمة . وعندما أقول هذا ، لا يخامر فكـري « رجاء تفاؤلي » بالمستقبل وما فيه من احتمالات ، وانما أودإثارة قضية كم من العيوب والمساوىء التي افترض بانها تنتمي الىالنظام القائم حاضراً ، هي في الحقيقة ، ظواهر ترسبت اليه من النظام

السابق الزائل ؟

ان القوة ، والسلطة هما دوماً شيئـان نسبيان ، وليسا من الأشياء المطلقـة ، والفتح عرض للضعف لدى الشعب المغلوب على أمره وللقوة لدى الشعب المنتصر . والانتقالات تنبع من شيء لتصب في شيء آخر . انها تكشف عن الماضي وتشير الى معالم المستقبل ، وفي هذا المجال لا بد ان نوعية الماضي وروحانيته وتنوعاته الفردية كانت تعاني نوعاً من الانحراف والعوج الشديد ولا لما استسلمت بهذه السهولة التي يقال لنا انها استسلمت بها لطريقة أخذ الحياة بالكم وتكييف الحاضر بشكل آلي ذي مقاييس معينة محددة . وما لا شك فيه ان هذه العناصر الفاسدة والضعيفـة لم تستأصل فهي ما زالت تعيش في الحاضر ، وان الأوضاع الراهنة لتعطيها الفرص لتكشف عن ذاتها . ناهيك عن انها غير مغلولة ولا خافية عن الانظار . ومع ان منظرها المكشوف ليس ممـا يلذ للنظر ، فانها ستظل لا تسترعي انتباهاً ولا تستدعي معالجة ، طالما كانت لا تبدو نافرة مثيرة للاهـتمام . واني لأتساءل بشدة اذا لم يكن الكثير من هذه الأشياء المعترض عليهـا – عن حق وحقيق – في واقعنا الحالي ، كشفاً لما كان يخفيه ويبطنه الطراز القديم من الحضارة ، واذا كان يجب اعتبـار وجودها المحسوس المنظور من مساوىء او من محاسن القوى الفاعلة الآن.

ومن الممكن طبعاً ان نحاجج ، كما يفترض كيسلرنغ مثـلاً ، بان النظام الجديد او النظام الأمريكي ، يرمز ببساطـة الى ان

الغرائز الحيوانية للانسان قد انطلقت من عقالها ، بينما أبقتها تقاليد اوروبا القديمة ، مغلولة ، خاضعة خضوعاً نظامياً لشيء اسمى يدعى بكثير من الابهام بالروحانية . ان الشك في أن يكون كبت هذه الغرائز حلاً لمشكلتها لا يقتصر على أميركا . فما يندى عن مخلوق ما من شراهة عارمة لا محل لها أمام طعام ميسور ، قد يكون ظاهرة تشير إلى مسغبة سابقة اكثر مما قد يكون تكشفاً حتمياً عما كان عليه الانسان القديم من جوع وحرمان ، والثقافة التي تقوم سننها على الحط من قيمة الجسد وعلى ايجاد الفروق الحادة بين الجسد والعقل والغريزة والفكر والناحية النظرية والعملية قد تؤدي إلى افساد الجسد والروح معاً . ولقد يتطلب الأمر قدراً من الحكمة لا يتوفر لانسان للتميز بين ما هو انعكاس نظام حياتي وفكري قديم لم يتغير بعد وبين ما هو انتاج أصيل حقيقي للقوى الجديدة وذلك في ميدان ملامح الحاضر المجوجة .

وهناك شيء واحد يبدو بصورة معقولة ، كحقيقة ، وهو ان « فردية » الحضارة الاوروبية التي يعظمون شأنها ويفاخرون بها ، والتي أضحت مهددة بما في الطراز الأمريكي من اقتباس وتجانس ، كانت شيئاً محدوداً للغاية . وإذا كان لاحد أن يرد بالمثل ففي وسعه أن يتساءل عن الحصة التي كانت للفلاح او للعامل في تلك الحضارة . وانه لاكثر من رد للحجة ان نقول ان طبقة العمال والفلاحين ، التي حررت من العبودية الفكرية ، ستثأر امداً ما لنفسها . ولما كانت الديموقراطية لا تملك قوة

سحرية لتضفي على الجماهير فوراً قدرة التمييز الانتقادي ، بعد ان كانت هذهالجماهير على هامش كل حركة فكرية ، وبعد ان كانت تستمد أخلاقها ودياناتها من سلطة خارجة عنهـــا ، وفوقها ، وهي سلطة يقوم العلم الآن بتدميرهــا ، فان تفاهات الكثيرين تبعاً لذلك ، لا تعتبر من خلق الديموقراطية ونتاجها .

ولنأخذ مثلاً ، هذا الاهتمام الراهن بالتنفيذ الفني او التكنيك ، وسيطرة « الطراز الاميركي » عن طريقــه . وانني لافترض ، ان من الصعب المحاججة بان انعدام التكنيك او التنفيذ الفني – وأعني به وسائل وأساليب ذكية ، لتحقيق النتــائج – هو في حقيقته دليل على حضارة حقيقية مستحسنة . كما انه ليس مما يثير العجب ان يترك اكتشاف فاعلية التكنيك في جميع فروع الحياة الانسانية ، اثراً مسكراً في الحال . ومــا يسمى بالعقلية الأمريكية متسم بهذا الاكتشاف ، وبما يرافقه من مبالغـــات تنجم عن فجائية الاكتشاف . وهناك الكثير مما يمكن قوله ضد الاهتمام بالكم وضد الاقتباس ، لكن اكتشاف (التكنيك) الصالح ، هو أمر آخر يقف على مستوى مختلف . فالعالم لم يألم لغياب المثل والأهداف السامية ، في اي مكان ، بقدر مــا ألم لغياب وسائل تحقيق الأهداف التي قدرها كل التقدير ادبيـاً وعاطفياً . والتنفيذ الفني مــا زال بدعة في معظم المسائل ، وككل بدعة ، فهو يستعمل ، الى أمد ، على حساب سمعته وخصائصه ، لكنه سيستعمل حتماً ، في يوم ما ، في سبيل تحقيق أهداف أخرى هي فوق مستواه ، واني لاعتقد جازماً ان هذا

الاهتمام بالتكنيك هو بالدقة اكثر ما يدعو إلى الرجاء في حضارتنا، اذ سيؤدي في النهاية ، إلى تحطيم الولاء للاقتبـاس الخارجي ، وللمثل الأعلى القائل بالكمية الضخمة . وبعـد فان تطبيق هذا التكنيك لم يخط خطوات بعيدة ، والاهتمام به لا يزال إلى حد كبير ناشئاً من الانبهار به أكثر ممـا هو ناشىء عن التعود على استخدامـه وأقلمته . وأخيراً فان التكنيك يمكن ان يكون فحسب التحرر من الفردية تحرراً على نطاق اوسع من اي نطاق مضى .

ويلفت فرانيفلز الانتباه، في تكهن مفعم بالأمل في المستقبل، الذي قد نكون متجهين نحوه ، إلى الحقيقة القائلة بان افقار الفرد يصحبه، حتى في وقتنـا الحاضر ، اثراء لموارد المجموع . ويقول ، ان المجتمع الراهن ، بصورة اجمالية ، متميز بالسيطرة على الطبيعة وبقوة عقلية وموارد ادراكية تفوق مـا كان لدى المواطن الاثيني في العصور الكلاسيكية او لدى رجـل عصر النهضة ، فلماذا لا يعمل هذا الثراء الجماعي اذن على رفع مستوى معيشة الأفراد بصورة ممـاثلة ؟ ولكن فرانيفلز لا يسأل هذا السؤال . وفي زعمي ان عدم البحث في هذه المسألة يؤلف الخيبة الأساسية للنقـاد ، سواء أكانوا من الأجانب او المواطنين . فمذهبنا المادي وتعلقنا بكسب المال وبقضاء أوقـات طيبة ، ليست باشياء مجردة قائمة بنفسها ، انما هي ثمار لحقيقة كوننـا نعيش في حضارة مالية ، وفي ان تنفيذنا الفني وتكنولوجيتنا

يسيطر عليها الاهتمام بالكسب الفردي الخاص . وهنـــا يكمن الخلل الأساسي الخطير في حضارتنا ، كما يكمن مصدر المساوىء الفرعية التي تستأثر بالكثير من الاهتمام . ان النقاد يتناولون العوارض والآثار ، وان تجنبهم ، سواء أكانوا من الأجـــانب او المحليين ، الخوض في بحث الدوافع الاقتصـــادية الرئيسية ، يبدو لي كدليل على سيطرة التقاليد الأوروبية القديمة التي تزدري الجسد والأمور الماديـــة والمشاغل العملية . وان نمو الطراز الأميركي ، هو في رأي النقاد ، تعبير عن حقيقة اننا قد حافظنا على هذا التقليد ، وعلى النظام الاقتصادي القـــائم على الكسب الشخصي ، بينما قمنا بتنمية مستقلة للصناعة والتكنولوجيا تكاد تكون تنمية ثورية . وعندما يتناول نقادنا هذه النـــاحية بدلا من تجنبها ، فانهم يفعلون شيئاً مجدياً .

والى ان نواجه هذه المسألة ، فسيستمر الاضطراب والفوضى في الحضارة المنقسمة على نفسها . ذلك ان التنمية الضخمة الـــتي يقول نقادنا الاوروبيون ، انها قد طغت على الفردية وأغرقتها ، هي في الحقيقة ثمرة العصر الآلي ، ولا بد ان تحذو البلاد الاخرى حذونا فيها ، نتيجة توسع التكنولوجيا الآلية . ولا ريب ان تأثيرها المباشر كان في السيطرة على اشكال معينة من الفرديـــة . وما دامت الفردية مقترنة بارستقراطية من طراز تاريخي ، فان امتداد العصر الآلي ، سيكون في الظاهر ، معادياً للفرديـــة في معانيها التقليدية في جميع انحاء العالم . لكن انتقـــادات نقادنا

الاوروبيين ، تحدد فقط ، الموضوع الذي أشرنا اليه في الفصل السابق ، وستظل مشكلة بناء فردية جديدة منسجمة مع الظروف الموضوعية المنظورة التي نعيش فيها، أعمق مشاكل ايامنا الحاضرة .

وهناك « حلان » يفشلان ، في حل هذه المشكلة . أولهما اسلوب الاجتناب الذي يترتب على التسليم بالادعاء القائل بان طراز الفردية السليم الوحيد هو ذلك الذي توارثناه من الأجيال المتعاقبة التي سبقت عصر تكنولوجية الآلة والمجتمع الديموقراطي الذي تخلقه . اما « الحل » الاخر الذي يعتبر مكملاً للأول ، فينبع من الزعم بان الاحوال الحاضرة دائمة ونهائية ، وانها تقدم شيئاً نهائياً وثابتاً بالفطرة . ولا يمكن ان تكون فكرة ايجاد حل، أصيلة وفي محلها ، الا اذا اعتبرنا الظروف الحاضرة انتقالية ومتحركة ، واعتبرناها ايضاً مادة نعالجها لاستخلاص نتيجة اخرى منها ، او بعبارة أدق ؛ الا اذا اعتبرنا الظروف نفسها مشكلة يجب حلها . وفي وسعنا ايضاً ان نأخذ القاعدة التي قدمها النقاد الاوروبيون كوسيلة لتنمية ادراكنا لبعض احوال المشكلة . واذا ما أخذنا بهذا الاعتبار ، تبين لنا ، ان المشكلة أصبحت جوهرياً مسألة خلق فردية جديدة ، لها من الأهمية بالنسبة للاوضاع المعاصرة ، مثلما كان للفردية القديمة يوم عزها . والخطوة الاولى في توسيع تعريف هذه المشكلة هي في إدراك العصر الجماعي الذي ولجنا اليه . وعندما نفهم ذلك ، فان

المشكلة ستعرف نفسها بانها استخدام حقائق حضارة متكتلة متحدة لاضفاء الطابع الشرعي على العنصر الروحي الفارق في النسخة الامريكية للمذهب الفردي ، ولتجسيد هذا العنصر في ذلك المذهب : عنصر المساواة والحرية المعبر عنه ليس ظاهرياً وسياسياً فحسب ، بل المعبر عنه بالمشاركة الشخصية في تنمية حضارة مشتركة .



الفصل الثالث

الولايات المتحدة كيان متّحد

حتى عهد قريب كان من الشائع لدى كل من يراقب الاوضاع في بلادنا من امريكيين واجانب، ان يلخصوا ظواهر حياتنا الاجتماعية تحت عنوان « الفردية » . وكان بعضهم يرى في هذه الفردية المزعومة أبرز ما حققناه ، بينما رأى فيها بعض النقاد ، مصدر تأخرنا ، وعلامة وجود كيان غير متحضر نسبياً . لكن كلا التفسيرين يبدو الان تافهاً وفي غير محله . فالفردية ما زالت الراية التي نحملها ، وكثيراً ما نحاول استعمالها كنداء حربي لجمع الصفوف ، ولا سيما اذا رغبنا في هزيمة تنظيم حكومي لاي نوع من انواع الصناعة ، كان حتى الان معفياً من الرقابة التشريعية . فحتى في الدوائر العليا ، تمتدح الفردية الشرسة على انها فخار

الحياة الامريكية. لكن ليس لهذه الكلمات أدنى علاقة بالحقائق المتحركة لهذه الحياة .

وليست هناك من كلمة تعبر تعبيراً وافياً عما يحدث . فكلمة « الاشتراكية » لا تفي بالغرض لكثرة ما يتصل بها من الارتباطات السياسية والاقتصادية المحددة ، و « الجماعية » قد تكون اكثر حياداً ، ولكنها أيضاً تعبير حزبي اكثر من كونها اصطلاحاً تفسيرياً . وقد يؤدي الدور المتزايد باستمرار ، الذي تلعبه الشركات التجارية والطوائف الحرفية في حياتنا الاقتصادية الى استنباط كلمة اكثر موافقة وصلاحاً ، يمكن استعمالها في نطاق اوسع مما يوحي به معناها القانوني الفني . ففي وسعنا القول ، اذن ، بان الولايات المتحدة قد انتقلت باستمرار من فردية رائدية مبكرة الى حالة من التجمعية الاتحادية المسيطرة . فالاثر الذي تتركه اتحادات العمل في تقرير مجالات نشاطنا الصناعي والاقتصادي ، هو في الحقيقة السبب والرمز لهذا الميل الى التجميع في جميع وجوه حياتنا . فالتجمعات العمالية والحرفية والتجارية ، سواء أكانت صلبة او رخوة في تنظيماتها ، تحدد اكثر فأكثر فرص الأفراد ومجالات اختيارهم وأعمالهم .

ولقد ذكرت ان نمو الاتحادات المهنية القانونية في الصناعة والنقل والتوزيع والتمويل هو رمز لتطور الاتحادية التجمعية في جميع وجوه الحياة . ولقد انقضى عهد التخوف من الشركات

الموثقة(*) (الاحتكارات) وأصبح نسياً منسياً ، ولم تعد التجمعات الاقتصادية الكبرى القاعدة اليومية المألوفة فحسب بل أخذ الرأي العام يتطلع اليها الآن باعتزاز أكثر مما يتطلع اليها بخوف . ان الحجم هو مقياسنا الحاضر للعظمة ، في هذا الشأن كما في غيره من الشؤون ، وليس من الضروري ان نتساءل ما اذا كان اعطاء الفرص للمناورات والمضاربات التجارية ، من أجل الربح الذاتي ، او زيادة الخدمات العامة بكلفة أدنى ، أصبح الدافع المسيطر . فالدوافع الشخصية تكاد لا تحسب كاسباب منتجة اذا ما قورنت بالقوى غير الشخصية . لقد أتى الانتاج الضخم والتوزيع الضخم ، بصورة حتمية في أعقاب عصر البخار والكهرباء ، وخلقا سوقاً مشتركة تترابط اجزاؤها بالمواصلات المشتركة المتبادلة وبالاتكال المتبادل فيما بينها ، فلقد زالت المسافات وزيدت من سرعة العمل وتسارعه زيادة هائلة . فكان الرأسمال المجمع والسيطرة المركزة من النتائج الراهنة لذلك .

الرقابة السياسية امر لازم ، لكن الحركة لا يمكن ايقافها عن طريق التشريع ، والشاهد على هذا هو البطلان التقريبي لمفعول قانون شيرمان لمحاربة الاحتكار ؛ فقد امتدت حركة التجمع والتواثق المهني ، فشملت الصحف والمصانع ومشاريع الانارة والنقل المحلية والبنوك ، ومخازن البيع بالمفرق ، والمسارح والسينما ، ولعل ابرز الحقائق المعروفة التي تمثل هذه

(*) الموثقة : اتفاق اندماجي بين عدة بيوت صناعية .

الحركة ظهور شركات الجنرال موتورز ، والشركة الأمريكية للبرق والهاتف ، وشركة الفولاذ الاميركية (يونايتد ستيتس ستيل) ، ونشوء نظام سلسلة المخازن ، وتجمعات شركات الاذاعة مع الشركات التي تدير المسارح في كافة انحاء البلاد . وقد أدت المشاكل السياسية وبعض المصاعب الداخلية الى الابطاء في تجمع شركات السكك الحديدية ، لكن مما لا شك فيه ان هذا التوحيد قادم ايضاً . وعلى السيطرة السياسية ، في المستقبل ، اذا أرادت ان تكون فعالة ومثمرة ؛ ان تأخذ شكلاً ايجابياً لا سلبياً .

ذلك ان القوى التي تعمل في هذه الحركة ، هي من الضخامة والتعقد ، بحيث يتعذر وقفها عن العمل باشارة من القانون او التشريع. فبالاضافة إلى امكانية التهرب المباشر من القوانين ، هناك طرق قانونية عديدة للدفع بالحركة إلى الأمام ؛ فالترابط الضمني بين ادارات الشركات (التوشيج) وقيام الأفراد والشركات بشراء الأسهم والمخزونات من الباطن والتجمع في شركات مساهمة ، وتزويد الشركات بالاموال اللازمة للسيطرة على السياسات ، أشياء كلها تؤدي إلى نفس النتائج التي تؤدي اليها عمليات الاندماج المباشرة بين الشركات . ولقد ذكر في مؤتمر أخير للصيارفة ان ثمانين بالمائة من رساميل جميع المصارف الموجودة في البلاد ، هي الآن في أيدي اثنتي عشرة شركة مالية . ومن الواضح ان السيطرة العقلية على العشرين

بالمائة الباقية ، باستثناء ما لدى بعض المؤسسات الصغيرة ذات الطابع المحلي أمر سيتلو بصورة آلية .

وفي وسع عالم الاقتصاد ، ان يضاعف الأمثلة وان يضفي عليها شكلاً اكثر دقة . لكنني لست من علماء الاقتصاد ، بالاضافة الى ان الحقائق معروفة للجميع ، ولا تتطلب ايضاحاً تفصيلياً ، وغرضي هو ابراز اثر نمو هذه الشركات الاتحادية في تحول حياتنا الاجتماعية من قضية فردية الى قضية اتحادية . اما انعكاسات هذا التبدل ، فهي نفسانية ومهنية وسياسية ، ذلك لانها تؤثر على افكارنا العملية ومعتقداتنا وسلوكنا جميعاً .

وليس بالامكان فهم التدهور المؤسف في حالة المزارع ، الا على ضوء تصنيع البلاد تصنيعاً صادف في آن واحد هذا التحول نحو تجمع المصالح الحرفية والاقتصادية . وستحاول الحكومة الان ان تعمل من اجل خلق كيان تعاوني للمزارعين يجمعهم ويوحد شملهم ، وهوذات ما سبق للفطنة التجارية ان فعلته — خلافاً لرغبة الحكومة في حينه — من اجل الانتاج الصناعي والنقل . ان الشدة التي تعانيها الفئات غير المترابطة وغير المتجمعة هي الدليل على مدى سيطرة الفكرة التجمعية المهنية . ان علماء الاجتماع الذين يعنون بالحياة الريفية يركزون الان اهتمامهم بصورة رئيسية على ابراز تأثير المناطق العمرانية المدنية — اي المناطق التي يهيمن عليها التنظيم الصناعي — في تقرير الاوضاع والاحوال في المناطق الريفية .

وهناك مظاهر اخرى لهذا الوهن والتضعضع ، تتحدث عن القصة ذاتها ، فالطراز القديم من العامل الحرفي المدرب تدريباً فردياً ، للقيام بعمل فردي فني ، آخذ في الزوال الان ليأخذ محله في العمل ، انتاج ضخم مكتل ، يقوم به رجال كتلوا لادارة الالات التي جزأت العمل ، تجزئة دقيقة . ففي معظم الحالات ، يكون التدرب ، مدة بضعة اسابيع على استعمال الالة ، كافياً لتدريب العامل عليها . فالانتاج المكتل الضخم ، يخلق نوعاً من التعليم الجماعي الذي تضيع فيه القدرة الفردية والمهارة . وبينما يصبح العامل الحرفي عاملاً آلياً اكثر منه فنياً ، فان من نواصل تسميتهم بالفنيين ، كالكتاب والرسامين ، يجدون انفسهم في وضع يحتم عليهم اما ان يضعوا انفسهم تحت تصرف العمل المنظم (الشركات المنظمة) او يطردوا الى خارجه كبوهيميين في عقولهم لوثة . وقد يقول قائل ان الفنان يبقى كقوة فردية ناجية صامدة ، لكن الاحترام الاجتماعي الذي يضفى عليه في هذه البلاد ، يقاس بمقياس قوته . ووضع الفنان في اي شكل من اشكال الحياة الاجتماعية ، يقدم القياس الصحيح لحالة ثقافتها ، ولا ريب ان مركز الفنان في الحياة الاميركية الحاضرة ، وهو مركز غير اساسي ، دليل مقنع لما ستؤول اليه حالة الفرد المنعزل ، الذي يعيش في مجتمع آخذ باسباب الاتحادية النامية .

وجه الاهتمام مؤخراً الى ظاهرة جديدة في الحضارة الانسانية : ظاهرة العقلية التجارية ذات اللغة والمصطلحات

الخاصة بها ، وذات المصالح الخاصة والمتميزة بتكتلاتها الشخصية التي يقرو فيها مفكروها، بصفتهم الجماعية، نسق المجتمع بشكل عام وكذلك نسق حكومـــة المجتمع الصناعي ، وهم في ذلك يتمتعون بنفوذ سياسي يفوق نفوذ الحكومـة بالذات . ولا يهمني هنا ، ان أبحث في مدى قوتهم السياسية ، لكن ما أهتم بـه في بحثي الحالي ، هو ان لدينا الان ، على الرغم من افتقاره للكيان الرسمي اوالقانوني، اتحاداً تجمعياً عقلياً ومعنوياً لم يشهد التاريخ مثيلاً له من قبل. فأبطالنا الوطنيون هم آل فورد، وآل اديسون الذين يمثلون هذه العقلية للعالم . وقد يجد بعض النقاد، تسلية،في الاستهزاء بنوادي الروتاري والكيوانيين والاسود ، ولكـن في وسع هذه النوادي جميعها، ان تتجاهل الهزء، لانها الممثلة للعقلية الاتحادية المسيطرة .

ويبدو انحطاط الطراز القديم للفرد والفردية في وسائـــل التسلية وقضاء اوقات الفراغ والالعاب اكثر بروزاً منه في اي امر آخر . ولا ريب ان معـاهدنا وكلياتنا ، عندمـا جعلت من الرياضة عملاً منظماً عهدت بالاشراف عليه وخلقه الى مديرين من ذوي الرواتب ، انما كانت تجاري روح العصر، في اتباع الطريقة الجماعية الصرفة ؛ ولقد أدى ظهور سلسلة من المسارح المترابطة ، الى القضاء على حياة التسلية القديمة المستقلة الـتي كانت تقوم في بيوت الافراد ، كما كان نتيجـة له . وتعمل الاذاعة والافـــلام السينمائية والسيارة جميعاً على خلق حياة عقلية وعاطفية مشتركة

ومتجمعة . ومع بعض الاستثناءات الفنية الماثلة في المنشورات الخاصة وفي قسم ما من الصحف ، فان الصحافة هي أداة التسلية في وقت فراغ سريع الزوال ، وهي تعكس عملية تكوين الجماعية العقلية بالوسائل والمناهج التكتلية التجمعية . بل ان الجريمة تتخذ ايضاً شكلاً جديداً ، فقد نحت منحى التنظيم والتكتل الاتحادي .

ان بيوتنا وطرق مواصلاتنا النفقية (المترو) هي من معالم هذا الغزو الذي تتعرض اليه خصوصياتنا ، وهي شواهد على انهيار هذه الخصوصية، بل كادت حقوق الخصوصية ان تفقد اي معنى لها في متناول التعريف والتحديد . اننا نحيا معرضين لأعظم طوفان من الايحاء الجماعي عاناه اي شعب . فالحاجة الى عمل موحد والحاجة المزعومة الى رأي متكتل وشعور مترابط متحد ، انما هي حاجات تعالجها وتسدها الدعاية الفكرية والاعلانية المنظمة . ولعل الداعية العامل في الحقل الاعلاني هو أهم رمز لحياتنا الاجتماعية الراهنة . ولربما كان هناك افراد يقاومون ويصمدون ، ومع ذلك فانه يمكن لوقت ما ، اصطناع العواطف والمشاعر بوسائل جماعية لمصلحة اي شخص او اية قضية .

ولا أقصد من كل ما قلت ، استنكار هذه الامور ، او وزن ما فيها من حسنات وسيئات ، وانما سردتها كدلائل على طبيعة صورتنا الاجتماعية . وعلى المدى الذي يتم فيه تشكيلها وتوجيهها ،

بواسطة عوامل اتحادية وجماعية نحو اهداف جماعية ايضاً ، وفي هذا ترافق هذه التغيرات التي تطرأ على العقلية وعلى مقياس المقام الاجتماعي ، تغيرات اساسية تطرأ على الافكار والآراء التي تفسر الحياة بواسطتها. وفي هذا المقام تمدنا الصناعة ايضاً بالرموز البارزة على ذلك .

فمثلاً ، ماذا حل ، بالمثل الأعلى القديم للتوفير الاقتصادي وحسن التدبير ؟ عندما قام هنري فورد يدعو إلى مقياس حر للانفاق بدلاً من المقياس الضيق للتوفير الشخصي، ثارت جمعيات تشجيع التوفير بين الشباب ، فقد صدم فورد احساساتها ، على الرغم من ان توصياته كانت منسجمة كل الانسجام مع جميع اتجاهات العصر الاقتصادية . فالاسراع في الانتاج المكتل يتطلب زيادة في الشراء ، لا تتم إلا بطريق الاعلان على نطاق واسع ، وبطريق البيع بالتقسيط وتسليم عملية البيع إلى وكلاء خبيرين في تحطيم المقاومة الشرائية لدى الأفراد . وهكذا غدا الشراء « واجباً » اقتصادياً ، كما كان التوفير « واجباً » في عهد الفردية . ويعتمد كيان الجهاز الصناعي على إيجاد نوع من التوازن بين الانتاج والاستهلاك ، فاذا ما أختل هذا التوازن ، فان البناء الاجتماعي يتأثر باسره، ولا تعود الرفاهية ذات معنى. ويصبح تبديل رأس المال وتوسيعه ، أكثر ضرورة من اي وقت آخر . لكن ما يوفره الأفراد ، بالنظر إلى ضآلته ، لا يكفي للقيام بهذه المهمة ، ومن هنا يستقي الرأسمال الجديد بصورة

رئيسية من الأرباح الاضافية للشركات الكبرى ، وفي مثل هذه الحالة ، يغدو من السخف القول للافراد بانه يمكن الابقاء على عجلة الصناعة مستمرة الدوران عن طريق امتناعهم عن مقارفة متع الاستهلاك ، كما تصبح دعوى « التضحية » بالعدول عن شراء ما يريده الانسان سعياً وراء التوفير ، ضعيفة مهلهلة . وهكذا فان ما يقال للفرد ، في الواقع ، هو انه بمقارفته مباهج الشراء الطليق إنما يؤدي واجبه الاقتصادي ، اذ يحول دخله الاضافي الى المخزن التجاري حيث يمكن استغلاله ، بصورة اكثر فعالية . وهكذا يفقد التوفير ما كان له من فضيلة .

ومقابل ذلك يتبلور التغير الذي يطرأ على المفاهيم السائدة للنظرية الاقتصادية القديمة ، بإلزام أصحاب الأعمال بزيادة ما يدفعونه من أجور ، اذ ان زيادة الاستهلاك عن طريق زيادة الانفاق ، الذي يؤدي الى زيادة كبرى في الانتاج من جديد ، لا يمكن المحافظة عليها ، إلا اذا توفر لدى المستهلكين ما ينفقونه. فعدد الاثرياء محدود ، وحاجتهم الاستهلاكية محدودة ايضاً . وشراء هذه الطبقة للكماليات ، أصبح ضرورة اكثر منها رذيلة ، بالنظر لما تسهم به في تسيير عجلة الصناعة والتجارة . ولربما ظل الترف يشجب كرذيلة مثلما تمتدح الاعراف القديمة التوفير باعتباره فضيلة ، لكن هذا الشجب ، أشبه بالدق العقيم للماء لتناقضه مع حركة الصناعة والتجارة . ولكن هناك على كل حال حداً معيناً لاستهلاك الطبقة المثرية للكماليات ، ومواد

الترف وما كنا ندعوه بالضروريات . أما الاحتياجات التي تجعل عجلة الانتاج والتوزيع متواصلة الدوران ، فيجب أن تنبع من جماهير الشعب ، اي من طبقة العمال ، والموظفين من ذوي الرواتب . وهكذا ينشأ « الاقتصاد الجديد » القائم على فكرة الارتباط والاقتران بين الأجور المرتفعة والرخاء الاقتصادي .

وقد يصعب ، بل يستحيل ، قياس الأهمية الكلية لاعادة تقييم تلك الآراء المتصلة بالتوفير ، والأجور المخفضة ، وهي التي كانت أساسية في المذهب الاقتصادي القديم . ولو كانت هذه الأهمية ترمز الى تبدل في النظرية الاقتصادية المجردة فحسب ، لما كان لها هذه القيمة العظيمة ، لكن التبدل ، في النظرية ، هو في الحقيقة انعكاس لتغير اجتماعي لا يكاد يقل كثيراً عن ان يكون تغييراً ثورياً . ولست أعني ان « الاقتصاد الجديد » قد تم تركيزه فأصبح حقيقة ، او ان تلك العملية الرامية الى الاسراع في الاستهلاك الجماهيري العام ، لتضخيم الانتاج والاسراع به ، لا يمكن أن تصل الى نهاية ، او انها منطقية كلياً ، لكن بعض التطورات لا يمكن ان يعود القهقرى . فاولئك الذين اعتادوا على الأجور العالية ، وعلى مستوى عال من الاستهلاك ، لا يمكن ان يقنعوا بالرجوع الى مستوى خفيض . فقد ظهر وضع جديد يجب ان نضعه في حسابنا في المستقبل . ولا شك ان ازمات وضائقات اقتصادية ستحل يوماً ما ، ولكن ،

ليس في وسعنا ، ان نعالج هذه الأوضاع الطارئة في المستقبل بنفس الأساليب التسليمية القدرية والعرضية التي كنا نستعملها في علاج مثيلاتها في الماضي . فستبدو هذه الأزمات طارئة شاذة ، لا عادية ، وسيضطر المجتمع ، بما فيه أقطاب الصناعة ، الى تحمل مسؤولية ، كان وكانوا معفيين منها . وستضطر الدعوة إلى الرخاء العام في هذه الحياة إلى مواجهة اختبارات لم تتعرض لها العقيدة التي تقول بان الانسان سينال الخلاص في العالم الآخر تعويضاً عما يلقاه من شقاء في العالم الراهن . ولم يبد « الرخاء » في عام ١٩٣٠ ، كحقيقة مضمونة ، للكثيرين ، كما كان بادياً في الشطر الاول من العام الذي سبقه . ولا ريب ان الضيق او الكساد الاقتصادي ، يجعل المشكلة التي نجمت عن نمو التكتل الصناعي والمالي ، أكثر حدة . وان زيادة فاحشة في الدخل قدرها ٨ بلايين لن تؤدي إلا الى تفاقم الوضع الاقتصادي، هذا إلا اذا وجدنا منفذاً في طرق انتاجية . وهذا لا يمكن أن يتم الا اذا دعمنا الاستهلاك وقويناه . وهو أمر يتطلب توسيعاً في التنظيم والاشراف ، ليشمل الاستهلاك بالاضافة الى الانتاج والتوزيع ؛ ويبدو لي ان النتائج البديلة ستتبلور ، أما في توسع محدد للتكتل الاجتماعي بحيث يشمل المستهلك العادي أيضاً او في بلاء اقتصادي على نطاق واسع .

سبق لي ان ذكرت بانني لم أورد ما أوردت من امثلة على ما يحدثه التكتل النامي للمجتمع في التفكير والعرف الاجتماعي ،

من اجل استنكار رد فعل ذلك التكتل او تحبيذه . وانما أتيت بها ، لاظهر صورة انهيار فلسفة حياتية فردية وتكوّن خطـة جماعية من التساند والتكامل تجد طريقهـا الى كل سبل الحياة الشخصية ، والعقلية والعاطفية ، سواء ما يتعلق منها بالعمل ، او باوقات الفراغ ، وسواء ما يتصل منها بالاخلاق او بالاقتصاد. ولكن ، لما كان هدفي اظهار فساد المفاهيم القديمة ، على الرغم من انها لا تزال المفاهيم التي ينادى بها علناً وجهاراً ، فان هذه الايضاحات تؤكد بصورة جازمة ، مظاهر الاقتباس النامي ، والتجانس الجماعي ، وهو ما يستنكره النقاد ، حقاً وعدلاً . لكننا لا نكون منصفين ، تبعاً لذلك ، اذا تركنا الانطباع سائداً بان هذه السمات هي كل قصة «اتحادية» الحياةالامريكية .

فالاشياء التي تنتقد ، هي المظاهر الخارجية لحركة داخلية تتجه نحو التكامل على نطـاق لم يعرف من قبل . والتكييف الاشتراكي ليس اصلاحاً مفرطاً في استدرار الثناء او عمليـة مستحبة ، اذ انها تنطوي على بعض المخاطر التي تهدد بعض القيم الثمينة ، كما تنطوي على تهديـد لبعض الاشياء التي لا يجب ان نفقدها طوعاً . ولكن على الرغم من الكثير مما يرطنون به عن « الخدمة » و « المسؤولية الاجتماعية » ، فان هذه الظواهر تعتبر بداية حقبة جديدة من التكامل ، تكمن احتمالاتها النهائية ومدى ما سيتحقق منها في ضمير الغيب . وكل ما نحتاج اليه في الحاضر هو ان نفهم حقيقة باننا ، سواء أكنا نسير نحو الأفضل او نحو

الأسوأ ، نعيش في عصر تكتلي .

ولما كان من طبيعة المجتمع ، كما من طبيعة الحياة ، ان تنطوي على توازن بين القوى المتضاربة المتعاكسة ، فان الافعال وردود الافعال هي بالنتيجة متبادلة متكافئة متساوية . ولما كانت عملية التحضير والتكييف الاشتراكي هي في خطوطها الكبرى آلية وكمية ، فانه يصار الى الابقاء على المجموعة (البشرية) في حالة التوازن الخطر المقلقل بالتوجه الى توجيــه تحريضي يستهدف الافراد بصورة مبالغ فيها ومتهورة ولا شرعية . واذا كان للفوضى والمذهب الالي الميكانيكي ان يخلقا عقلاًوروحاً وشخصية متكاملة فان ما يخلقانه يجب ان يكون فكراً وشعوراً وفردية من طراز جديد .

وفي غضون ذلك ، فان الشذوذ والخروج على القانون من ناحية (وانا لا أفكر هنا بالاجرام الظاهري مثلما أفكر بالقلق العاطفي والارتباك الفكري) ، والاقتباس التوافقي من الناحية الثانية ، هما جانبان من المجتمع المتكتل الاتحادي الناجح . وهنا يحتفظ المجتمع بالاتزان في المظهر الخارجي ليس الا . وعندمـــا تصبح الاتحادية داخلية ، اي عندما تتحقق في الفكرة والهدف فانها تغدو نوعية كيفية . وفي هذا التبدل ، لا يظل القانون ، حكماً يفرض من الخـــارج بصورة استبدادية ، بـــل يصبح ارتباطات تجمع الافراد بعضهم الى بعض . ويصبح التوازن بين الفردي والاجتماعي اساسياً عضوياً ، فتستثار الاحساسات ويــتم

إرضاؤها في مجرى الحياة العادية ، بواسطة انحرافات فجائية لضمان تحقيق ، ما هو ممنوع او محرم عليها في اوضاع ناقصة لا يمكن تقبلها وجدانياً ، على الرغم من قوتها النفاذة التي ليس بالامكان تجنبها . وهذا الوضع يعرف الفرد بانه مجزأ ضد نفسه ، منقسم النفس مشتتها .



الفصل الرابع

الفرد الضائع

اقترنت عمليـة نمو حضارة اتحادية تكتلية في مظهرهـا الخارجي –أو الحضارة التي هي في طريقها الى ان تصبح ذلك بسرعة – بظاهرة جعلت الفرد مغموراً . على انني لن أحاول ان احدد الى اي مدى ينطبق هذا القول على الفرص المتـاحة للفرد في ميدان العمل ، كما لن أحاول أن ابحث مدى الحدود ، التي تقيمها القوى الاقتصادية العاملة من أجل التكتيل ، على المبادأة والاختيار في مـا يفعله الفرد . على انه يمكن القول والمحاججة بان نقصاً قد طرأ على مجال التقرير والفعالية للكثرة، بينما ازداد زيادة كبرى مبالغ فيهـا مجال التعبير الذاتي للقلة . هذا وان كان يمكن الرد على ذلك بان مـا من طبقـة مفردة في المـاضي كانت تمتلك السلطان الذي تتمتع به اليوم اقلية صناعية حاكمة . ويمكن القول من الناحية الاخرى ان سلطان

القلة ، هو بالنسبة الى الفردية الحقيقية ، خداع المظهر ليس إلا ، اذ ان هؤلاء ، الذين يدل ظاهرهم على انهم المسيطرون ، هم في الحقيقة ، مدفوعون بقوى خارجة عن ذاتيتهم ، لا يفترقون في ذلك عن الكثرة ، وهذه القوى تدفع بهم الى قالب مشترك تزول في اطاره فرديتهم.

ولا أجدني مضطراً إلى التمييز بين الرأيين ، اذ ان ما اعنيه « بالفرد الضائع » هنا ، لا صلة له مطلقاً بموضوعنا . فهذا الفرد في رأيي حقيقة فكرية وادراكية ،منفصلة كل الانفصال ،عن أي مظهر من مظاهر السلطة الحاكمة . وبواعث الولاء التي كانت في الماضي تشد الأفراد بعضهم إلى بعض ، وتسندهم وتوجههم ، وتوحد نظرتهم إلى الحياة ، قد اختفت تقريباً ، وبنتيجة اختفائها ، أضحى الافراد حائرين ومرتبكين ؛ ويصعب أن نجد في التاريخ حقبة ، كان فيها الأفراد مفتقرين إلى مواد العقيدة الثابتة والراسخة ، والى اهداف العمل المقبولة ، كالحقبة التي نعيش فيها ، اذ ان استقرار الفردية يعتمد على المواد المستقرة التي يرتبط بها الولاء بصورة وثيقة . وهناك بالطبع ، هذا النفر من الناس الذين ما زالوا أصوليين ، متزمتين في عقائدهم الدينية والاجتماعية ، لكن كثرة صخبهم في الدعوة إلى رأيهم ، دليل على ان التيار يتجه ضدهم . أما بالنسبة إلى الآخرين ، فقد أصبحت مواد الولاء التقليدية عقيمة جوفاء ، او اصبحت موضع تفنيد ودحض عاني ، وهم في ذلك ينساقون مع التيار

دون ان يتوفر لهم المرسى الأمين . ويتأرجح الأفراد بين ماض هو من الفراغ الفكري بحيث لا يؤمن الاستقرار ، وبين حاضر، كثير الاكتظـــاظ ، مليء بالغموض والفوضى ، بحيث لا يمنح الاتزان او التوجيه إلى الفكر والأحاسيس .

والفردية الثابتة المتكاملة، هي ثمرة علاقات اجتماعية محددة، ووظائف معترف بها علانية . وإذا نظرنا إلى الأمور على ضوء هذا المقياس ، فان اولئك الذين يبدون في مركز السلطة ، والذين يسمون بالتعبير عن ملكاتهم الفرديـة الخاصة الى ذروة عالية ، هم في الحقيقة مغمورون . قد يكونون قباطنة موجهين في ميادين المال والصناعة ولكن اذا لم يتوفر الاجماع في العقيدة على معنى المال والصناعة في الحضارة ، ككل قائم بذاته ، فان هؤلاء ليس في وسعهم ان يكونوا قباطنة موجهين حتى لارواحهم ومعتقداتهم واهدافهم ، فهم يمارسون قيادتهم ضمناً وسراً ، وبالتـالي دون وعي او تفكير ، وهم يقودون ، ولكن تحت ستار قوي اقتصادية غير موجهـــة اجتماعياً ، وغير شخصية . وجزاؤهم ، لا يكون في مـا يعملونه في مراكزهم ووظائفهم ، بل في توجيه النتائج الاجتماعيـة الى الربح الذاتي . وهم يتلقون تهليل الجماهير ، ويستثيرون اعجابهـــا وحسدها ، لكن هذه الجمـــاهير المهللة تتألـــف كذلك من افراد ذاتيين تائهين ، فقدوا الاحساس بالاتجاهات والمنافع الاجتماعية .

ان تأويل ذلك يكمن في حقيقة انه بينما تنتج الأفعال نتائج

جماعية ومشاعة وتكتلية اتحادية ، فان هذه النتائج تأتي خارج نطاق المقصود منها ، وبعيدة عن ان تكون بمثابة التعويض المبهج الذي يستقي من الشعور بتأدية خدمة اجتماعية . وبالنسبة لهؤلاء ، كما بالنسبة للآخرين ، فان اعمالهم المهنية هي شخصية خاصة وبالتالي فان ثمارها هي كسب شخصي خاص . ويستحيل توفر ترضية وتعويض كاملين حينما يقوم مثل هذا الانقسام . ولذا فان انعدام التحسس بقيمة اجتماعية هو تعويض يوفره تسارع حاد في الفاعليات التي تزيد من الكسب الشخصي والسلطة الخاصة . ان المرء لا يستطيع ان ينفذ بابصاره الى الوعي الباطني لعشرائه ، ولكن اذا كان هنالك اي قدر عام من القناعة الباطنية لدى اولئك الذين يؤلفون اقليتنا المالية الحاكمة ، فان الدليل على توفر ذلك المقدار مفقود بشكل محزن . أما بالنسبة للكثرة فانها تساق إلى هنا وهناك بقوى خارجة عن سلطانها .

ولعل أبرز سمة لحياتنا الحاضرة من الناحية الاقتصادية ، هي اللا أمنية (الافتقار الى الاطمئنان) ، وانها لمأساة ان نرى الملايين من الرجال الراغبين في العمل ، عاطلين بصورة دورية متكررة ، اذ بالاضافة إلى حالات الكساد الدورية ، فان هناك في جميع الاوقات جيشاً دائماً من العمال العاطلين ، الذين لا يجدون عملاً دائماً نظامياً . ولا تتوفر لنا المعلومات الدقيقة عن عدد هؤلاء ، لكن الجهل حتى بالارقام ؛ امر هين ، اذا ما

قيس بعجزنا عن فهم النتائج الأدبية والنفسية للاحوال المقلقلة المضطربة التي تعيش فيها الجماهير الكبيرة . ان تأثير اللا امنية اعمق واوسع من البطالة المجردة . والخوف من فقدان العمل ، والفزع من غد الشيخوخة ، يخلقان القلق ، ويجرحان الكبرياء بصورة تؤذي الكرامة الشخصية . وحيث تتوفر المخاوف ، فان الفردية القوية والباسلة تتعرض للانهيار . ان النمو الواسع للموارد التكنولوجية ، الذي قد يجر الأمان في اعقابه ، قد جاء في الحقيقة بطراز جديد من عدم الاطمئنان ، نتيجة للتوسع في استخدام الآليات ، التي تحل محل اليد العاملة . لقد بدأت الترابطات والاتحادات ، التي ترمز الى عصر موحد ، تدخل عدم الاطمئنان والقلق في الحياة الاقتصادية لطبقة اصحاب الرواتب العالية ، لكن هذا الاتجاه ما زال في مراحله الاولى ، وهكذا فان التحقق من عجز المتابعة الشريفة والدؤوبة ، لعمل او وظيفة ، عن تأمين مستوى مستقر من الحياة ، يقلل من احترام العمل ، ويحث الكثيرين على اهتبال الفرص في بعض طرق المغامرات ، للحصول على الثروة التي تجعل الامان ممكناً . وكدليل على هذا ، في وسعنا الاستشهاد بمهازل مضاربات البورصة في السنوات الأخيرة .

والمظاهر البادية في الحياة الامريكية ، من قلق ، وعدم اناة ، وهياج ، وتسرع ، هي حتمياً من مستلزمات وضع لا يجد فيه الافراد سنداً ورضى في كونهم اعضاءً في كل اجتماعي واحد ،

يعيلهم ويعيلونه . ان تلك المظاهر من النـاحية النفسية ، ادلة قائمة على الشذوذ ، ومن العبث البحث عن تأويل لهـا ، ضمن نطاق القصد المتعمد للافراد ، كما انه من العبث ايضاً ، الاعتقاد بان في الوسع الخلاص منهـا عن طريق مناشدات ارشاديـة روحية . ولا يمكن ان تفسر ، هذه الظواهر المرضية المنتشرة ، إلا عن طريق تبيان ما في العلاقات بين الافراد والاحوال الاجتماعية التي يعيشون فيها من سوء استجـابة وسوء توافق . فليس فطرة في الطبيعـة الانسانية ذلك الوله المحموم باي شيء طالما كان تغييراً يلهي ، ولا هو كذلك فروغ الصبر وعدم الاستقرار والاضطراب العصبي والرغبة في المثير . ان هذه الحالات من الشذوذ بحيث تتطلب تفسيراً لهـا ، يكمن في سبب عميق الجذور .

وأرى لزاماً عليّ ان اوضح على نفس الأسس ما يبدو انه نوع من النفاق . فنحن لسنا ، عن وعي منـا ، غير مخلصين في اقرارنا بالولاء لمثل « الخدمة » ، اذ ان هذه المثل تعني شيئاً . فمثلاً ، لا يستعمل عضو نادي الروتاري ، او صاحب المشروع التجاري او رجل الصناعـة الكبير ، هذا الاصطلاح ، كمجرد وشاح « يخفي تحته شيئاً آخر » في سبيـل الحصول على ربح مادي . وان الاقرار الشائع بهـذا الامر يبرهن على وجود احساس بالمهمة الاجتماعية للعمل، يعبر عنه بالكلمات، ليس الا ، لانه غير موجود واقعياً ، وان كان موجوداً في الوهم والايهام .

واذا كانت تركيباتنا الخارجية في النشاط الصناعي ، تنعكس في التكامل التنظيمي لرغبات الأفراد ، وأهدافهم ، وقناعاتهم، فان الاحتجاجات الشفوية ستختفي من الوجود ، لان النفعيـة الاجتماعية تصبح قضية مفروغاً منها .

ويرى بعضهم ان نسخة اصيلة ، عقلية ومطابقة لمخططنـا الاجتماعي الخارجي، هي الآن في طريق التكوين بصورة فعلية. ويرى هذا البعض ايضاً ان عقليتنا السائدة ، ومثاليتنا هي عقلية « التفكير التجاري »ومثاليته،وهو التفكير الذي أصبح الآن نفاذاً شاملاً بصورة مؤسفة . او ليست المقـاييس السائدة الآن للقيم هي تلك المستمدة من النجـاح المالي والازدهار الاقتصادي ؟ واذا كان الرد على هذا السؤال بالايجاب لا يصلح، فعلينا ان نعترف ، بان حضارتنا الخارجية ، هي في طريق الحصول على ثقافة باطنية تشابهـا وتتفق معها ، مهما يكن عدم احترامنا لكيفية هذه الثقافة وصلاحها . أمـا الاعتراض القـائل ، بان مثل هذا الوضع مستحيـل ، بالنظر الى عجز الانسان عن العيش على الخبز وحده او على الازدهار المـادي ، فان فيه نوعاً من الاغراء ، ولكن يمكن القول انه كذلك يستدعي التساؤل . أما الرد القطعي، فهو ان التفكير التجاري، غير متحد بذاته ، بل مجزأ على نفسه ، وسيظل كذلك ، ما دام ان نتائج الصناعة ،التي لا تزال القوى الفاعلة المقررة في الحياة ، تكتلية وجماعية ، بينما دوافعها المحركة وتعويضاتها مـا زالت

شخصية مغرقـة . ولا يمكن ان يوجد التفكير الموحد ، حتى ولو كان من الطراز التجاري ، إلا اذا كان القصـد الواعي والسعي الى الاكتمال ، منسجمين مع النتـائج المتحققة عملياً . وهذا القول يعبر عن احوال ،هي من الرسوخ نفسانياً، بحيث يمكن اعتباره قانوناً للوحدة النفسانية . ويقوم البرهان على وجود التجزئة والانفصـام في وجود الكثير من التخطيط للتطوير المقبل ، بالنسبة الى الحصص والاسهم، داخل الشركات التكتلية الكبرى ، بينما لا يوجد مقابل ذلك اي تخطيط منسق للتطوير الاجتماعي .

ان نمو التكتلية الاتحـادية محدود ، بصورة تعنتية ، وتبعاً لذلك ، فهي تعمل على تحديد الفردية ، وتحميلها الاعبـاء ، وارباكها واغراقهـا . فهي تحشد خارج الحياة المنظمة الآمنة المستقرة اكثر مما توحد وتكتل داخلها . وبينما جعلت المناطق الريفية خامدة جامدة ، جاءت إلى المدن، بحركة واسعة ولكنها قلقة . ويمكن حصر التكتلية في انها تبقى على المستوى المالي . فمن ناحية ، يلتئم شمـل الرجال ، عن طريق استثمار اموالهم ، في نفس الشركة المساهمة ، كما يلتئم شملهم من ناحيـة اخرى بكون الآلة تحتم الانتـاج الضخم من اجل ان يحصل المساهمون على ارباحهم . وتؤثر النتائج في المجتمع من جميع وجوهه، لكنها نتائج غير اساسية مثلما هي الدوافع الانسانية النهائية التي هي ذاتية وأنانية . والفردية الاقتصادية للدوافع والاهداف ، هي

التي تدعم ، ضمنيـاً ، فلسفتنا الآلية المتحدة الحاضرة ، وهي التي تهدم الفرد .

وضياع الفردية ، أمر جلي في القطاع الاقتصادي ، لان حضارتنا في الغالب ، حضارة عمل وتجارة. ويتضح هذا بشكل أبرز عندما نتطلع الى الميدان السياسي. ولا ريب في ان الإفاضة في شرح عدم وجود معنى للمنابروالاحزاب والقضايا السياسية، مضيعة للوقت وللكلام . وعلى الرغم من ان الشعارات القديمة ، ما زالت تستعمل وتتكرر ، إلا انها لا تحمل اي معنى حقيقي إلا للقليلين . ولا شك ان سياساتنا عامة ، هي في حالة ارتباك، طالما انها لا تمارس بصورة خفية ، من اجـــل المصالح المالية للجماعات ، وهــذا امر واضح لا يحتاج الى جـــدال ونقاش . وهكذا ترتجل القضايا من اسبوع الى آخر ، مع استمرار التبدل في الولاء . ومن المستحيل عـــلى الافراد ، ان يجدوا انفسهم سياسياً باطمئنان وفعالية في ظل مثل هذه الأحوال ، والنتيجة الطبيعيـة هي الخمول السياسي ، الذي تنتابه بين الفينة والفينة تشنجات وانفعالات متكررة .

ويظهر الافتقار الى مواد ثابتـــة للولاء ، يضيع الأفراد بدونها ،بصورة خاصةفي وضع الأحرار (Liberal) ،فالتحرر في الماضي او « الليبرالية » ، كان يـتميز بامتلاك لعقيدة ومنهاج فكري محدودين ، تميزنه عن باقي الاحزاب المحافظة التي لم تكن بحاجة الى نظريات مرسومة تتعدى الدفاع عن الأشياء القائمة .

وعلى سبيل المقـارنة ، نقول ، ان الاحرار ، كانوا يعملون على أساس فلسفة اجتماعية مدروسة ، وعلى قاعدة نظرية سياسية لها حدودها ، وانسجامها بحيث تسهل ترجمتها الى برامج سياسية لمختلف القضايا التي تعالجها . اما الليبرالية اليوم ، فليست اكثر من مجرد حالة فكرية ، يطلق عليها بغموض ، اسم التطلع إلى الأمام ، دون ان تكون واثقة من الاتجاه الذي تتطلع اليه ، او الاشياء التي ترمي اليها . ولا ريب في ان هذه الحقيقة ، بالنسبة للكثيرين من الأفراد ، وبالنسبة لنتائجها الاجتماعيـة ، ليست اقل من مأساة ، قد لا تحس بها الجماهير تماماً ؛ ولكنهم في انجرافهم بدون هدف يظهرون حقيقتها ، بينما ينزعج المفكرون منها ، بصورة واعية ، لان الطبيعة الانسانية لا تمتلك امرها ، الا اذا وجدت اهدافاً تستطيع ان تربط نفسها بها .

ولا اعتقد ان من الخيال في شيء الربط بين وطنيتنا المحمسة والعارمة ، وبين الوضع الذي قطعت فيه نظرية التكتليـة الاتحادية شوطاً بعيداً ، لتفصل بين الافراد وبين ما كانوا يتوقون اليه من روابط وولاء محلي قديم ، دون ان تعطيهم بدلا عـن ذلك ، نظاماً ومركزاً جديدين للحياة . وتحتفظ اكثر الشعوب تشبعاً بالروح العسكرية بولاء رعاياها ، ليس باستخـدام القوة المادية بل بقوة الافكار والاحاسيس ، فهي تزرع في نفوسهم مثل الطاعة ، والتضامن والولاء العام المشترك لقضية عامة . وقـد خلقت الصناعة والتكنولوجيا والتجارة العصرية شعوبا عصرية

في مظهرها الخارجي . واذ تقوم الجيوش والاساطيل بحماية التجارة ، وضمان السيطرة على المواد الاولية ، والسيطرة على الاسواق ، فان الاحوال اذا عرضت على حقيقتها ، وفي صورتها العارية على الجماهير ، فلن تجد ان افراد هذه الجماهير سيضحون بارواحهم في سبيل تأمين الربح الاقتصادي للاقلية ، لكن السعي الفاشل للتعاون الاصيل ، والتضامن المشترك في الحياة اليومية يجد مخرجاً له في العاطفة الوطنية . فلدى الرجال غريزة تحبب اليهم الاشتراك في مخاطر العيش والنضال ، واذا كان المجتمع اليومي لا يغذي هذا الحافز ، فان الخيال الانطلاقي ، يصور شعباً فخوراً ، يكون فيه الجميع فرداً واحداً . واذا كانت فروض السلام البسيطة ، لا تنشىء حياة عامة مشتركة ، فان العواطف ، اذا ما جندت في خدمة الحرب ، تقدم الصورة الزائفة المؤقتة لتلك الحياة .

ولم اشر حتى الآن مطلقاً الى ما يعتبره الكثيرون ، اخطر واوضح ادلة فقدان الاشياء التي تؤلف موضوعاً موثوقاً يستهدفه الولاء ، واعني بها الدين . وقد يكون من السهل ، المبالغة في رسم مدى تقهقر الدين في مظاهر حياتنا الخارجية ، كارتياد الكنائس ، او الانتماء اليها او ما شابه ذلك . ولكن من الممكن ، وان كان بصعوبة ، المبالغة في ذكر تأخر الدين كقوة موجهة وتكاملية في افكار الرجال ومشاعرهم . فمن المشكوك فيه ، ان الديانة حتى في العصور المسماة باسمها ، كانت في الحقيقة ،

القوة المركزية الفعالة ، كما يود بعضهم وصفها ، ولكن الذي لا مرية فيه هوانها ، اي الديانة ، كانت رمز وجود الاوضاع والقوى التي منحت لاراء الرجال في الحياة وحدتها وتمركزها . فقد كانت على الاقل ، تجمع في رموز لها مكانتها ، واتساع شمولها ، الاحساس بالامور الوثيقة الصلة بالناس ، ولذا فقد ظل لها مكانتها في نظرتهم الى الحياة .

لكن الديانة لا تحقق هذه النتيجة اليوم . فالفصل بين الكنيسة والدولة قد عقبه فصل آخر ، بين الكنيسة والمجتمع ، ولما فقدت الديانة ما لها من عمل ذاتي مجرد ، فقد اضحت ، على احسن تقدير ، موضوع طوائف او جماعات . يفصل بعضها عن بعض خلافات عقائدية ، وان كانت تتحد داخليا في اطار مذاهب ذات اصل تاريخي مجرد ، ومعان غيبية او طقسية . ولم تبق في عصرنا الحاضر روابط للوحدة الاجتماعية ، كتلك التي ربطت في الماضي الاغريق ، والرومان ، واليهود والكاثوليك في العصور الوسطى . وقد تكون هناك فئة تدرك خطورة ما لضياع الدين كرابطة وثقى من اثار ونتائج ، لكن الكثرة ، يئست من استعادة الديانة لامجادها ، عن طريق تطوير القيم الاجتماعية ، التي يمكن لخيالات الافراد واحاسيسهم ان تشد اليها بقوة ، وهي – اي هذه الكثرة ، ترغب في ان ترى عكس العملية ، اي استخدام تجدد الروح الفردية المعزولة كوسيلة لخلق روابط الوحدة الاجتماعية ، ولايجاد رموز جديدة للولاء .

وبالاضافة الى الحقيقة القائلة ، بعدم وجود اجماع على مـــا يمكن لاتجاه ديني جديد ان يركز نفسه عليه ، فان الارشاد ، في هذه الناحية ، يضع العربة امام الحصان لا خلفه ، اذ ان الديانة ليست جذراً من جذور الوحدة بقدر مـــا هي زهرة من زهورها او ثمرة من ثمارها . اما السعي لتأمين استكمال الفرد ولاستكمال المجتمع عن طريق تنمية وتعهد الديانة بشكل متعمد واع ، فانه في الحقيقة برهان على المدى الذي وصل اليه الفرد في ضياعه بانفصاله عن القيم الاجتماعية المعترف بها والمقررة . وليس من الغريب ان المناشدة تجنح ، عندما لا تتخذ شكل التمسك باصول الدين على اساس عقائدي ، الى الانتهاء ، اما على شكل ايمان باطني بالعلوم الخفية ، او بنظرة جمالية خاصة . ان معنى الوحدانية الذي يعتبر روح الدين وجوهره ، لا يمكن بنـــاؤه والمحافظة عليه ، الا عن طريق الانتماء الى مجتمع احرز قسطاً من الوحدة . ومن سخف الخيال ، ان نحاول ، اولاً ، زرع فكرة الوحدانية بين الافراد ثم توسيعها لتشكل مجتمعـــاً متوحداً عضوياً . والاغراق في هذا الخيال ، يصيب بالعدوى ، تلـــك المثل ، التي شرح بها المفكرون الحياة الامريكية ، وسأعطي كمثل بارز على هذه الشروح ، مـــا ذكره ولدوفرانك [*] في

(*) بعد عرض رائع لانحلال التركيب الاوروبي ، يمضي المؤلف ليقول « ان حاجة الانسان الى النظام وصياغته له ، هما علمه ، وفنه وديانته ، ومرد هذه الامور جميعها الى الاحساس الفطري بالنظام الذي نسميه الذات».

كتابه « اعادة اكتشاف امريكا » ، فهو يفصح عن اسلوب من الحنين وليس عن قاعدة للتشييد .

ذلك ان القول بان الآلة قد قلبت المظهر الخارجي الى فوضى غامرة ، بالنظر الى انها أي الآلة نفسها – مبدأ من مبادىء الفوضى ، والى انها ستظل كذلك حتى يقوم الافراد باعادة تركيز الوحدانية في نفوسهم ، هو قول يقلب الطبيعة الحقيقية للامور ، فالمظاهر الخارجية اذا لم تكن قد نظمت كلياً ، فهي نسبياً كذلك في الحالة التكتلية الاتحادية التي خلقتها الالة والتقنية الالية . فدخيلة الانسان ، هي الغاب الذي لا يمكن اخضاعه للنظام ، الا اذا انعكست عليه ، قوى التنظيم العاملة في الخارج ، بنماذج مشابهة من الفكر والخيالات والاحاسيس . والمريض لا يعالج نفسه بالداء ، والافراد المتفرقون لا يحصلون على الوحدة ، الا اذا تضامنت الطاقات ، المسيطرة على حياة المجتمع ، على تكوين عقولهم ، اما اذا كانت هذه الطاقات في الحقيقة ، جهوداً مجردة للحصول على الكسب المادي الذاتي ، فان العملية تصبح يائسة لا أمل فيها . لكنها ، اي الطاقات ، نتيجة فن جماعي من التقنية (التكنولوجيا) التي يسوقها الأفراد لتحقيق اهدافهم الذاتية . وهنا تلوح تباشير نظام

وقد نسي المؤلف الحقيقة القائلة بان هذه العقيدة عن اولوية الذات هي بالدقة، انعكاس العصر الانطلاقي الذاتي (الرومانطيقي) على الانحلال الذي صوره ، ولا معنى لهذا الانعكاس الا في ذلك الانحلال .

موضوعي يتمكن الأفراد بواسطته من الحصول على مقـــاماتهم وطاقاتهم .

ولم اذكر شيئاً حتى الآن ، عن الدلائل الشائعة على تفكك الفردية ، بسبب فشلها في اعادة بناء الذات ، لمواجهة حقـائق حياتنا الاجتماعية الحاضرة . لقد دلل احصاء لوجهـــات نظر قادة الفكر في حراجة مشاكلنا الاجتماعية الراهنـة ، على ان اوضاع القوانين والمحـــاكم ، ومخالفة القوانين والاجرام تقف في طليعة القائمة ، مجلية بمسافة بعيدة . ولا شك اننا الآن ، اكثر تشدد امنـا في ايام كيبلنغ عندما كتب : ان الناس « يصنعون القوانين التي يزدرونهـــا ، ويزدرون القوانين التي يصنعونها » . ونحن نضع نظـاماً ، لا نظير له في التاريخ ، لسن القوانين ، ثم التنكر لها ، عرضاً وعن سابق تصميم ، بعد ان تصبح مدرجة في كتب القانون . واذا مـــا حكمنا على ضوء اجراءاتنا التشريعية ، فنحن نعتقد ان بوسعنـا خلق الاخلاق عن طريق القوانـين (لاحظ تعديل قانون منع بيع الخمور في اميركا على نطاق واسع) ، متناسين الحقيقة ، وهي ان القوانين باستثناء ما ينظم منها الأصول الاجرائية والتطبيقية ، هي تسجيل للعادات الاجتماعية القائمة ، وما يلازمها من اعراف واهداف اخلاقيـــة . وليس في وسعي ، مع ذلك ، التفكير في هذه الظاهرة ، إلا على اعتبار انهـــا دلالة ، لا علة ، فهي في الحقيقة ، تعبير طبيعي عن حقبة ، احلت فيهـا التغييرات ،

التي طرأت على كيان المجتمع ، ما كان له من روابط وولاءات قديمة . وقد نحـــاول اصلاح هذا التراخي والانحلال الاجتماعي بواسطة التشريعات القانونية ، لكن التفسخ الحقيقي يتكشف عن نفسه ، في تلك الشقاوة التي تظهر الطبيعة المصطنعـة لهذه الطريقة في تأمين التماسك الاجتماعي .

واذا مـا جمعت المقالات ، التي كتبت عن تراخي السنن الاخلاقية التقليدية ، فانها تملأ الأسفار والكتب . وقد ظهرت حركة جديدة ، استأثرت بالاهتمام العام ، واسميت لسبب غامض « بمذهب الايمان بالطبيعـــة البشرية » . وهي تدعو الى ضبط النفس والاعتدال ، على ان يقوم الانسان بالتزامهما ارادياً ، كوسيلة لحل مساوئنـــا . ويرى اصحاب هذا المذهب ان « الطبيعية » ، كما يمارسها الفنانون ، و « الآلية » كما يدرسها الفلاسفة ، الذين يستمدون وحيهم من التاريخ الطبيعي ، قـد قضتا على الشرائع الداخليـة الغريزية ، وعلى الالزاميـات التي يمكن لها وحدها ان توطد النظام والولاء . ويسعدني أن أتمكن من تصديق القول بان الفنـانين والمثقفين يملكون مثل هذه السلطة في ايديهم ، اذ لو امتلكوها ، حقاً فانهم بعد استعمالها للاساءة للمجتمع ، قد يستخدمونها لعلاج المجتمع وشفائـــه . ولكن فهماً للواقع ، مشفوعاً بفهم الفكاهة ، يمنع التسليم باعتقاد كهذا . فالادباء والمفكرون الجـامعيون (الاكاديميون) ، هم الآن نتائج ، لا مسببـات . وهم يعكسون وينطقون بالتفكك

الذي انتجته ، طرازات الحياة الجديدة باستخدام مظاهر حديثة في الصناعة والتجـارة . وهم يدللون على اللاواقعية التي دهمت العقائد والقوانين التقليدية التي تسلطت عليها قوى جديدة ، وينادون بصورة غير مبـاشرة ، بالحاجـة إلى تركيب جديد (حل وسط) لكن هذا التركيب لا يكون انسانياً ، الا اذا اخذت الأوضاع الجديدة نفسها موضع الاعتبار ، وحورت إلى واسطيات من اجل حياة حرة وانسانيـة . وليس في وسعي ، أن أرى سبيلاً لكبح جمـاح الثورة الصناعية ، ونتائجها ، او العودة بها إلى الوراء ، ففي انعدام مثل هذا الكبح (الذي يكون فعالاً ان وجد) يكون حث رادع من روادع الباطنية ، عن طريق مزاولة الارادة الشخصية الرفيعـة ، مهما كانت ، رجعا تافهاً في حد ذاته للفردية القديمة التي انهارت كلية .

وهناك وجوه شتى للحياة ، قد تبين لكل انسان ، يختـار التفكير في حدود الحقائق بدلاً من الكلمات ، عدم انطبـاق العلاج المقترح على الاوضاع القائمة . وفي امكان المرء ، أن يأخذ الحالة الراهنة لوسائل التسلية ، وللافلام السينمائية ، والاذاعات والرياضات البدنية المنظمة ، وان يتساءل ، كيف يمكن ، عن طريق استخدام ، الضبط الداخلي ، مواجهـة هذا التفجر العنيف في استعمال الموارد التطبيقيـة (التكنولوجيـة) في الحصول على النفع الاقتصادي . ولعل اوضح الامثلة على ذلك يكمن في الانحلال الناجم عن التغيرات في الحياة العائلية والخلق

الجنسي . فلم يكن العزم البشري المصمم ، هو الذي زرع الألغام لتدمير البيت التقليدي كمركز للصناعة والتعليم ، ومحور للتربية الاخلاقية ، والذي قوض في الوقت نفسه الكيان القديم للزواج الدائم . ومجرد الطلب ، من الأفراد الذين يعانون من ثمار هذا الهدم وزرع الالغام ، وضع حد لهذه النتائج باعمال ارادية شخصية ، هو كالدعوة الى العقيدة عن طريق السحر الاخلاقي . وشفاء الافراد القادرين على ضبط الذات ضبطاً فعالاً قوياً لا يكون الا بتمرين متواضع للارادة اولاً على التزام الحقائق الاجتماعية الراهنة ، وتوجيهها وفقاً لامكاناتهم .

والأمثلة على هذا الذوبان الذي يتحلل فيه الأفراد من الروابط، التي كانت تضفي على حياتهم النظام والعون، واضحة ومتألقة ، إلى الحد الذي تعشى فيه ابصارنا عن رؤية الأسباب المؤدية لها . فالأفراد يتلمسون سبلهم ، عبر اوضاع لا يقومون هم بتوجيهها ، ولا توجههم هي بدورها . ولا تمت المعتقدات والمثل القائمة في ادراكهم الواعي دائماً بصلة إلى المجتمع ، الذي يعملون فيه ظاهرياً ، والذي يواصل الانعكاس عليهم، فمقاييسهم وافكارهم الواعية هي تراث عصر ، مضى وانقضى ، وعقولهم ، بالنسبة الى المبادىء التي تتقبلها بوعي والى وسائل تفسيرها ، هي على طرفي نقيض مع الاوضاع القائمة فعلياً . وهذه التجزئة العميقة هي علة الاضطراب الذهني والحيرة .

ولا يمكن للأفراد ان يجدوا انفسهم من جديد ، إلا اذا انسجمت افكارهم ومثلهم مع حقائق العصر الذي يعملون فيه . ومهمة تحقيق هذا الانسجام ليست بالأمر الهين ، لكنها اكثر سلبية مما تبدو . فاذا استطعنا ان نحجز المبادىء والمقاييس التي هي مجرد تقليدية ، واذا استطعنا ان نفصل الافكار التي لا علاقة حية لها بالأوضاع التي نعيش فيها، فان القوى الباطنة التي تمارس عملها علينا ، بدون وعي منا ، ولكن بصورة مستمرة ، ستتاح لها الفرصة ، لبناء عقول ، على الأنماط التي تريدها . وقد يجد الأفراد انفسهم بالنتيجة حائزين على مواد ترتبط بها المخيلة والمشاعر بصورة وثيقة .

ولا أعني مع ذلك ، ان عملية إعادة البناء ، يمكن ان تستمر بصورة آلية ، فالتمييز امر لازم ، لاستشفاف المعتقدات والشرائع ، التي تسيطر بحكم العادة والقصور الذاتي ليس إلا ، وكذلك لاكتشاف حقائق الحاضر المتحركة . وعلى الادراك ان يميز مثلاً بين ميول التكنولوجيا (التطبيق) ، التي تنتج نظرية الاتحادات التكتلية الجديدة ، وبين التراثات النابعة من فردية عصر سابق ، وهي التراثات ، التي توقف وتجزىء عمل القوى الدينامية الجديدة . ومن الصعب علينا ان نفهم الفردية إلا في حدود الصور الثابتة المقتبسة من القرون السابقة . لقد قرنت الفردية بافكار عن المبادأة والابتكار ، المرتبطين بالربح الاقتصادي الذاتي والخاص . وما دام هذا الرأي مسيطراً على

عقولنا ، فان هدف خلق الانسجام بين افكارنا ورغباتنا من ناحية وبين حقائق الاوضاع الاجتماعية الراهنة من الناحية الاخرى ، سيفسر بانه يعني التكيف والاستسلام . وسيفهم ايضاً ، على انه يمثل استعقال شرور المجتمع القائم . اما الشفاء الدائم للفردية فيتوقف على إزالة المذهب الفردي القديم السياسي والاقتصادي ، إزالة تحرر المخيلة وتستهدف جعل المجتمع المتوحد يسهم في ثقافة اعضائه الحرة . وعن طريق التنقيح الاقتصادي وحده ، يمكن للعنصر الصالح في المذهب الفردي القديم وأعني به تساوي الفرص ، ان يصبح حقيقة قائمة .

ولعل من متطلبات الحكمة ، ان نأخذ بعين الاعتبار ، المعنى المزدوج لفكرة التسليم ، فهناك تسليم ادراكي يمثل مواجهة الحقائق على علاتها ، وهناك نوع آخر من التسليم ، يتعلق بالمشاعر والارادة ، ويتضمن اشتراط وجود الرغبة والجهد . ويختلف هذان النوعان من التسليم اختلافاً بينا ، حتى يصبح التسليم ، في المعنى الأول ، الشرط الرئيسي لكل رفض اريب للتسليم في المعنى الثاني ، وهناك مظهر تكهني لكل ملاحظة ، فنحن نستطيع أن ندرك معنى الشيء الموجود ، عن طريق التنبوء بالنتائج التي يجرها ، وعندما يرتبك الوضع ، ويتجزأ على نفسه ، كما هي الحالة بالنسبة إلى الظرف الاجتماعي القائم ، ويصبح الاختيار جزءاً من الملاحظة ، وعندما تبدو ميول مختلفة ، ونتائج محتملة متباينة ، يتجه التفضيل في الحال ،

بصورة حتميـــة ، إلى أحد هذه الميول . ولما كان الاقرار بالتفكير ، يجر معه عادة ، تمييزاً ذكياً ، واختياراً ادبياً ، فانه يصبح الخطوة الاولى للخلاص من الارتباك والحيرة . وكذلك الحال في المرحلة الاولى من تكوين هذه الأهداف للولاء البارز ، التي يمكن ان تنمو منها فردية مستقرة وواضحة . فقد يكون في مكنتها ايضاً ان تحقق معجزة جعل مذهب المحافظة ، مناسباً وفكرياً منطقياً ، مع العلم ، انهـــا بالتأكيد ، الشرط اللازب لقيام مذهب تحرري (ليبرالي) وطيد .

الفصل الخامس

نحو فردية جديدة

تتجه حضارتنا المادية – كما يسميها علماء احوال البشر – نحو الجماعية (الشيوع) والاتحادية ، لكن حضارتنا الروحية ، شأنها شأن إيديولوجيتنا ، ما زالت ، من الناحية الاخرى ، مشبعة بمثل الفردية وقيمها المستمدة من العصر ما قبل الصناعي وما قبل التكنولوجي . وتمتد جذورها الروحية الى ديانة العصور الوسطى ، التي أكدت الطبيعة النهائية للروح الفردية ، وركزت مأساة الحياة حول مصير تلك الروح . اما مفاهيمها الرسمية والقانونية فقد تكونت وصيغت في العصر الاقطاعي .

وقد سبقت هذه الفردية الروحية والفلسفية ، نشوء الصناعة الحديثة وعصر الآلة ، لكنها كانت السياق الذي عملت فيه الآلة . فكثيراً ما يخفي خضوع الفرد ، ظاهرياً ، للمنظمات والشرائع الموطدة ، عن الانظار الوجود الحيوي لفردية عميقة الجذور . ولكن حقيقة ان الكنيسة كانت المنظمة المسيطرة ،

يجب ان تذكرنا بان الهدف الأسمى من وجودهـــا كان لتأمين خلاص الفرد ونجاته . ولما كان هذا الفرد يفهم على انـه روح ، وكانت الاهداف الـــتي تعمل من اجلهـــا هذه المنظمة — اي الكنيسة — مؤجلة الى حياة سرمدية اخرى ، فان هذه الحقائق تخفي عن الادراك المعاصر الفردية المبطنة . وقد تألفت مـادة هذه الفردية في عصرها من الطبيعة الروحية الازليـــة للروح الشخصية ، كما نتجت قوة المنظمة الموطـدة — اي الكنيسة — من كونها الوسيلة الضرورية ، لتحقيق الغاية العليا للفرد .

أحدثت المرحلة الاولى من الثورة الصناعية تحولاً كبـيراً ، فقد أعطت لحياة الفرد اتجاهاً علمانياً ودنيوياً ، وصهرت المعاني الجامدة للتملك في الاقطاعية ، عن طريق زحزحة مركز الثقل من الزراعـة الى الصناعـــة . ومع ذلك ، فقد ظلت الفكـرة السائدة ، بان الملكية والفائدة ، هما من ناحية جوهرية ، امران فرديان . ومن الحق ان يقال ، انه كانت هناك عناصر متباينة في الصور الاولى والمتأخرة من الفردية ، ولكن امتزاج الرأسمالية الفردية ، والحقوق الطبيعية ، والاخلاق القائمة على قـيم وسمات فردية ، ظلت بتأثير البروتستانتية ، التسوية العقلية المسيطرة .

وعلى كل فان نمو النظـام الصناعي مؤخراً قد حطـم اساس هذا الحل الوسط . ذلك ان هذا النمو تمخض عن توحيد الطاقة الشخصية ، والجهد والعمل ، في وحدات جماعيـة . وفي غضون ذلك ، أدت السيطرة على الطاقات الطبيعية الى محو عوامـــل

الزمن والابعاد ، بحيث ان العمل يضيع في زحمة المشاريع المعقدة الضخمة ذات المدى اللامتناهي ، حالما يتكيف مع الاوضاع القائمة . ومع ذلك ، فان المعدات العقلية السابقة تبقى بعد اختفاء اسبابها واسسها . وهذه هي بصورة اساسية ، التجزئة الباطنية ، التي ينشأ عنها ما نعانيه الآن من حيرة وعدم استقرار .

كان للمذهب الفردي الاقتصادي القديم شريعة ووظيفة محددتين ، فقد سعى الى تحرير حاجات الانسان ، وجهوده لارضاء هذه الحاجات ، من القيود القانونية ، وكانت – اي هذه الفردية – تعتقد ان مثل هذا التحرير ، سيستحث الطاقات الكامنة ، على العمل ويخصص بصورة آلية ، لكل قدرة فردية ، العمل الذي يوافقها ، ويحملها على إنجازه بحافز من الفائدة التي سيحصل عليها ، ويؤمن للقدرة والعزيمة الجزاء والمركز ، اللذين تستحقانها . وفي الوقت نفسه ، فان الطاقة الفردية والتوفيرات ستقدم الخدمات لحاجات الاخرين ، وبذلك تروجان للنفع العام ، وتنتجان توافقاً عاماً في المصالح .

وقد قطعنا شوطاً بعيداً منذ تكونت هذه الفلسفة . وفي يومنا هذا فان أشد المدافعين عن هذا الطراز من الفردية عناداً ، لا يغامرون بتكرار تأكيداتها المتفائلة . بل انهم على الأغلب يقتصرون ، قانعين ، على إعلان توافقها وتلازمها مع الطبيعة البشرية ، غير المتغيرة ، التي يقال انها لا يحفزها على بذل المجهود

إلا الأمل في النفـــع الشخصي ، وهم راضون برسم صور قاتمة للنتائج المحتومة ، التي يجرها التغير ، الذي يطرأ على أي نظـام آخر . وهم يعزون جميع المنافع المادية في حضارتنا الراهنة الى هذه الفردية ، وكأن الالات قد صنعتها الرغبة في النفع النقدي لا العلم المجرد ، وكأن ما يدفعهم ، في هـذه الحياة ، هو المـال وحده ، لا الكهرباء ولا البخار ، في ظـل من التكنولوجيـا المشتركة الجماعية .

واتخذت الفرديــة القديمة في أميركا شكلاً انطلاقيـاً (رومانطيكياً) . ولم يكن من الضروري وضع نظرية تعادل بين الربح الشخصي والتقدم الاجتماعي . فلقد اقتضت متطلبات الوضع العملي ، استثارة المبادأة ، والعزائم والحيويـة لدى الأفراد في جميع الأعمال الفورية ، التي اقتضى عملهـا ، وادى تنفيذها الى تقدم الحياة القومية . وقد عبر الدكتور كروزر عن روح العصر ، في الكلمـات التي اقتبسها المستر سيمس اقتباساً لائقاً وجعلها جزءاً من كتابه « أميركا المغامرة » :

اذا اردت ان تفهم قوة اميركا الدافعة ، فعليك ان تفهم « مختلف الشبان المتباينين وغير الراضين والفارغي الصبر ، الذين وجدوا في كل عصر منطلقاً لحيويتهم . والأصوات التي تزعجك ، ليست صيحات طبقة عاملة غاضبة ، بل هتافات شبان متحمسين ، وجدوا فرصاً جديدة ... ان هذا الضجيج يمثل اليوم حماسة جيـل

جديد ، بل يمثل المناطق الاوريغونيـــة والكاليفورنية(*) التي يزحف نحوها الرواد الأشداء ، غير آبهين بالصعاب . ان هذا هو ما يعنيه القلق الاجتماعي في أميركا » .

واذا لم يكن هذا رجعـــا لصدى صوت قديم ، فانـــني لا اعرف في الحق كنهه . وأنا لا أسمع بالفعل ، أصوات الطبقة العاملة الغاضبة ، ولكنني افترض ، ان مـــا اسمعه من أصوات هي همهمة الفرص الضائعة ، مختلطة بدوي الآلات ، والسيارات والمشارب الحقيرة ، التي تضيع معها دمدمات السخط ، لا كما قال المؤلف ، هتافات الحماسة والتشوق للفرص المثيرة .

كان للصورة الاوروبية عن الفردية القديمة قيمتها ومبررها الوقتي ، لان التقنية الجديدة (التكنولوجيا) تطلبت فيما تطلبته ، التحرر من القيود القانونية المغيظة . فالصناعـة الآلية ، كانت في حد ذاتها لا تزال في مرحلة ارتياديــة . واولئك الذين دفعوا بها الى الأمام ، في وجه عقبات من السبات القديم ، والشكية والحواجز السياسية كانوا يستحقون جزاءاً خاصاً . يضاف الى هـــذا ، ان التفكير في تكديس الرساميل ، كان في حدود مشاريـع ، تبدو اليوم صغيرة وتافهة ، ولم يكن أحد ليحلم بان

(*) نسبة الى مناطق ولايتي اوريغون وكاليفورنيـــا ، التي اجتذب اكتشافها ومـــا تنطوي عليه من السوانح ، قوافل الرواد الذين اندفعوا الى استثمارها . – المترجم

وقتاً كهذا سيجيء ، تبلغ فيه الرساميل حداً متضخماً ، يقرر شكل النظام السياسي والقانوني . وكان التسليم بالفقر في السابق يجري على اعتبار انه قدر من اقدار الطبيعة التي لا يمكن تجنبها، فجاءت الصناعة الجديدة ، تفتح الطريق ، على الأقل ، أمام هؤلاء الذين يملكون الطاقة والارادة للتوفير والتكديس . ولكن لم يتوقع أحد مجيء وقت ستقدم فيه تقنية الآلة ، الاساس المادي ، للراحة والمتعة المعقولتين ، والتسلية للجميع .

اذ كان التحول هو الذي يجعل من الفردية القديمة ، صدى محتضراً، اكثر بروزاً وسرعة في هذه البلاد منه في غيرها . فأين هي الفلوات ، التي تشير إلى الطاقة الخلاقة ، والتي تتيح الفرصة التي لا مثيل لها للحافز والحيوية ؟ وأين هو الرائد ، الذي يمضي مبتهجاً ، حتى في غمرة فاقته وحرمانه ، نحو الفتح والغزو ؟ فالبراري ، توجد في الأشرطة السينمائية والقصة ، أما ابناء الرواد ، الذين يعيشون ضمن اجواء مصطنعة خلقتها الآلة ، فانهم يتمتعون بحياة الرواد التي يرونها في الأشرطة السينمائية التي تصورها . واني لارى القليل من القلق الاجتماعي الذي هو ثمرة اجهاد الطاقة بحثاً عن منطلق للعمل . بل اني لأرى احتجاجاً ، على اضعاف الحيوية ، واستنزاف الطاقة، الناجمين عن انعدام الفرصة البناءة ، كما ارى ارتباكاً ، هو في الحقيقة تعبير عن العجز عن ايجاد مكان أمين ، وذي

فائدة معنوية ، في عالم اقتصادي كثير الاضطراب والتعقيد .

وكنتيجة لافلاس الطراز القديم من الفردية ، فان اولئك الذين شعروا بافلاسها ، يتحدثون دائماً ويناقشون وكأن الفردية نفسها قد انتهى امرهـا . لكني لا افترض ، ان هؤلاء ، الذين يعتبرون الاشتراكية والفردية أمرين متطابقين ، يعنون حقاً ان الفردية في طريق الفناء ، او انهـا ليست ثمينة في جوهرها . ولكنهم ، في قولهم بان الفردية وحدهـا ، كانت الحدث المحلي الوحيد في القرنين الماضيين الأخيرين ، يخدمون اولئك ، الذين يودون بقاءها حية لتخدم اغراضهم الخاصة ، متغـاضين عن المشكلة الرئيسية ، مشكلة اعادة بناء المجتمع ، لخدمة نمو طراز جديد من الأفراد . وهنـاك كثيرون يعتقدون ، ان اشتراكية من نوع ما ، أمر ضروري لتحقيق المبادأة الفردية والأمان على نطـاق واسع . فهم مهتمون بتحديد السلطة والحرية ، ووضعهما في ايدي القلة في النظـام الحاضر ، وهم يرون ان الاشراف الاشتراكي الجماعي ، أمر ضروري ، الى وقت محدود على الاقل ، لتحقيق منافعه بالنسبة إلى الجميع ، ولكنهم كثيراً ما يبدون ، وكأنهم اعتبروا النتيجة مجرد توسيع للفرديـة السابقة لتشمل الكثيرين .

ويعالج هذا النوع من التفكير الفردية وكأنها شيء جامد ذي محتوى متجانس ، ويتجاهل الحقيقة القـائلة بان الكيان العقلي والروحي للافراد وطابع رغباتهم واهدافهم يتبدلان

مع كل تبدل عظيم في الكيان الاجتماعي . فالافراد غير المرتبطين في فاعلياتهم المشتركة ، سواء أكانت عائليـــة ، او اقتصادية ، او دينية ، او سياسية او فنية،او تعليمية ،هم مسوخ ليسوا الا . ومن السخــافة الافتراض بان الوشائج التى تربطهم إلى بعضهم ، ليست غير روابط ظاهرية خارجية ، ولا تنعكس على عقليتهم او شخصيتهم ، منتجة اطار استعدادهم الشخصي .

اما مأساة الفرد الضائع فترجع الى ان الافراد قــد اضحوا اليوم في قبضة مجموعة واسعة من الارتباطات والعلاقات ،في حين فقد اي انعكاس ، منسجم ، مترابط لمغزى تلك العـــلاقات في النظرة التصورية والعاطفية الى الحياة ، وتعود هذه الحقيقة، بدورها طبعاً ، إلى فقدان الانسجام داخل كيان المجتمع.وهناك حلقة لا جدال فيها ، لكنها مفرغة فاسدة ، ذلك انه طالما كان الناس ، يرفضون التسليم بحقائق الظرف الاجتماعي – على ضوء الروح الادراكية الملاحظة والمحبة للاستطلاع ، التي عرفتهــــا في الفصـــل السابق – وبسبب هـــذا الرفض ، فانهم اما أن يستسلموا للتجزئة او ينشدوا انقاذفرديتهم بالتهرب او بالتمرد العاطفي المجرد . ان التعود على وضع الشيء المتحد والجماعي ، كأمر مناهض مخاصم للفرد يؤدي إلى استمرار الحيرة وعدم اليقين استمراراً ملحاً. انه يصرف الاهتمام عن المشكلة الأساسية، وهي كيف يمكن للفرد ان يكتشف نفسه في وضع اجـتماعي جديد ؛ لا مثيل له في السابق ، وما هي الصفات التي ستعرضها

الفردية الجديدة ؟

اما كون المشكلة ، ليست مجرد مد جميع الافراد بسمات المبادأة الاقتصادية ، والفرصة ، والعزيمة والاقدام ، انما قضية تكوين لطراز جديد نفساني وروحي ، فهذا يبدو ، في الضغط العظيم ، الذي يبذل حالياً ، لايجاد الانسجام والاقتباس في الرأي العام الاميركي . ولماذا يكون جمع الصفوف المتسقة ، وبناء نخبة من افكار الجماهير الكبيرة ، بمقاييس تنظيمية ضابطة ، وبصورة عامة لماذا تكون سيطرة الكم على الكيف ، المميزات للحياة الاميركية الراهنة ؟ انني أجد تفسيراً اساسياً وحيداً لهـــذا . فالفرد لا يستطيع البقاء فكرياً في فراغ . واذا لم تكن آراؤه ومعتقداته الوظيفة التلقائية لحياة الجماعة التي يشترك فيها ، فان في الامكان إقامة إجماع مصطنع ، كبديل ، بالوسائل المصطنعة والآلية . فعند غياب العقلية التي تتجانس مع النظرية الاتحادية الاجتماعية الجديدة ، التي بدأت تظهر الى حيز الوجود ، تبذل محاولات يائسة لسد الفراغ بوسائل خـــارجية تحظى بالقبول المصطنع .

وكنتيجة لذلك ، فان وحدة افكارنا ، هي اكثر اصطناعاً مما تبدو . فالاقتباس أمر يبعث على الأسى ، لان الصلة فيـــه هي عدم توغله في الأعماق . فهو يمضي فقط الى الحد الذي يمكنه من طمس نوعية الفكر الأصيـــلة ، لكنه لا يمضي الى ابعد من ذلك ، ليخلق الوحدة الدائمة . ويبدو اصطناع طبيعته ، واضحاً

في عدم استقراره . فالاتفاق في الآراء النـــاجم عن مؤثرات خارجية كالقمع والارهاب ؛ مهما كان مرناً ، وعن دعاية دقيقة في حساباتها ؛ ونشر منظـم ، هو – اي الاتفـاق في الآراء – امر مصطنع بالضرورة . وكل ما هو مصطنع ، معرض للتغيـير المستمر . والاساليب المستعملة ، تنتج سذاجة جماهيرية ، تقفز من شيء الى اخر طبقاً للايعازات السائدة في يومها بالذات . فقد نفكر او نشعر بصورة متشابهة ، ولكن لشهر واحد او لفصل من الفصول ، ثم نواجه حـادثاً مثيراً ، او شخصية تثـــير فينا استجابة منسقة تحمل طابع التنويم المغناطيسي . وهكـــذا فالمطابقة هي القاعدة العامة في اي وقت معين، امـــا في وقت يمتد إلى اجل، وعلى ضوء المقاطع الطولية ، فعدم الثبات والتغير هما اللذان يسيطران . واني لأفترض وجود آخرين يشعرون بالاهتياج من سماعهم لاصطلاحات ، تشابه ما أخذنا نتعود على سماعه مؤخراً ، كالقول بان هـذا انسان له « وعي اذاعي » او « منطق هوائي » ، ولا أعتقد ان الهيـــاج ، ناجم عن اسباب لغويـة فقط ، بل لانـه يشير الى تحسس نصف واع بالسبـل الخارجية التي تتكون فيها ذهنياتنا وتتحول ، ثم الى التحسس نصف الواعي بعدم ديمومة النتيجة وتفاهتها .

وهناك ايضاً ، كما أعتقد ، اولئـك الذين يتصورون ان التأكيد الذي أوليته للطبيعة الاتحادية التكتلية لمجتمعنا الراهن في الولايات المتحدة ، هو في الواقع وان لم يكن عن قصد واع

مني ، ذريعة لايجاد تطابق اكمل مما هو قائم حالياً . لكن لا شيء ابعد عن الحقيقة من هذا الرأي . فان التعريف على المجتمع بمستوى معين من التطابق ، مهما كان علياً او خفيضاً ، دليل آخر على الالهاء الذي تاه الفرد بسببه ، فالمجتمع ليس بالطبع الا علاقات تربط الافراد بعضهم ببعض ، بهذا الشكل او ذاك ، كما ان جميع العلاقات هي تفاعلات مترابطة متحركة ، لا قوالب ثابتة ، وتتضمن التفاعلات الضمنية المترابطة ، التي تؤلف مجتمعاً بشرياً ، تبادل الأخذ والعطاء في المشاركة وفي الإسهام الذي يضاعف من قدرة العوامل المتفاعلة ، ويعمقها ويوسع من اهميتها. اما المطابقة فهي اسم يطلق على انعدام التأثر او التفاعل الضمني الحيوي ، وعلى توقف المخالطة او تخديرها . وهو ، كما حاولت القول ، البديل المصطنع ، الذي يستخدم لجمع شتات الناس ، في حالة انعدام الارتباطات والمشاركات المدموجة في الاستعدادات الباطنية للفكر والرغبة . وإني لأتساءل احياناً عن المعنى المقصود من كلمة « مجتمع » التي يستخدمها اولئك الذين يعتبرون هذا التعريف مناقضاً لصميمية العلاقات الشخصية ، كعلاقات الصداقة . ويبدو انهم عند استعمالهم لهذا المعنى ، يفكرون في أنظمة متزمتة ، او في نوع معين من تنظيم خارجي . لكن ، اي نظام ، لا يقوم بناؤه على المخالطة الانسانية والصلات المتشابكة ، هو بقايا متحجرة لمجتمع سابق ، إذ ان التنظيم ، كما في أي كائن حي ، هو الاجماع التعاوني لمجموعات من الخلايا ، تعيش كل منها عن طريق التبادل مع الأخريات .

وبوسعي الافتراض ، ان اذكى من يشرفون على وكالات الدعاية التي تقوم بانتاج المطابقة ، خليقون بالانزعاج من تأمل نجاحهم الشخصي . وبوسعي ،ان أفهم بسهولة انهم قد يستخفون بقدرتهم على الحصول على النتائج التي يرمون اليها في وقت معين ، لكنهم سيخشون حتماً من ان التشابه في التفكير ، في أزمة حرجة ، قد يميل الى اتجاه غير متوقع ، وينقلب باجماع مماثل ، ضد المصالح والأمور التي جروا الى تأييدها . ان نفسية الجمهور خطرة في عدم استقرارها ،والاعتماد عليها للحصول على التأييد الدائم ، هو كمثل اللعب بالنار التي قد تنتشر وتخرج عن حدود السيطرة عليها . فالمطابقة مثمرة طالما انها مظهر تلقائي ، وغير واع ، للاتفاقات النابعة من حياة مشتركة اصيلة . اما التوافق الفكري والعاطفي الحاصل بطريقة اصطناعية فهو علامة على الخواء الداخلي . وليس كل ما يقوم منها الان ، نتاج قصدي ارادي ، إذ انه ليس بثمرة للممارسة الموزونة الممحصة ،وانما هو من الناحية الاخرى نتاج عوامل خارجية تجعل منه امراً عرضياً، كثير الارتجاج .

وقد يكون لعادة « المشاركة » لدى الأمريكي العادي ، ولميله الجم الى الاختلاط ، تفسير يشبه ما ذكرناه عن المطابقة ، اذ انهما يبرهنان ايضاً على كراهية طبيعته للخواء الذي تركه زوال الفردية القديمة . فنحن مثلاً لن نكره الوحدة ، اذا توفرت لدينا، عندما نكون على انفراد ، رفقة المشاركة الفكرية

الودود التي تكونت في عاداتنا العقلية . اما في حالة غياب مثل هذه المشاركة ، فان الحاجة تشتد الى امداد وتعزيز الاتصالات الخارجية . وما ميلنا إلى الاختلاط الا محاولة لايجاد البديل عن ذلك الوعي العادي للترابط والاتحاد ، الناتج عن كوننا اعضاء في كل اجتماعي يعيلنا ونعيله .

وكما ان الفردية الجديدة لا يمكن تحقيقها بتعميم منافع الفردية الاقتصادية القديمة على مزيد من الاشخاص ، كذلك ليس في الوسع الحصول عليها ، عن طريق تطوير جديد للكرم ، والنوايا الحسنة والايثارية . ومثل هذه السمات مرغوبة ومحبوبة ، لكنها في الوقت نفسه ، تعبيرات مستمرة عن الطبيعة البشرية . وفي الاوضاع الراهنة الكثير من الحوافز التي تنشطها الى العمل الفعال . ولربما كانت علامات فارقة للحياة الاميركية ، اكثر من كونها كذلك بالنسبة لاية حضارة ، في اي زمن من الأزمنة . واحساننا ونزعاتنا الخيرية الانسانية ، هي إلى حد ما مظهر لضمير قلق ، وهي بذلك تقدم الدليل على ادراكنا ان النظام الصناعي ، المنفذ لتحقيق منافع ذاتية ، لا يرضي الطبيعة البشرية الكاملة ، حتى عند اولئك الذين ينتفعون منه ، فالدافع والحاجة اللذان يخنقهما النظام الاقتصادي القائم عن طريق منعهما من التعبير بفصاحة ، يجدان متنفساً في الافعال التي تقر بمسؤولية اجتماعية يتنكر لها النظام، كنظام . وعلى هذا الضوء ، فان نمو التدابير الخيرية لا يعتبر مجرد تعويض

عن طبيعة بشرية مكبوتة بانغماسها في العمل ، بل الى حد ما تدابير ذات طبيعة نبوية . ان البناء خير من الاسعاف . والوقاية خير من العلاج . وان الفاعليات التي تبذل في وجوه الاغاثة من الفقر وما يترتب على الفقر من اجهادات فكرية وامراض جسمانية – وهنا تجدر الاشارة الى ان فاعلياتنا الاحسانية الخيرية ، بما فيها منح الهبات للمؤسسات التعليمية ، هي فاعليات ذات مسببات نهائية كائنة في الضائقات وانعدام الاطمئنان الاقتصادي – أقول ان هذه الفاعليات تشير ، بمنظار قاتم ، الى مجتمع تهب مشاغله اليومية وعلاقاته الاستقلال والعيش الرغد لجميع الأفراد العاديين ، الذين يشتركون في اعماله ، محتفظاً بالغوث للحالات الطارئة غير العادية ، ولا أجدني مضطراً إلى التفكير في الحوافز الشخصية لكبار المحسنين لارى فيما يعملونه ، سجلاً توكيدياً ، لتدهور نظامنا الاقتصادي القائم .

ذلك ان العائق الرئيسي لخلق طراز من الأفراد ، يتميز دائماً شكل تفكيرهم ورغباتهم بالتناسق والاجماع مع الآخرين ، ويكون ميلهم الى الاختلاط متميزاً بالتعاون في كافة الارتباطات والمشاركات الانسانية ، انما هو صمود من ذلك المظهر من الفردية القديمة التي تعرف الصناعة والتجارة بافكار الربح المالي الذاتي . ومرة اخرى ، لماذا نجد هذه الحماسة لقيام التشابه الاقتياسي ؟ لا أتصور ان السبب في ذلك راجع الى ان المطابقة ، كغاية في حد ذاتها ، تبدو كسباً عظيماً . لا بل يرجع السبب ،

في الاكثر ، الى ان قسطاً معيناً من المطابقة يهب الحماية والوقاية للجوانب المالية من نظامنا الراهن ، وقد تكتظ واجهـــة هذا النظام بما يصور هول التغير وبما يدعو لسيادة القانون والنظام ودعم الدستور ، بينما تكمن وراء ذلك الرغبة في تأييد وديمومة ذلك النظـــام الذي يعرف المبادأة الفردية والقـابلية الفردية بمقاييس النجاح المهني في تحقيق الربح .

وقد لا اغالي ان قلت ، ان الاهمية الكلية للفردية القديمة ، تقلصت الآن لتصبح مقياساً ، او ميزاناً ماليـاً . والفضائل ، التي يفترض انها ترافق الفردية البالية ، قد ينادي بها جهاراً ، لكن الامر لا يحتاج الى الكثير من البصيرة وحسن الادراك ، لرؤية ان ما هو محبوب فيهـــا ، يقاس فقط بعلاقته بتلك الفاعليات التي تسعى وراء النجاح العملي الموجه للنفع الذاتي . وهذا وجه السخرية في دعوة « المذهب الفردي » في العمـل ، هذه الدعوة الملتحمة بكبت فردية التفكير والكلام . وليس في استطاعة أحد ان يتصور ، تعليقاً ، اكثر سخرية ومرارة ، على أي مذهب معترف به من الفردية ، من القول بانهـــا تربط النوع الوحيد من الفردية الخلاقة ، واعني بها فردية الفكـر ، بالحفاظ على نظـــام حكم يعطي الفرصة للاقليـة ليكونوا دهاة في تصريف اعمال الصيرفة المالية .

ويزعم بعضهم طبعاً ، ان فردية الانتهازية الانانيـــة الاقتصادية قد اعطتنا مزية الرخاء المادي ، حتى ولو انهـا لم

تثمر تكييف القابلية ، والثواب وانسجام المصالح المتنبأ به .
ولا أرى من الضروري ان أثير هنا مسألة المدى الذي ذهب اليه ذلك الرخاء المادي . فليس بصحيح القول بان سببه الدافع هو الفردية المالية على الرغم من انها كانت السبب في خلق ثروات ضخمة ، فهي لم تكن العامل في خلق الثروة القومية . ان لها حسابها واهميتها في عملية التوزيع ، لا في عملية الخلق الأساسية . وفي هذا المجال كان الاستبصار العلمي النافذ في التكنولوجيا الآلية اعظم قوة منتجة . وفي اكثر الحالات كان المذهب الفردي الاقتصادي ، المفسر بانه طاقة وعمل مكرسان للربح الشخصي ، ملحقاً ، وغالباً ملحقاً طفيلياً بحركة القوى العلمية والتقنية .

تبدل الميدان الذي تخلق فيه الفردية . والرائد ، على غرار ما وصفه كروترز في الفقرة التي سبق لي اقتباسها ، لم يكن في حاجة ماسة الى اية افكار تتجاوز حدود تلك التي انبثقت في نفسه في معالجته للمهام المباشرة التي كان يقوم بها . وقد نجمت مشاكله الفكرية عن صراعه مع قوى ذات طبيعة مادية ، فالفلوات الموحشة كانت حقيقة ماثلة أمامه ، وكان عليه ان يذللها ، فاتصف طراز الشخصية التي تطورت من ذلك بالقوة ، والصلابة ، والجمال احياناً كثيرة والبطولة حيناً . وكانت الفردية حقيقة لانها توافقت مع الظروف . واذا كان اولئك الرواد قد احتفظوا بما لا يتفق وحياتهم من الآراء التقليدية في الدين والاخلاق ، فان هذه الآراء تقلصت الى الحد الذي لم تعد معه مؤذية . وفي

الحق ، كان من السهل تفسيرها على انهـــا سند للقوي الدؤوب وعزاء للضعيف والعاجز .

لكن الحالة تبدلت الآن ، فلم يعد ما يجب الاصطراع معه هو فلاة طبيعية موحشة ، وأصبحت مشاكلنا تنبع من اوضاعنا الاجتماعية وتتصل بالعلاقات الانسانية اكثر من اتصالها بالعلاقة المباشرة بين الانسان والطبيعة المادية . أما مغامرة الفرد ، اذا كان في الأمر أية مغامرة للفردية ، ولم يكن فيه نكسة نحو القناعة المميتة والاستياء القانط ، فانها تؤلف حاجزاً اجتماعياً لم يذلل بعد . وليس بالامكان مواجهة المشاكل بافكار ترتجل في التو واللحظة . اذ ان المشاكل التي تحتاج إلى الحـل ، عامة وليست محلية موضعية ، وهي تتعلق بقوى متشابكة تفعل فعلهـــا في جميع انحـــاء البلاد ، فلا تتعلق بتلك القوى المقصورة على البيئة المباشرة التي يجابهها الانسان . ان الأفكار التقليدية هي أكثر من افكار نافلة غير ذات موضوع . بل انها في الحقيقة اعباء باهظة ، وعقبـــات رئيسية في طريق تشكيل فردية جديدة متحدة متكاملة في داخلها ، ولهـــا وظيفتها المعتوقة في المجتمع الذي توجد فيه . وليس بالامكان الوصول إلى فردية جديدة إلا عن طريق استخدام جميع موارد العلم والتكنولوجيا ، في ظل رقابة شديدة ، وهي الموارد التي ذللت القوى المادية في الطبيعة .

وليس هناك من سيطرة جوهرية على تلك الموارد والقوى ، لا بل انها تسيطر علينا . انها في الحقيقة واقعة تحت سيطرتنا من

الناحية المادية ، فمصانعنا ، ومحطاتنا الكهربائية ومحطات قطاراتنا تشهد لحقيقة اننا قد توصلنا الى هذا القسط من السيطرة . ولكن السيطرة على القوة بواسطة الالة ليست سيطرة على الالة بالذات . والتحكم في طاقات الطبيعة ، عن طريق العلم ، لا يعتبر استخداما انضباطيا للعلم . فنحن لسنا حتى في طريق الاقتراب من ذروة السيطرة والتحكم ، بل لا نزال في بدايتها الضعيفة ، ذلك ان السيطرة تتصل بالنتائج والاهداف والقيم ، ونحن لا ندير فعلا القوى الفيزيقية الطبيعية لتحقيق اهدافنا المرسومة وفوائدنا المرتقبة ، بل لا نحلم بادارتها . وقد فاجأتنا الالة وباغتتنا ، وبدلا من ان نوجد اهدافا تتطابق مع امكاناتها وطاقاتها ، بدأنا نحاول استخدامها في تحقيق اغراض تعبر عن عصر ، كان التفكير فيه بالسيطرة على الطاقات الطبيعية على أي نطاق واسع من خيالات السحرة والمشعوذين . ولقد قال كلارينس ايريس : « لقد بدأت ثورتنا الصناعية ، كما يقول بعض المؤرخين ، بنصف اثني عشرية (دزينة) من التحسينات الفنية في صناعة النسيج ، واقتضانا الامر قرنا لندرك ان اي شيء مهم عظيم قد جرى لنا كان يتعدى التحسين الظاهري في الغزل والنسيج » .

ولست بقائل ، ان اهداف الايام الماضية وقيمها كانت حقيرة وتافهة ، في حد ذاتها . ولكنها تافهة بما يستعصي على التصور ، اذا ما قورنت بالوسائل الواقعة الان تحت تصرفنا ، هذا اذا كان لنا من الخيال الواسع ما يحيط بمنافعها الكامنة ، بل

انها اسوأ من ان تكون مجرد تافهة ، انها مربكة وصارفة للاهتمام عندما يواجه الناس بالوسائليات والوسائل الفيزيقية ، التي تعمل بشكل اعمى ، في حالة الافتقار الى الهدف الشامل والتخطيط المركز وتخبط بنـا خبط عشواء . وليس في وسعي الحصول على القناعة الفكرية ، او المعنوية ، والجمالية ، من الفلسفة المعترف بها كمحركة للحياة في روسيا البلشفية . ولكني على يقـين من ان مؤرخي المستقبل،عندما يؤرخون ايامنا الحاضرة،سيجمعون على الاعجاب باولئك ، الذين توفر لهم ،قبل غيرهم، الخيال ليدركوا ان موارد التكنولوجيا يمكن ان توجه بطريق التخطيط المنظم لتخدم اغراضا مختارة ، اقول سيجمعون الاعجاب الى الدهشة من الخمول الفكري والسبات المعنوي لشعوب اخرى ، كانت من الناحية التكنولوجية ، قد سبقت الاولين بمراحل بعيدة .

وليس هنالك قرينة على شلل الخيال ، الذي تتمكن العـادة والتورط في التفاصيل الفورية من احداثه ، أعظم من الاعتقاد ، الذي يبثه بالحاح بعض من يفاخرون بذوق مرهف رفيع ، بان الآلة هي ، في حد ذاتهـا ، مصدر متاعبنا . وبالطبع ، فـان الموارد الـكامنة الضخمة تفرض المسؤولية ؛ ومن الواجب تبيان مـا اذا كانت القدرة البشرية تستطيع الارتفـــاع الى مستوى استخدام الفرص التي أتاحتها لنا الآلة والتكنولوجيا . لكن لا شيء اكثر صبيانية وسخفاً من الروحانية التي تضع المسؤولية على الآلة ، فالآليات تعني خزانـــاً هائلاً من القوة . واذا كنا قد

سخرنا هذه القوة لخدمة الدولار ، بدلاً من تسخيرهـــا لتحرير الحياة الانسانية وإخصابها ، فذلك لاننا قد قنعنا بالبقاء داخـل حدود اهدافنا التقليدية ؛ وقيمنا ، بالرغم من امتلاكنا ، لأداة تحويلية ثورية . ان تكرار العقيدة القديمة للفردية ليس إلا دليلا على انحصارنا ضمن هذه القيود ، وإني لأعتقد ان من غير المعقول ان يدوم هذا النوع الشاذ من إقرارنا بالانحطاط والنقص ، وعندما نبدأ في السؤال ؛ عما يمكن لنا ان نعمله بالالة لخلق وتحقيق القيم المتماثلة مـــع طاقتها الخلاقة ، وعندما نبدأ في تخطيط منظـم للحصول على هـــذه الفوائد ، فان فرداً جديـداً متناسقاً مع حقائق العصر الذي نعيش فيه ، سيبدأ في التكون .

وللثورة على الالة ، على اعتبار انها مصدر الشرور الاجتماعية عادة ، اصل جمالي . ولكن أي رد فعل شبه فلسفي واكثر إدراكاً يجد ان العلم الطبيعي هو المصدر ، واذا لم يكن العـــلم نفسه هو مصدر تلك الشرور (هذا العلم الذي يترك لشأنه اذا حافظ على مقامه المتواضع) فان مصدرها ، هو موقف هؤلاء الذين يعتمدون على العلم كجهاز للكشف والانارة . ان احتقار الطبيعة امر يمكن فهمه ، تاريخياً على الأقل ، على الرغم من انه يبدو من قبيل التفاهـــة الادراكية والفظاظة الأخلاقيـــة ان نشعر بالزرايـــة لمنبت وجودنا ولأوضاع حياتنا التي لا مناص منها . لكن الشيء الذي لا أستطيع فهمه ابداً ، هو رؤيـــة الناس يخافون طريقة معالجة الطبيعة ويكرهونها . فكثيراً مـــا

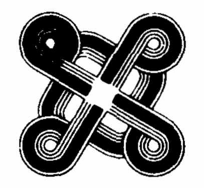
ترى العين أشياء قبيحة ، وكثيراً ما تقترف اليد اشياء فظيعة ، لكن المتعصب ، الذي يقتلع العين ويقطع اليد يعتبر متعصباً بالنسبة لما يعمله . وبوسع المرء القول بان العلم هو امتداد للوسائل النظامية العضوية الطبيعية . وانا لا أعني هنا فقط مجرد الامتداد الكمي ، كقيام المجهر مثلا بتضخيم قدرة العين المجردة على الرؤية ، بل أعني إتساع التبصر والفهم ، عن طريق وضع العلاقات والتفاعلات قيد الرؤية . ولما كان علينا ، في جميع الظروف، ان نقارب الطبيعة بشكل أو بآخر ، وبطريق او بغيره ؛ حتى ولو كان بطريق الموت ، فانني أعترف بعجزي الكلي عن فهم هؤلاء الذين يعارضون في مقاربة منظمة تنظيما اريبا ، لان هذا هو العلم بعينه .

والطريقة الوحيدة ، التي تحملني ، على فهم موقفهم ، بصورة يشوبها العطف ، هي ان اتذكر ان هناك فئة ، كانت تعرب عن افتتانها بالعلم ، بتشخيصه عند الكتابة ووضعه في حروف كبيرة ، وكانت ترى فيه ، لا وسيلة للبحث فقط ، بل كياناً مغلقا ، وغاية في حد ذاته ايضا ، ان لم نقل لاهوتا جديدا ، ذا حقيقة مطلقة وفطرية تتميز باكتفاء الذاتي . وخليق ان يبدو هنا ان اصلاح تقديرهم الخاطىء ، هو أيسر من اعتناق مذهبهم اولا ، ومن ثم قلب عبادتهم الى كفر وتجديف . فنقيض الطريقة الذكية ليس طريقة على الاطلاق او انها طريقة عمياء وحمقاء ، ولا شك ان العقل يصبح في وضع غريب عندما يجد

اللذة في وضع « حدود للعلم » . لان الحد الاصلي للمعرفـة ، هو مجرد الجهل ، والغاية من تمجيد الجهل لا يمكن ان تدرك ،الا اذا صدرت عن اولئك الذين يفيدون من ابقاء غيرهم في جهل مطبق. وبالطبع ، فهناك حدود خارجية للعلم ، لكن هذا التحديـــد يكمن في عجز اولئك الذين يستعملونه ، بينما يكمن زوال هـذه الحدود في تقويم استعمالها لا في اساءة استخدام الشيء المنتفع به.

ان هذه الاشارة الى العـلم والتقنية هي ذات موضوع ، لان العلم والتقنية يؤلفان في حياتنا القوى التي هي هامة قطعا ، وان استخدام هذه القوى ، استخداما مشفوعا بفهم فحواهـا الذي هو في حيز الممكن ، ليمكن من اغداق كيان حي فـاعل على فردية جديدة ، متجانسة مع حقائق العصر الراهن . ولمـا كان هناك الكثير من المستويات والعناصر في كل من الفرد وعلاقاتـه ومؤسساته ، فلا يمكن بالتالي فهمها او معالجتها بالجملة . وهكذا فلا بد من الحساسية التمييزية ولا بد من الانتخاب المتفحص .وفي هذا يأتي الفن ثمرة مثل هذا الانتخاب ، عندمـا يطبق تطبيقا موضوعيا . والفن الذي تحتاجه ازمنتنا الحـاضرة لخلق طراز جديد من الفردية ، هو ذلـــك ، الذي يتمكن ، عن طريق ادراكه بان العلم ، والتكنولوجيا هما القوى المحركة في عصرنا ، من تصور الثقافة الاجتماعية التوسعية التي يتحتم عليه ان يخدمها . ولا يهمني كثيراً ، ان اصور الشكل الذي ستتخذه هذه الفردية الصاعدة ، يضاف الى هذا انني حقيقة لا يمكن ان ارى طريقة

لوصفها ، الا بعد ان نخطو خطوات جديدة في طريق انتاجها . وفي هذا لا يمكننا البدء بمثل هذا التقدم الا بعد ان نكف عن تأليب الفرد المندمج اجتماعياً على الفرد المنفرد ، وإلا بعد ان ننمي رقابة بناءة المخيلة لدور العلم والتكنولوجيا في المجتمع الحقيقي . والعقبة الكأداء امام هذه الرؤيا هي بقاء الفردية القديمة ، التي انخفضت قيمتها ، كما شرحت ، لتصبح استعمالاً للعلم والتكنولوجيا ، في سبيل تحقيق اغراض ذات نفع مادي ذاتي . واني لأتعاجب ، في بعض الاحيان ، اذا لم يكن هؤلاء الذين يتحسسون بالعلل الراهنة ، والذين يوجهون ضربات انتقادهم الى كل شيء باستثناء هذه العقبة ، مدفوعين بدوافع يفضلون في عقولهم الباطنة ، ان يبقوها تحت مستوى الوعي والادراك .





الفصل السادس

الإشتراكية العامة أم الرأسمالية

سمعت محامياً اميركياً بارزاً يقول ، ذات مرة، ان الاراء الاميركية القديمة حول المبادأة الفردية والكدح الفردي يمكن استردادها ، عن طريق إجراء تعديل من بضعة اسطر في الدستور الاتحادي ، على ان يحظر التعديل كل الشركات المشتركة المساهمة ، وان يسمح فقط للمسؤولية الفردية بوضع شرعي قانوني . ولقد كان هذا المحامي في رأيي ، الديموقراطي الجفرسوني الوحيد ،غير المزيف الذي قابلته في حياتي ،إذ كان بالاضافة الى هذا منطقياً ، لم يخدع نفسه ، بافتراض ان التعاليم الرائدية المتعلقة بالمبادأة الشخصية ، والكدح الشخصي ، والطاقة والجزاء ، يمكن الحفاظ عليها في عصر رأس المال المتحد المجمع ، وعصر الانتاج والتوزيع الكبيرين ، والملكية اللاشخصانية والملكية المفصولة عن الادارة . فحياتنا السياسية تواصل ، مع ذلك ، تجاهل التبدل الذي طرأ ، إلا عندما ترغمها

الظروف على الاهتمام به في قضايا متفرقة .

وما زالت شائعة الخرافة القائلة ان الاشتراكية ، ترغب في استخدام الوسائل السياسية ، لتوزيع الثروة بالتساوي بين جميع الأفراد . وانها تعارض ، تبعاً لذلك ، في نمو التكتلات والاتحادات بين البيوت الصناعية وتعارض التكتل التجاري على وجه العموم . فهي تعتبر ، بعبارة اخرى ، نوعاً من الفردية المجزأة الى كسور . وهذه الفكرة عن الاشتراكية ، هي من النوع الذي يحمله من لا يستطيعون ، بصورة طبيعية ، التحرر من التصور الفطري للفرد كوحدة مستقلة ومنعزلة . ولقد كان كارل ماركس في الحقيقة نبي عصر التجمع الاقتصادي . واذا كان شبحه يرتاد المسرح الاميركي فانه لا بد واجد ترضية مشروعة في تحقيقنا لنبؤاته .

في تلك التكهنات استهدى ماركس اكثر مما يجب من المعطيات الاقتصادية البسيكولوجية ، واعتمد اقل مما يجب على المسببات ، التكنولوجية – تطبيق العلم على البخار والكهرباء والعمليات الكيمائية . أي إنه حاجج الى ابعد مما يجب ، بالاستناد الى ما ينسب الى الرأسماليين من استيلاء مستمر على جميع القيم الفائضة التي ينتجها العمال – وفي هذا عرف الفائض بانه كل ما يرقى فوق الحد الأدنى المطلوب لاستمرار حياتهم . ولم تكن لماركس أية فكرة ، بالاضافة الى ذلك ، عن قدرة الصناعة المتوسعة على

تنمية الاختراعات الجديدة من اجل تنمية احتياجات جديدة ، واشكال جديدة من الثروة ومهن جديدة ، وكذلك لم يتصور بان الأهلية الفكرية لدى طبقة اصحـــاب العمل ستكون أهلاً لادراك الحاجـــة الى دعم القوة الاستهلاكيـة بزيادة الأجور ، لتضمن استمرار الانتاج ومرابحه . وهذا يفسر لنا لماذا لم تتحقق في هذه البلاد نبوءته بقيام ثورة في السلطـة السياسية، تابعة عن الشقاء العام الذي تقاسيه الجماهير ، ومؤديـــة الى قيام مجتمع اشترا كي . ومع ذلك ، فان الموضوع الذي أثاره ، وهو علاقـة الكيان الاقتصادى بالادارة السياسية ، موضوع قـائم بصورة فعالة ومؤثرة .

ويشكل هـذا الموضوع في الحقيقـة الأساس الوحيد للقضايا السياسية الراهنة،وقد صرح متتبع، خبير أريب،للشؤون العامة في واشنطن بان جميع القضايا السياسية التي سمع النقاش يدور حولها في العاصمة ، تعود ، أصلا وكلية ، الى مشا كل متعلقـــة بتوزيع الدخل . فكل من الثروة والملكية وعمليات الانتـاج الصناعي والتوزيع ، نزولاً حتى تجارة المفرق عن طريق نظـام المخازن ذات الفروع المتعددة ، لا يمكن ، في الحقيقة ، تكييفها اشترا كياً بشكل مظهري ، دون ان يكون لهـــذا التكييف عاقبته السياسية ، وهـذا مـا يشكل قضيـة اساسية يجب ان تواجهها الاحزاب الجـديدة او الاحزاب القائمة حالياً . إذ مـا زالت هناك حيوية كافية في الفرديـة القديمة تمكنهـا من وضع

عراقيل جدية امام اي حزب او برنامج يسمي نفسه بالاشتراكي.
ولكن حقائق الوضع ستتمكن بمرور الزمن ، من السيطرة على المفاهيم التي تتمسك لاسباب تاريخية ، بالمعنى اللفظي . وعلى ضوء هذه الحقيقة ، فان فرص وحظوظ اي حزب في الاعتماد على ما يعنيه اسمه ، هي فرص وحظوظ تافهة .

وهناك ناحية اخرى ، على جانب كبير من الاهمية هي ان السياسات الحالية لا تتجاهل ، الطبيعة الرئيسية للمشكلة الاقتصادية . فالحزب الحاكم في بلادنا ، قد نصب نفسه حارساً على الرخاء ، بل لقد مضى الى ابعد من هذا فتطوع بان يكون مصدر الرخاء وخالقه . وقد تمكن ، تحت ستار هذا التنكر ، من الاندساس في مخيلة عدد كاف من المواطنين والناخبين ، وهكذا يعود الفضل في استمرار حكمه الى انه قرن نفسه بالرخاء وجعل الرخاء علماً عليه . ويقرر الشعور بالخوف عندنا انتخابات الرئاسة بصورة عامة ، اذ ان مئات الالوف من المواطنين ، الذين يصوتون لمرشحين مستقلين او لمرشحين من الديموقراطيين في الانتخابات المحلية او في انتخابات الكونغرس السنوية الفرعية، يعطون بانتظام اصواتهم للمرشح الجمهوري للرئاسة كل اربع سنوات ، وانهم ليفعلون ذلك بسبب خوف غامض ، ولكنه مؤثر ، من ان يؤدي انتقال الرئاسة الى الحزب الآخر ، الى عرقلة حركة الآلة الصناعية والمالية الامريكية بوضع العصا بين دواليبها . ويعم هذا الخوف ويسيطر على العمال ، كما يشمل صغار التجار واصحاب الحوانيت ولا شك انه يؤلف

بصورة رئيسية ، المعين الذي يوفر للحزب الحاكم اسباب البقاء في الحكم . ان كياننا الصناعي باكمله هو من التعقيد والتواكل المترابط الدقيق بين اطرافه المتنوعة ، بحيث ان جمهرة الناخبين تجد من الخير لها احتمال المساوىء ، التي قد تعانيها حاضراً ، على ان تغامر بالاخلال بالصناعة عن طريق التغيير في الحكم . وقد كان هذا هو العامل الحاسم في نتائج انتخابات عام ١٩٢٨ حيث انتصر الجمهوريون ، على الرغم من تحريم المشروبات الروحية الذي لم يحظ بموافقة الرأي العام ، وعلى الرغم من قطيعة الكاثوليك للحزب .

وبالاضافة الى كل هذا ، قدم الرئيس هوفر نفسه ، الى مخيلة الشعب ، على اعتبار انه شخصية تملك عقلية المهندس ، اكثر من امتلاكها لعقلية رجل السياسة ، وقد اثر هذا الى حد بعيد في الانتخابات . فلقد حققت الهندسة نتائج عظيمة ، واتضحت انتصاراتها للعيان في كل مكان ، ومنحتها المآثر التي صنعتها قوة السحر الذي يجترح العجائب . وشعر شعبنا ، الذي سئم الساسة ، بطريقة نصف واعية ، ان مواهب المهندس ، وتجاربه وعقله ، ستأتي بالشفاء والنظام لحياتنا السياسية . ويستحيل ان نبين بالاحصاءات مدى قوة العوامل التي اتيت على ذكرها ، لكن الحكم على النقطتين ، ولا سيما الاخيرة منها ، يجب ان تظل مسألة مفتوحة الباب للاجتهاد ، فالتعريف على الحزب الجمهوري ، بانه حصن الرخاء ، امر لا يمكن نكرانه ،

والرغبة في تولي المهندس شؤون السياسة هي من الانتشار بحيث يمكن على الاقل اعتبارها دلالة قائمة .

والرفـاه الى حد بعيد حالة ذهنية ، وكذلك وربما الى مدى ابعد حالة ، الايمان بها . ويترتب على ذلك ان الشك في مدى اتساعها ليس بذي بال ، عندما يسير المد العقلي مع الفكرة جنبا الى جنب ، ومع انه بالامكان الاستشهاد بالارقام لتبيان مثالب هذا الرفـــاه ومدى ما فيه من مآخذ ، ولا ظهار مدى ما في توزيـــع اسبابه الاقتصادية من اجحاف وعدم مساواة ، فانه ما من فائدة من ذلك الاستشهاد . اذ ماذا يجدينا ان نعرف ، ان احد عشر الف شخص ، اربي دخل الواحد منهم في السنة على المائة الف دولار ، قد استأثروا في عام ١٩٢٧ بواحد من خمسة وعشرين من صافي الدخل القومي ؟ وماذا يفيدنا سرد الارقام الرسمية التي تظهر ان عشرين في المائة فقط من دخل هـــؤلاء الاحد عشر الفا من المحظوظين جاء من رواتب وارباح الاعمال التي قاموا بها شخصياً ، اما الثمانون بالمائة الباقية ، فقد جاءت من الاستثمارات ، وارباح المضاربات ، والاجور وما شا كلها ؟ وان مجموع مكاسب ثمانية ملايين من عمال الاجرة ، لا يزيد على اربعة اضعاف المبالغ التي تدعوها صراحة بيانات دوائر ضريبة الدخل بانها « دخل غير منظور » للاحد عشر الف مليونير ، يحققونــه دون ان يكاد يلاحظ ذلك احد . يضاف الى هذا كله ، ان الدخل من الاستثمارات في الشركات المتجمعة المتحدة يزداد على

حساب الدخل الناتج من المشاريع التي تدار ادارة شخصية خاصة . واذا ما حاول انسان ان يلفت النظر الى هذا التباين الواضح ، اعتبر عمله قذفاً في فرديتنا الوعرة ، ومحاولة لاستثارة الشعور الطبقي . وتبدي ، في غضون ذلك ، قوائم ضريبة الدخل لعام ١٩٢٨ ، ان عدد الذين يربو دخلهم السنوي على المائة الف دولار ، قد زاد في سبع سنوات من ٦٧ شخصاً الى خمسمائة ، منهم اربعة وعشرون فقط ، يزيد دخل الواحد منهم على العشرة ملايين دولار .

ومع ذلك ، يعني ادعاء حزب سياسي ، السهر على الرخاء والرفاه ، قيامه بمسؤوليتها ، وعليه في المدى الطويل ، وبحكم ما في النظام الحاكم من تطابق سياسي اقتصادي ، ان يقدم الحساب عن قيامه بهذه المسؤولية . فعلى كبار السادة ، ان يعملوا شيئاً نحو التحسين والاصلاح . وهذا في رأيي محور مستقبل الوضع السياسي . وقد تبدأ مناقشة مستقبل التطور السياسي ، بالنسبة الى علاقته بالصناعة المتحدة ، من حقيقة ان الصناعات التي كانت تعتبر في الماضي ثابتة تجاريا ، وكأسس لاقتصاد سليم ، تعاني الضائقة والكساد . ولعل نكبة الزراعة وصناعة الفحم والنسيج ، خير دليل على ذلك . كما ان عصر التوسع في السكك الحديدية قد شارف على النهاية ، واخذت تجارة البناء ، تسير سيرا مترنحا متقطعا . اما الوجه المقابل لهذه الحقيقة فهو ان الصناعات الآخذة الان في النمو ، هي تلك المتصلة بالتطورات

التكنولوجية الجديدة والمستنبطة منها . ولو لم يجر هذا النمو السريع في صناعة السيارات وبيعها ، وأجهزة الاذاعة والطائرات وما شاكلها ، ولو لم يقع التطور الحثيث في الاستعمالات الجديدة للكهرباء والقوى الفائقة الطاقة ، فان الرفاه في السنوات الاخيرة ، ما كان خليقاً بان يكون حتى حالة ذهنية – فقد نجم الحافز الاقتصادي ، الى حد كبير ، عن هذا الاستخدام الجديد لرأس المال والعمال ، ووفرت الاموال الفائضة المستجرة من هذا الاستخدام اسباب بقاء سوق الاوراق المالية ، وغيرها من الاشكال والمؤسسات التجارية ناشطة العمل ، وفي الوقت نفسه سارعت هذه التطورات الجديدة في تجميع الثروات المتضخمة وتركيزها .

ويبدو ان هذه الحقائق ، ستقرر مآل سياساتنا المقبلة . فحقيقة الكساد سبق لها ان أثرت في العمل السياسي بالنسبة للتشريع والادارة . وهنا قد نتساءل ، ماذا سيحدث عندما تصبح الصناعات الجديدة بدورها متضخمة الرساميل ، فيعجز الاستهلاك عن مجاراة نسبة التوظيف فيها ، وتفيض قدرتها الإنتاجية على الحد اللازم ؟ فالتقديرات تقول ان هناك ثمانية مليارات من الوفر الفائض في كل عام . وهذا الوفر في نمو مضطرد . فأين سيجد رأس المال المتضخم هذا متنفساً له ؟ ان الانحراف به الى سوق الأسهم المالية او البورصة ، قد يعطي حلاً وقتياً ، لكن التضخم الناجم هو « علاج » يخلق مرضاً

جديداً . امـــا الذهاب به الى المؤسسات الصناعية لتوسيعها ، فسيؤدي الى زيادة الفائض في الانتاج . ويبدو لي ان المستقبل ، يخفي في طياته توسعاً في الإشراف السيـاسي لمصلحة المجتمـع . فلدينـــا الان مثلا « لجنة التجارة الداخلية بـــين الولايات » و « مجلس الاحتياط الاتحادي » ويجـــري الان انشاء « مجلس إغاثة المزارع » ، وهو مشروع ذو طابع اشتراكي واسع النطاق يشرف عليه الحزب الذي يؤمن بالفرديـــة . وهناك احتمالات ايجابية بخلق عدد اكبر من هذه المجالس في المستقبل ، على الرغم مما قد يرافق إنشاءها من الشـكاوي من البيروقراطيـــة ، ومن إدعاءات اخرى تقول بان الفردية هي مصدر رخائنا القومي .

وتمر قضية التعرفة الجمركية الان ، في مرحـلة تبدل ايضاً ، فالصناعات القديمة ، التي لحق بها الكساد ، تصخب مطالبـــة بالعون والمساعدة ، امـــا الصناعات « الفنية » فغير مكترثة بالمساعدة من الحمـاية الجمركية في الحاضر ، وقـــد تزداد عدم اكتراث بها في المستقبل ، بل قد تعاديها بسبب مصلحتها النامية في تجارة الصادرات . ولم يتأثر تشكيل الاحزاب السياسية حتى الان ، حقيقة ، بالتبدلات الاقتصاديـة ، باستثناء إنشاء كتل متمردة داخل الاحزاب القديمة نفسها . لكن هذه الحقيقة تخفي عن الأنظار الحقيقة الكـــبرى ، وهي ان التشريـع والإدارة اتخذا تحت ستار الاحزاب القديمة ، وظـــائف جديدة نتيجة للتأثير التجاري والمالي . ولعل أبرز مثل على هــذا ، بالطبع ،

محـاولة استخدام الوكالات الحكومية ، والاعتمادات المرصودة من الاموال العـامة ، لوضع الزراعة على قدم المساواة مـع الاشكال الاخرى للصناعة . وتزداد هذه القضية أهمية ، نظراً لان المزارعـين يؤلفون ذلك الجزء من السكان ، الذي ظل على ولائه واخلاصه للفلسفة الفردية القديمة ، ولان هذه الحركة الجديدة تحاول ، قطعاً ، ضمهم الى مجال العمل الجماعي المتحد . ولا ريب ان سياسة استخدام الاشغال العامة ، كوسيلة للتخفيف من مشكلة البطالة ، في اوقات الكساد والأزمات الاقتصادية ، قرينة اخرى ، ولو انها أقل أهمية ، على الاتجاه الذي يسير نحوه العمل السياسي في حاضرنا .

أما موضوع ، مـا اذا كانت الصناعات الجديدة ، ستسير في نفس الدورة التي سارت فيها الصناعات القديمة ، التي غدت كاسدة الآن ، وإلى اي مدى ستبلغ في سيرها ، من ناحية تضخم رأسمالها ، واستفاضة قدرة انتاجها ، وتحملهـا لتكاليف النقل تحملا يزيد من اعبائهـا ، فهذا بالطبع موضوع تخميني ، لكن الجانب السلبي من المناقشة يتطلب مع ذلك الكثير من التفاؤل . فمن المؤكد ، بصورة منطقية على الأقل ، انه اذا أصابها الكساد ، فان عملية التدخل الرسمي والاشراف العـام ستتكرر . وعلى كل حال ، فليس هناك مـا يستثني بصورة دائمة ، التـدخل السياسي فيما يتعلق بالشيخوخة والبطالة . ولعل النقص المزري في الاحصاءات العامة والتحقيق الرسمي يتبلور ، بشكل بارز

حالياً ، في تشريد العمال نتيجة للتطورات الفنية ، وفي خفض الحد الأعلى لسن العمل ، الذي يمكن معه استخدام العمال ، استخداماً مربحاً ، وذلك بسبب العمليات التسارعية في الصناعة. أما البطالة ، على المقياس الذي توجد فيه الآن «بصورة طبيعية» — دون ان نذكر شيئاً عما تصير اليه في فترات الكساد الدورية — فهي اقرار بانهيار الصناعة الفردية غير المنسقة ، والموجهة للربح الذاتي . وقد يكون في الوسع تجاهل عمال المناجم والزراعة ، لكن ليس في الامكان تجاهل عمال المدن الصناعيين ، وستكمن الدلالة الاولى على بعث حركة عمالية عدوانية تهجمية ، في اشتداد مشكلة البطالة لتصبح قضية سياسية ، وستكون النتيجة ، توسعاً جديداً في الاشراف الرسمي العام .

لما كان التكهن السياسي مجازفة مخطرة فلن اجازف في خوض التفاصيل ، لكن التيارات الكبيرة والاساسية في الحياة الاقتصادية لا يمكن تجاهلها مدة طويلة ، اذ انها تسير في اتجاه واحد . وهناك دلائل متوفرة على ان الاتجاهات الرجعية ، التي تحكمت في السياسة الأميركية ، هي في طريق الزوال . فالتوزيع غير العادل للدخل سيدفع الى المقدمة استعمال سلطة فرض الضرائب لاعادة التوزيع عن طريق زيادة الضريبة على الدخل المتضخم ، وزيادة ضرائب الارث على المواريث الكبيرة . ولا يمكن أن تظل فضيحة الاستيلاء بوضع اليد على المنافع المنتجة مشاعاً في الأراضي غير المستثمرة

مستورة إلى الأبد . ان الوضع في ميدان الانتاج والتجـــارة العالمين يغدق معان جديدة بالمرة على اصطلاح « الحماية الجمركية والتجارة الحرة » . أمـــا علاقة سوء ادارة البلديات والفساد بالمحاباة الخاصة للمصالح والشركات الاقتصادية الكبيرة ، وعلاقة الحلف المعقود بهذا الشكل مع الاجرام ، فهي علاقـــة تزداد انكشافاً للانظار . ولقد بدأت هيئـات العمال المحلية تصبح اكثر تبرمـــاً بسياسة الاستنكاف السياسي (الامتنـاع عن التصويت) ، وبمهزلة العمل بواسطة احزاب تسيطر عليهـــا المصالح المتضـاربة . ان هذه الحركة تكديسبة وتنطوي على تجميع شمل الكثير من العوامل ، المنعزلة عن بعضهـا حالياً ، تحت قيادة مشتركة . وعندما يصل الأمر إلى نقطة الانفجار ، فان القضايا الاقتصادية ، تصبح جهاراً ، لا سراً ، مشاكل سياسية ، وسيصبح موضوع الاشراف الاجتماعي على الصناعة ، وعلى استخدام الوكالات الحكومية في اهداف اجتماعية بنـاءة ، المحور العلني للنضال السياسي .

لم اكرس فصلا خاصا لبحث الجانب السياسي من الوضـع ، بسبب انه من المفروض ان مقام التدخـل السياسي القطعي في حسم الانفصال الحالي في حياتنا ، هو امر اساسي ،فهذا التدخل هو من تحصيل الحاصل . ويتطلب الامر قسطا من التغيير النوعي المعين في التشريع والادارة من اجل توفير الاسباب التي يمكن في ظلها ان تطرأ تغيرات اخرى بوسائـل غير سياسية . وعلى كل

فأن التأثير النفسي للقانون وللجدل السياسي هو تأثير هائل . اما التدخل السياسي فقد يؤمن ايجاد انماط واسعة النطاق ، تنعكس تفاعليا على تكون الاراء والمثل العليا المتعلقة بمختلف القضايا الاجتماعية . ومن الطرق السليمة التي تمكن الفرد ، الضائع سياسيا بسبب فقدان الاهداف التي يستطيع ان يتجه اليها بولائه ، من استعادة التفكير المنظم ، تلك الطريقة الكامنة في تفهم حقائق الصناعة والمال كما تعمل في الحياة السياسية والعامة . ويعود الخمول السياسي الذي طبع افكارنا سنوات طوالا في الماضي ، اصلا ، الى ارتباك عقلي ناشيء عن الافتقار الى ادراك اية علاقة حيوية بين السياسة والشؤون اليومية . وقد تواطأت الاحزاب السياسية ، تواطؤاً حماسياً ، على الاحتفاظ بهذا الارتباك وعدم الواقعية . ان معرفة اتجاه سير الامور واسبابه توفر المادة التي يمكن منها تكوين الاهداف الثابتة للقصد والولاء ، ولا ريب ان رؤية السير الفعلي للاحداث ، بصورة واضحة ، تسير بنا الى الصفاء الفكري والنظام .

ان القيمة الاساسية للاستشهاد بالوقائع السياسية تكمن في ان السياسات القائمة تجسد الاضطراب الاجتماعي القائم واسبابه . اما ما جرى الاستشهاد به من ظواهر ووقائع السيطرة الرسمية وتدخل الحكومة للاشراف على بعض اوجه النشاط العام فانه قد وقع بصورة متفرقة ، واستجابة لضغط الجماعات المنكوبة المبتلية ، التي هي من الضخامة بحيث تطلبت قوتها الانتخابية

الاهتمام ولكن تلك التدابير قد ارتجلت ارتجالا لمواجهة مناسبات خاصة ، ولم يجر تبنيها كاجزاء من اية سياسة اجتماعية عامـــة . ونتيجة لذلك لم تطرح اهميتها الحقيقية على بساط البحث انمـــا اعتبرت من قبيل الاستثناءات الطارئة . اننـــا نعيش سياسيا دون ان نعد للغد عدته او نحسب له حسابا . ومع ان القوى التجميعية التكتيلية هي من القوة بحيث تضمن الاهتمام بها والعمل وفق متطلباتها بين الحين والآخر ، عندما يفرض علينا طارىء من الطوارىء تلك القوى ومستلزماتها ، فان اعترافنا بهـــا لا يوحي الينا باتباع سياسة مترابطة متتالية . فما زالت الفردية القديمة من الناحية الاخرى متأصلة بحيث تضمن الانقياد لهـا في ظل المشاعر المشوشة ، بواسطتها وبواسطة الاقوال . وهي تصابر على البقاء الى الحد الذي نستطيع معه الحفاظ على توهمنـا بانهـا تضبط تفكيرنا وسلوكنا السياسي . اما في الواقع فان الرجوع اليها يعمل على دوام الفوضى المنتشرة ، التي تستطيع فيها القوى المالية والصناعية ، المنظمة بشكل تكتلي اتحادي ، تحويـــل النتائج الاقتصادية بعيدا عن منفعة الكثرة ، لخدمة اغراض القلة وامتيازاتهم . لا اعرف حدثا قريبا ومثيرا للاهتمام من الناحيـة السياسية كاقدام الرئيس هوفر على عقد مؤتمرات صناعية بعـد انهيار بورصة العقود ١٩٢٩ . فهذا التدبير يدلـــل على اشيـاء كثيرة ، منها ما هو حقيقي فعلي ومنها ما هو في حدود الامكان الذي تحيط به القتلمة ويحتويه الغموض . انه يشير الى الاضطراب

الذي ينشأ اذ تواجه سانحة الضائقة الصناعية حزبا وحكومة اخذا على عاتقهما مسؤولية الحفاظ على الرخاء ، عن طريق ادعاء الفضل فيه لنفسيهما . وانه ليشير كذلك الى أهمية الايعاز والايحاء في تكييف نفسية الجماهير ، كما يدلل على السذاجة في الحياة الاميركية . ان التعليم المسيحي هو الذي يسيطر على التفكير الاميركي في الشؤون التجارية ، ولذلك فقد تقع اشياء معينة وتبدو لنا كأنها لم تقع كرها ، اذا جررنا الى الاعتقاد بانها غير قائمة . ان تلك المؤتمرات تقيم الدليل كذلك على عادة قومية عندنا ، هي عادة انعدام التخطيط في الشؤون الاجتماعية ، عادة اقفال باب الاسطبل ، ولكن بعد ان يكون الحصان قد سرق. ذلك اننا لم نفعل شيئاً الا بعد وقوع الكارثة الاقتصادية التي كان كل الاقتصاديين ، باستثناء اولئك الاقتصاديين الملتزمين التزاما لا يرجى منه الفكاك بمبدأ « حقبة اقتصادية جديدة » ، يجزمون بانها ستقع ولو لم يستطيعوا الجزم بالوقت الذي ستقع فيه .

ويتصل المعنى الاكثر غموضاً لهذه المؤتمرات بالتطورات المقبلة ، فمن الواضح ان احدى مهام تلك المؤتمرات ، كان جمع اعمدة من الارقام لتؤلف حاصلاً حسابياً شديد الوقع على مخيلة الجمهور ، وهل يثمر هذا إلا نتيجة نفسية وحسابية ؟ ان الانسان المتفائل المستبشر قد يعتبرها بداية لتطبيق حقيقي للعقل الهندسي على حياتنا الاجتماعية في صورتها الاقتصادية . وقد يقنع صاحب هذه الروح نفسه ، بانها البداية في قبول

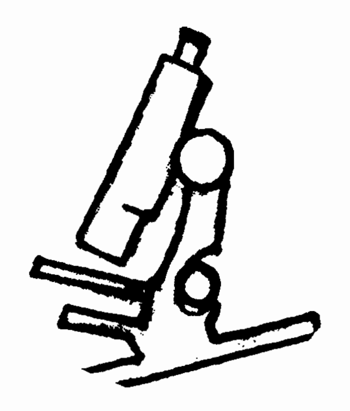
الصناعيين والماليين والساسة الامريكيين ، للمسؤولية الاجتماعية على نطـــاق واسع . وقد يرى ايضاً ، عقب سلسلة من هذه المؤتمرات ، قيام مجلس اقتصادي دائم يتولى التنسيق التخطيطي للانماء الصناعي ، بل قد يمضي به التفاؤل بعيداً ، فيتوقع مجيء زمن يجتمع فيه ممثلو العمال واصحاب الاعمال على قدم المساواة ، لا سعياً وراء الحصول على ضمان ، بالامتناع عن المحاولات الرامية لزيادة الاجور او الامتنـــاع عن الاضراب ، بل كعامل لا ينفصم في المحافظة على تنظيم ضابط مخطط لاسس رخائنـــا القومي

لا يزال هذا الأمر طي الغيب وغير مضمون ، اما المؤكد ، فهو ان اية خطوة كهذه ، اذا نفـذت ، ستشير الى الاقرار بانتهاء الحقبة السياسية والاجتماعية القديمة ، وزوال فلسفتهـــا المسيطرة . ولو تمت الخطوة بالموافقة الطوعيـــة ، والسعي الاختياري عوضاً عن القسر الحكومي ، فانها تكون منسجمة مع روح الحياة الأميركية وعلى وفاق معها . ففي فرديتنا مثل هذا القدر من الحقيقة الصامدة . لكن النتيجة ، ستشمل حتماً ادخال المسؤولية الاجتماعية في نظـــام اعمالنا ، الى الحد الذي يترتب عليه القضاء المحتوم على صناعة تستأثر بالربح المـــالي . وسيرمز اقامـــة مجلس للتنسيق والتنظيم ، يجتمع فيه قبـــاطنة الصناعة والمال مع ممثلي العمال والحكومة ، لتخطيط الانظمـــة للنشاط الصناعي ، الى اننا قد دخلنا بصورة طوعية وبناءة الى

الطريق الذي تسير عليه روسيا السوفياتية ، مع مـــا يرافق سيرها من تدمير واكراه . وبينما التدخل السياسي ليس اساسياً، كما سبق ان قلت ، إلا ان تركيز الاهتمام على المسائل الحيويـــة والحقيقية ، كالاشراف الرسمي العام على للصناعة ، وشؤون المال ، في سبيل تحقيق المنافع الاجتماعية سيكون ذا انعكاسات عاطفية وفكرية كبيرة . فلا يمكن لاي مظهر من مظـــاهر ثقافتنا ، ان يظل دون تأثر بذلك . فالسياسة وسيلة لا غاية . لكن التفكير فيها كوسيلة ، سيؤدي الى التفكير ، بالغـايات التي ستحققها . انهـا ستحث التفكير الى الطرق التي تؤدي إلى اقامة حياة ثرية ولائقة للجميـع . واذ تفعل ذلك فانها ستجدد الاهداف التوجيهية وتصبح خطوة مهمة في طريق استعـادة الفردية الموحدة .

حاولت ان اقدم عرضاً قصيراً للاحتمالات التي ينطوي عليها الوضع السياسي بصورة عامة ، دون ان اعرض حجـــة او نبوءة ذات اتجاهات سياسية معينة . لكن اي نوع من انواع التجدد السياسي ، أما داخل الاحزاب القـــائمة او بدونها ، يتطلب اولاً ، وقبل كل شيء معرفة ادراكية صريحة بالاتجاهات الحاضرة . ففي مجتمع يتجه بسرعة نحو الاتحادية تمس الحـاجة الى فكر مشارك يهتم بحقائق الوضع ، ويرسم السياسات لفائدة المجموع . وفي مثل هذه الحالة فقط، يمكن للعمل المنظم ، القائم بالنيابة عن مصلحة المجموع ، ان يصبح حقيقة . فنحن في وضع

من اوضاع الاشتراكية ، ولنسمه باية تسمية نريدها ، فلا اهمية في اي اسم يطلق عليه عندما يتحقق .. وقد اصبحت الحتمية الاقتصادية حقيقة لا مجرد نظرية ، لكن هناك فرقاً واختياراً بين حتمية عمياء مشوشة وغير مخططة ، منبثقة من اعمال موجهة للنفع المالي ، وحتمية تطورية منظمة ومخططة على اسس اجتماعية اشتراكية . انه الفرق والاختيار بين اشتراكية عامة واخرى رأسمالية .



الفصل السابع

الأزمة في الثقافة

النقاش في حالة الثقافة الاميركية وسوانحها طويل مستفيض، لكن « الثقافة » كلمة غامضة . وبالنسبة الى احد معانيها ،فاني لا ارى سببا للتشاؤم . فالاهتمام بالفن ، والعلم والفلسفة ، ليس في طريق الزوال ، بل العكس هو الصواب . ولربما كان في الماضي افراد متفوقون في المآتي والانجازات، ولكنني لا اعرف زمنا في تاريخنا ، ظهر فيه مثل هـذا العدد الضخم من النـاس المنشغلين عمليا بالجوانب التي تكلل حضارتنا،كمنتجين ومتذوقين مقدرين لها . فهناك اكثر من أي زمن مضى اهتمام أشد حيويـة ، واوسع انتشارا بالفكر وبالمناقشات النقدية ، وبكل ما يؤلف حياة فكرية . وكل من يرجع ببصره ، ثلاثين سنة او اربعين الى الوراء ، سيشعر بالفرق الذي خلقه جيل واحد . ومـا زالت الحركة في تقدم مستمر الى الامام فلا تنكفيء الى الوراء .

ولا اجد سببا يدعو الى الخوف او الذعر على الثقافـــة من حيث كونها تهذيبا وتربية لعدد من الاشخاص ، ينمو باضطراد ولا يتناقص . لكن « للثقافة » معنى اخر ايضا ، فهي تدلل ، على ذلك الطراز من الشعور والفكر الذي يميز شعبا او حقبة ككل . وهي بالتالي صفة فكرية وروحية . واذا ما تجاهلنـا موضوع الارستقراطية الغامض ، ففي امكاننا ان نقول ، دون خوف ، من تناقض او مغالطة ، ان درجة عاليـة من التهذيب الشخصي في ذروة المجتمع ، يمكن ان تتعايش جنبا الى جنب ، مع حالة خفيضة وغير لائقة من الثقافة ، كمظهر بارز من مظاهر الحياة الاجتماعية. ولعل المآتي الرائعة للقصة والموسيقى والتمثيل في روسيا القيصرية ، تشرح ما اعنيه شرحا وافيا ، فالاشتغال بالتجارة والثروة لا يعتبر حاجزا عائقا في وجه حضارة مزدهرة. وفي امكان المرء ان يستشهد بحقيقة ان ارفع مرحـــلة من تطور الرسم الهولندي ، قد جاءت في زمن توسع هولنـدة التجاري والمالي . وهذا ينطبق ايضـــا على عصر بركليس واوغسطس واليزابيت . فقد كان سمو التهذيب الشخصي يتفق غالبـــا ، وربما عادة ، مع السيطرة الاقتصادية والسياسية للاقلية ، ومع عهود التوسع المادي .

ولا ارى سببا يحول بيننا في الولايات المتحدة وبـين ان تكون لنا ايضاً عصور ذهبية للادب والعلم . لكننـــا تعودنا التطلع الى هــذا « العصر » او ذاك متميزا باسماء شخصيات

عظيمة وبانتاج عظيم ، بينما ننسى ان نسأل عن جذور هـــذا الازدهار . أو ليس في الوسع المناقشة في ان الطبيعـة الانتقالية لامجاد هذه العصور تبرهن على ان مسبباتها كانت متفرقـــة وعرضية ؟ وعلى اي حال ، يجب ان نتساءل ، عن نمو الحضارة الاهلية في بلادنا . ففكرة الديموقراطيـــة تحوي من الغموض ، بدون شك ، ما تحويه كلمة الارستقراطية ، لكن ليس في وسعنا ان نتجنب مشكلة رئيسية . فما لم يقم شعب ديموقراطي اصيل ، في زمن صناعي لا يتطرق اليه الشك ، بخلق شيء اكثر من مجرد « عصر » من التهذيب الشخصي الرفيع ، فهنـاك ، شيء اكثر عمقا من العجز في حضارته . ومثل هذا العصر ،سيكون اميركيا بالمعنى الطوبوغرافي ، لا بالمعنى الروحي .

ان هذه الحقيقة تغدق اهمية على التساؤل الذي كثيراً مــا يثار ، بشأن ما اذا كانت القوى المادية والاليـة لعصر الآلة ستسحق الحياة الأسمى . فمن ناحية واحدة ، لا أجد ، كما سبق وذكرت ، اي خطر مؤكـــد في ذلك ، فسيظهر الشعراء والرسامون والقصصيون وكتاب المسرحيات ، والفلاسفـة ، والعلمـــاء ، حتماً ، وسيجدون جماهيرهم المعجبة بهم . لكن الحقيقة الفريدة المتعلقة بحضارتنا هي انهـا اذا كانت ستخرج إلى حيز الوجود ثقافة مميزة لنا ، فعليها ان تتطور ، لا على هامات دعائم سياسية واقتصادية ، بل من داخلها المادي نفسه . وعليها ، أما ان تأتي من تحويل عصر آلي الى نحو جديد من

العقل والعاطفة ، او لا تأتي مطلقاً . فتهذيب طبقة تزين المظهر الخارجي لحضارة مادية ، سيعيد ما سبق ان حدث عدة مرات وبصورة عرضية في الماضي .

والموضوع فيمثل هذه الحالة، ليس مجرد امر كمي ، اي انه لا يتصل بزيادة عدد الاشخاص الذين سيشتركون في خلق الثقافة والعلم والتمتع بهما ، بل هو امر كيفي . فهل في وسعنا تحويل حضارة مادية صناعية الى اداة مميزة تقوم بتحرير عقول جميع المشتركينفيهاوتهذيبعواطفهم؟ولاريب فيانالموضوع الثقافي هو مشكلة سياسية واقتصادية قبلان يكون مشكلة ثقافية محددة .

ومن الشائع ان مشكلة العلاقة بين المدنية الصناعية والالية، وبين الثقافة هي اعمق المشاكل ، واكثرها تعقيداً في وقتنا الحاضر ، واذا صدق الشارحون في قولهم ان « الأمركة » هي في طريقها لتصبح عالمية ، فان هذه المشكلة ستغدو عالمية ، ولن تقتصر على بلادنا وان كنا اول من يعاني منها . انها تثير قضايا ذات اهمية فلسفية بالغة . ويتخذ موضوع العلاقة بين الرجل والطبيعة وبين العقل والمادة اهميته الحيوية في هذا المحتوى ، وستتصور النظرية «الانسانية» ، التي تفصل الانسان عن الطبيعة ، حلاً لارتباكات العصر الاقتصادية والصناعية يختلف كلية عن « المذهب الانساني » لاولئك الذين لا يجدون ثغرة ثابتة او خليجاً لا يمكن اجتيازه بين الانسان والطبيعة . وستتجه النظرية الاولى إلى الماضي حتماً في طلب التوجيه

وتبذل الجهد لخلق نخبة مهذبة تعيش على اكتاف الجماهير الكادحة. اما النظرية الثانية ، فستضطر إلى مواجهة مسألة ما اذا كان باستطاعة العمل نفسه ان يصبح اداة للثقافة ، وكيف يمكن للجماهير ان تشترك بحرية في حياة غنية بخيالاتها ولذاذاتها الجمالية . وهذه المهمة لا تفرض بدافع من «الانسانية العاطفية» ، بل تكون خاتمة ضرورية للاعتقاد الفكري بان الانسان ، مع كونه ينتمي إلى الطبيعة ، وان العقل مع كونه يرتبط بالمادة ، فان البشرية وذكاءها الجماعي ،هما السبيل الذي يوجه الطبيعة الى امكانات جديدة .

ويحكم الكثير من النقاد الاوروبيين بصراحة على الحياة الاميركية على ضوء ازدواجية المادة والروح ، ويستنكرون اولوية الناحية الفيزيقية المادية كقاضية على اية ثقافة . لكنهم يفشلون في رؤية عمق ومدى مشكلتنا التي هي مشكلة جعل المادة اداة فعالة في خلق حياة فكرية وفنية ، ويشتغل كثير من النقاد الأميركيين للوضع الحاضر باستنباط الطرق للخلاص والفرار . فيهرب بعضهم إلى باريس وفلورنسة ، وبعضهم الآخر يهرب بخياله إلى الهند واثينا والعصور الوسطى ، او عصر اميرسون في اميركا وعصر ثورو وملفيل . فالفرار حل عن طريق التهرب ، أما العودة إلى ازدواجية تتألف من اسس ثقيلة من المادة ، تشاد عليها واجهات مزخرفة زخرفة روحية ، فهي امر مستحيل قطعاً ، إلا على أساس عقوبة الحرم السياسي

الروحيـــة لاولئك الذين قدر عليهم انـ يكدحوا ، بصورة آلية ، بالآلة .

ويشهد نظامنا التربوي على وجوب الوصول الى حل للمشكلة الثقافية بطرق اقتصادية . فليس هناك من شعب في العـــالم ، التزم عملياً بالتدريس العام الشامل كشعب الولايات المتحـــدة . ولكن ماذا يستهدف نظامنا ؟ وما هي الغايات التي يعمل من اجلها ؟ فليس في وسع احد أن ينكر ، ان نظامنا يمنح الفرصة للكثيرين ، الذين ما كان بوسعهم الحصول على التعليم بدونــه – وهو ايضاً ، الواسطة المستعملة في عمليات الصهر واللحام التي تعتبر شروطاً لازمة فيخلق عقل يشكل طرازاً مميزاً من الثقافة . لكنها شروط ليس إلا . وإذا كان نظام التعليم العـــام عندنا ينتج فقط المادة الانسانية الكفء التي تطعم وتغذي الصناعة او تنتج غذاء الرعوية (المواطنية) في دولة تسيطر عليهـــا الصناعة المالية ، كما انتجت مدارس اخرى في امم أخرى المادة الغذائية للمدافع ، فان هذا النظام لا يساعد على حل مشكلة تشييد ثقافة امريكية ذات مميزات . انما يزيد من خطورة المشكلة . ذلك ان ما يمنع المدارس من ان تقوم بوظيفتها التعليمية بحريـــة هو على وجـــه التدقيق الضغط – واكثره على وجه التأكيد ضغط غير مباشر – الناجم عن دافع الربح المالي في نظامنـــا الاقتصادي . وهذا الموضوع ، اوسع من ان أتمكن من تنـــاوله بالبحث هنا ، لكن السمة المميزة لجماعات الطلاب الاميركيين ،

في مدارسنا العالية ، هي نوع من عدم النضوج الادراكي ، الذي يعود في الاصل إلى العزلة الفكرية الراسخة ، على الرغم من وجود بعض العناية الحرة ، ولكن غير المكترثة ، في المدارس ، بافهامهم المشاكل الاجتماعية لحضارتنا . ويقوم الدليل المثالي ايضاً في تدريب المهندسين ، فقد أشار ثورستاين فيبلين – وغيره ممن تبعوه في رأيه ايضاً – الى المركز الحساس الذي يحتله المهندس في نشاطنا الصناعي والتكنولوجي . أجل ان المدارس الهندسية تقدم تدريباً فنياً ممتازاً ، ولكن اين هي المدرسة التي تهتم اهتماما منظما بالوظيفة الاجتماعية للمهنة الهندسية وبما تنطوي عليه من احتمالات ؟

وانا اشير الى المدارس عند الحديث عن مشكلة الثقافة الاميركية لانها الوسائل الرسمية لانتاج هذه الاتجاهات العقلية ، ولانتاج طرق الاحساس والتفكير ، التي هي زبدة الثقافة المميزة ، لكنها – اي المدارس – ليست القوة التكوينية القاطعة ، وانما المنظمات الاجتماعية ،والاتجاهات الحرفية وطابع الترتيبات الاجتماعية ،هي المؤثرات الاخيرة المسيطرة في تشكيل العقول وتكييفها . ويلازم عدم النضوج ، الذي تغذيه المدارس، الطلاب بعد خروجهم الى الحياة نفسها . واذا كنا نحن الاميركيين ، نظهر ، اذا ما قورنا بغيرنا من شعوب البلاد الاخرى التي اتيحت لها فوائد الدراسة العالية ، نوعا من الصبيانية ، فذلك لان مدارسنا تتجنب ، على العموم ، الدرس الجدي

للمشاكل العميقة في الحياة الاجتماعية . ان العقل ، لا يمكن ان ينضج الا باستقراء الحقائق ، وكنتيجة لذلك ، فان التعليم المؤثر ، الذي يترك طابعا في الشخصية والفكرة ، يظهر عندما يأتي الخريجون للاسهام في نشاط جمعية تضم الراشدين ، وتضع توكيدا مبالغا فيه على العمل ونتائج النجاح فيه . ويكون هذا النوع من التعليم في احسن حالاته ، وحيد الطرف متحزبا انه يعمل ليخلق « العقل العملي » الاخصائي ، وهذا يتبدى بدوره في اوقات الفراغ كما في العمل نفسه . ويرجع السبب في وصفه بانه وحيد الطرف الى عدم التطابق المفجع بين الدراسة السابقة والحقائق المسيطرة على حياتنا الاجتماعية . ان هناك القليل من الاستعداد ، للحث على ابداء مقاومة شديدة ، او نقد تمييزي ، وكذلك القليل من الرغبة في توجيه القوى الاقتصادية نحو دروب جديدة .

ولهذا ، فاذا كنت قد اخترت أمر التعليم او التربية ، ليكون موضع عناية خاصة ، فذلك لان التعليم ، في معناه الواسع ، من حيث تشكيل الاتجاهات الاساسية للادراك والرغبة والتفكير — مترابط تماما مع الثقافة في معناها الاجتماعي الشامل ، ولان التأثير التعليمي للمنظمات السياسية والاقتصادية ، هو في التحليل الاخير ، اكثر اهمية من نتائجه الاقتصادية الفورية . والفقر العقلي ، الناجم عن التواء عقلي منحرف ، هو اكثر اهمية من الفقر المادي . وهذا لا يعني تجاهل الصعوبات

المادية القائمة ، لكنه اشارة الى تعذر الفصل في الظروف الراهنة بين النتائج المادية وتطور العقل والشخصية . فالفقر من ناحية ، والثراء من ناحية اخرى ، هما عاملان في تقرير ذلك الاساس النفسي والروحي الذي يعتبرمنبع الثقافة المكتسبة ومقياسها . ولا اعتقد ان هناك ، على سبيل المثال ، امرا اكثر تفاهة صبيانية ، من محاولة ايصال التمتع بالفن والجمال من الخارج للجماهير التي تعمل في ابشع الاجواء، والتي تترك معاملها القبيحة الشكل ، لتذهب عبر شوارع قاتمة تبعث الغم ، لتأكل وتنام وتمضي في حياتها العائلية في بيوت قذرة وخفيضة . وان ما يبديه الجيل الطالع من اهتمام بالفن والجمالية لدليل مشجع على نمو الثقافة ، في اضيق حدودها ومعانيها،لكن هذا الاهتمام سينقلب الى تهرب من الواقع ، الا اذا تطور الى اهتمام يقظ بالاحوال التي تقرر المحيط الجمالي للجماهير الغفيرة ، التي تعيش الان وتعمل وتلهو في اجواء ترغمها على الانحطاط باذواقها وتعلمها ، بصورة غير واعية ، وعلى اشتهاء اي نوع من انواع المتعة ، طالما كان رخيصا و « مثيرا » .

ان من مهمة علماء الاجتماع والنفس ، وكتاب القصة والمسرحية والشعراء ان يعرضوا النتائج التي يجرها نظامنا الاقتصادي الراهن على اذواقنا ورغباتنا ، وقناعاتنا ومقاييس القيم عندنا . ولا يمكن لمقالة كهذه ان تقوم بهذا العمل الذي يتطلب العديد من المجلدات . لكن فقرة واحدة تكفي للفت

النظر الى حقيقة اساسية واحدة ، وهي ان معظم هؤلاء المنشغلين في العمل الخارجي لانتاج السلع الاقتصادية وتوزيعها ، لايسهمون ، لا تخيلياً ولا عقلياً ولا عاطفياً ، في توجيه الاعمال التي يشتركون فيها بدنياً .

وقد اشرت في فصل سابق الى وجود تقييد معين مفروض على الاتحادية التكتلية ، ويكمن هذا التقييد في ان تنظيم الاتحادات الاقتصادية قد تم بطريقة تستثني معظم عمالها من الاشتراك في ادارتها ، بحيث ينعكس اخضاع المشاريع الربح المالي ، في جعل العمال « ايد » ليس الا ، فليست هناك من حاجة لتشغيل قلوبهم وعقولهم . انهم ينفذون الخطط التي لا يضعونها ، والتي يجهلون معناها والقصد منها ، باستثناء انها تؤمن الربح للاخرين والاجر لهم . ويتطلب ايضاح نتائج هذه الحقيقة ، على عقول افراد الجماهير ، التي لا حصر لها ، وتجاربهم ، العديد من المجلدات ايضا . لكن هناك تحديدا للفرص ليس في الوسع نكرانه . وتعوج بفضل اعمال هذا التحديد ، الادمغة وتفسد ، وتنعدم تغذيتها ، مع ان الادمغة هي المصدر الدائم لتغذية الروح . وتتحقق فكرة الفلاسفة عن الفصل التام بين العقل والجسم ، في الوف العمال الصناعيين ، وينتج عن تحقيقها اجسام قانطة خائرة وعقول فارغة ممجوجة .

وتوجد امثلة هنا ، وهنالك ، على الاثار العقلية والمعنوية التي تنجم وتتزايد ، عندما يستطيع العمال استخدام احاسيسهم

ومخيلتهم بالاضافة الى عضلاتهم ، في ما يعملونه . لكن ما زال من المستحيل التكهن تفصيلا بما قد يحدث ، اذا ما ظهر نظام للاشراف التعاوني على الصناعة ، يستعاض به بصورة عامة عن النظام الحالي القائم على اساس العزل او الفصل . على انه سينجم عن ذلك تحرير هائل للعقل ، واذا ما تحرر العقل ، فسيتوفر له التوجيه الدائم والغذاء المستمر . ويمكن ان تخلق الرغبة في المعرفة المذكورة،مادية واجتماعية،وان تجزي كذلك، وسيصار الى نشدان المبادأة والمسؤولية وسيتم الوصول اليها . وقد لا يجوز للمرء ان يتكهن بان النتيجة الفورية ستكون ازدهارا لثقافة اجتماعية مميزة ، لكن في استطاعته ان يقول ، دون تردد، اننا سنحصل على تهذيب شخصي لطبقة معينة ، لا على ثقافة اميركية مميزة ، الا اذا تحقق هذا الشرط . ويستحيل على مجتمع ، رفيع التصنيع ، ادراك تفوق عقلي ، سام وواسع النطاق ، بينما تستثنى الجماهير من فرص استعمال الفكر والعاطفة في مهنها اليومية . ان التناقض هو من الضخامة والشمول بحيث يجعل الوصول الى نتيجة مرضية ، امرا ميئوسا منه . فعلينا ان نستخلص ثقافتنا العامة من حضارة صناعية . وتعني هذه الحقيقة ، ان على الصناعة نفسها ان تصبح قوة ثقافية وتربوية بالنسبة الى العاملين فيها . والتصور بان العلم الطبيعي يضع الى حد ما تحديدا للحرية ، مخضعا الناس الى ضرورات معينة ، ليس في حد ذاته نتاجا اصيلا للعلم . وكما ان الفكرة الشائعة

تقول بان الفن مظهر من مظاهر الترف والكماليات ، وان مكانه اللائق هو في المتاحف وصالات العرض ، فـــان فكرة الادباء (بما فيهم بعض الفلاسفة) بان العلم جو ناجم عن كيان الطبيعة المادي ، هي ايضا انعكاس للاحوال الاجتماعية ، التي يطبق فيها العلم تطبيقا من شأنه الا يؤدي الى الاثمار المادي .ان المعرفة تؤثر في الالة وفي عقول مديريها الفنيين ، ولكنها لا تعمــل في عقول الذين يعملون بالالات ، والجبرية المزعومة للعلم ، هي في الحقيقة، جبرية للنظام المالي الذي يستخدم فيه العلم .

واذا كنت قد اكثرت من التأكيد على تأثير العـلم في العمال المأجورين ، فليس هذا بناجم عن ان نتائجـه ليست على نفس الدرجة من الاهمية بالنسبة الى القلة الذين يتمتعون الان بالمكاسب المادية للنظام ويحتكرون ادارته والسيطرة عليه . ومما لا شك فيه انه سيكون دائما ، هناك ، قادة يلعبون دورا اكثر نشاطا واهمية في التوجيـــه الفكري للمشاريـع الصناعية الكبيرة . ولكن ما دام الاهتمام بالتوجيه للربح المالي اكثر منه للنفـــع الاجتماعي ، فان النمو الفكري والمعنوي الناجم سيكون دائما وحيد الطرف ، ومنحرفا، وستكون النتيجة الحتمية للاشراف التعاوني المشترك على الصناعة ، ماثلة في الاقرار بان النفـــع النهائي والاستهلاك هما ميزان التقييم ، والتقرير والتوجيـــه . وعندما تصبح وجهة نظر الاستهلاك هي العليا في الصناعـة ، فان الصناعة ستصبح مشاعة . ولا ارى وسيلة لتأمين تكييفها

تكييفا اشتراكيا حقيقيا ، الا اذا نظر الى الصناعة ، ووجهت توجيها يتفق مع رأي المنتفع والمتمتع بالخدمات والسلع ، وهو المستهلك ، فعندئذ ستتحكم القيم الانسانية بالقيم الاقتصادية . يضاف الى هذا ، انه طالما بقيت الوسائل مفصولة عن الاهداف البشرية ، (واعني بها العواقب المترتبة على الحياة البشرية) فان « القيم المستعملة » ستسيطر عليها قيم التبادل أوقيم البيع ،بحيث تصبح الاخيرة مفسرة للاولى. وبكلمة اخرى ، ليست هناك الان مقاييس متماسكة للقيم الاستهلاكية . فالثروة، كما قال راسكين بقوة وعنف ، تضم من البؤس بقدر ما تضم من الرفاه . وعندما تصبح القيم المستعملة ، غاية الصناعة ، فستتلقى نقدا وتمحيصا ، ليس لهما من اساس حاليا غير التحريض والتهذيب الاخلاقي الخارجي . اما الانتاج في سبيل الربح الذاتي فيعني ان اي نوع من الاستهلاك يكون موضع تنشيط سيؤدي الى الربح الشخصي .

وليس في الامكان تنمية العقل والشخصية بمعزل عن تحمل مسؤولية تنمية موزونة مستقرة . ويجب في مجتمع مصنع ان ترتبط المسؤولية الى الحد الأعظم بالصناعة ، بالنظر الى انها ستنمو بصورة مباشرة عن طريق الصناعة ، حتى ولو كانت لأناس لا يعملون فيها. وكلما كان التحسس بالعواقب الاجتماعية أوسع وأعم – اي الشعور بتأثير ذلك في التجربة الحياتية للمستهلك – كان إدراك هؤلاء ، الذين يتبوأون مركزاً متقدماً

في توجيه الصناعة ، أكثر عمقاً ويقيناً وثباتاً .وقد يخرج المجتمع، المشبع بالتصنيع، طبقة من الاشخاص ، المهذبين تهذيباً عالياً ، على ضوء المعنى التقليدي للتهذيب ، ولكن سيظل هناك دوماً شيء هزيل ورقيق في ثواب هذا التهذيب ، اذا كان يـدور بمعزل عن التيارات الرئيسية للعمل الذي تشترك فيه الرغبة مع الفكرة . وما دام ان المخيلة مهتمة، بصورة رئيسيـة ،بالحصول على النجاح المالي والتمتع بنتائجه المادية ، فان طراز الثقافة سيتطابق مع هذه المقاييس .

ظـــل تطور العقل وثمراته الثقافية ، في كل مكان وزمان، مقترن النمو وملتحماً بالمجالات التى يزاول فيها التفكير العقـلي ويطبق ، وهذه الحقيقة هي التي تحدد مشـكلة خلق حضارة من شأنها ان تكون حضارتنا المميزة لنـا . ويمكـــن للتهرب من التصنيع، على اساس انه غير جمالي ومتوحش، ان يحرز انتصاراً ولكنه مصطنع ومحدود القـــيم . ولا ريب انه لتصوير ناقد ساخر وسخيف ، ان نفسر مثل هذه البيانات وكأنها تعني ان العـــلم يجب ان يكرس نفسه بصورة مباشرة لحـــل المشا كل الصناعيـة ، او ان الرسم والشعر يجب ان يجدا مادتها في الآ لة وفي عملياتها ، فليست القضية قضية اسدال المظهر المثـــالي على الأحوال الراهنة بمعالجة جمالية، بل قضية اكتشاف الاحوال التي يمكن فيها للانتاج الجمالي الحيوي ، والتقدير الجمالي ، ان يجريا على مقياس اجتماعي واسع وقضية محاولة تحقيق تلك الاحوال .

وينطبق هذا الامر على العلم ايضاً ، فالموضوع بالنسبة اليه ، ليس في وجوب اعتبار هـــذا التطبيق العلمي او ذاك تطبيقاً مستمداً من العلم ، إذ لدينا حتى الآن الكثـــير من هـذا الذي نتحدث عنه . بل هو موضوع اعتراف من جانب علماء البحث بالمسؤولية الإدراكيـــة وموضوع ان يفسحوا في وعيهم مجـالاً لإدراك حسي ، لمـــدى مـــا فعله العلم واقعيـــاً ، بواسطة تكنولوجياته التي هي ند له ، في جعل العالم والحياة على ما هما عليه الآن . وقد ينجح هذا الإدراك الحسي باثارة مسألة ما يمكن للعلم ان يقوم به في ايجاد عالم ومجتمع من صنف آخر. وسيكون مثل هذا النوع من العلم ، على طرفي نقيض مع نظيره المفهوم على اساس انه مجرد واسطة الى اهداف صناعية خـــاصة . وسيضم بالطبع ، في محتواه ، جميع النواحي التكنولوجية للعلم الاخير ، ولكنه سيهتم ايضاً بالاشراف على آثارها الاجتماعية . ولا ريب ان مجتمعاً انسانياً يستخدم الطريقة العلمية والذكاء ، بكل ما لديها من معـدات وأجهزة لتحقيق نتائـج إنسانيـة ، سيسد الحاجـــة الى عـــلم يقوم على أسس إنســانية ، لا مجرد أسس فيزيقية او فنية . ان « حلول » مشكلة العلاقة بين المادي والروحي ، وبين المثالي والواقعي ، هي حلول تصورية ، او على اكثر تقدير حلول تكهنية ، إلا اذا جعلت الظروف المـــادية مثالية عن طريق إسهامها في النتائج الثقافية . فالعلم وسيلة قوية لاسترواح متحرر ، والفنون ، بما في ضمنها الاشراف الاجتماعي ،

هي نعيمها ولذتها .

ولا أعتقد انني أحمل رأياً مبالغاً فيه عن النفوذ الذي يتمتع به من نسميهم « بأهل الرأي » من الفلاسفة المحترفين وغيرهم ، ومن النقاد والكتاب ، ومن الاشخاص المحترفين بصورة عامة ، والذين يهتمون بالأمور التي تجري خارج نطاق اعمالهم المباشرة . لكن مركزهم الحالي ليس مقياساً على إمكاناتهم . فهم الآن متفرقون مشتتون فكرياً ، وهذه الحقيقة هي جانب مما دعيته باسم « الفرد الضائع ». ويرافق هذا الانحلال الداخلي، بالضرورة، فاعلية اجتماعية ضعيفة . ويعود السبب في هذه الفوضى ، اكثر من اي شيء آخر ، الى التراجع المعنوي ، والى عدم مواجهة حقائق المجتمع المصنع ، وسواء أكان التأثير النهائي للجماعات المفكرة او المدركة كبيراً أو صغيراً ، فان الحركة الحافز ستنبع منها . والدراسة الانتقادية الواعية لحالة المجتمع الراهنة من ناحية مسبباتها ونتائجها ، هي شرط أولي لإظهار افكار بناءة . ومن ان تكون الحركة منظمة ، حتى تكون فعالة ، ولكن هذا الشرط لا يتطلب خلق تنظيم رسمي شكلي ، بل يتطلب ان يسيطر التحسس بالحاجة والفرصة على عدد كبير وكاف من العقول . واذا ما تحقق هذا ، فان نتائج تحقيقات قادة الحركة ستتطور الى قضية عامة .

وكثيراً ما تعرض وجهة النظر هذه ، على انها نداء فعلي الى اولئك العاملين في حقول البحث والدراسة بالتخلي عن دراساتهم

ومكتباتهم، ومختبراتهم والاشتراك في اعمال الاصلاح الاجتماعي .
على ان هذا العرض ، هو رسم تشويهي هازىء . فليس المطلوب هجر التفكير والدراسة ، وإنما الإكثار من التفكير ومن الدراسة العميقة . ويعادل « الاكثار » التوجيه الواعي للفكرة والدرس، وهذا لا يكون إلا عند إدراك المشاكل حسب أهميتها وإلحاحها . وقد احتل « الكاتب » والسكرتير في الماضي ، اذا كان لنا ان نصدق التاريخ ، مراكز ذات تأثير كبير ، ان لم نقل ذات رفعة وصيت . ففي مجتمع تزعمه قادة عسكريون سياسيون أميون ، ليس هنالك ريب في ان الكتاب وأمناء السر قد قاموا حتماً بالكثير من التفكير والتفاوض اللذين يمتدح الآن من اجلهما القادة العظماء .

ان مثقفي العصر الحاضر ، هم ابناء اولئك الكتبة ، لكنهم في المظهر الخارجي ، قد تحرروا وأخذوا مراكز مستقلة لهم ، لم تكن متوفرة في الماضي ؛ اما اذا كانت فعالياتهم الواقعية قد زادت ايضاً بصورة مماثلة ، فهذا أمر مشكوك فيه . وقد حصل هؤلاء ، الى حد ما، على حريتهم بنسبة بعدهم عن مواقع العمل، واذا كانت هناك صلة اكثر وشاجة ، فهي لا تعني ، وأكرر هنا، التنازل عن عمل التفكير ، حتى التخيلي منه ، سعياً وراء الاشتغال بما يسمى بقضية عملية ، كما انها لا تعني ايضاً تركيز الفكر وتكثيف نوعيته وكيفيته ، عن طريق ايجاد صلة بينه وبين القضايا ذات المعاني العجيبة الهائلة .

واني لا أشك في جميع المحاولات الرامية الى اقامة نظـــام تصاعدي من القيم ، لان نتائجها تبرهن ، بصورة عامة ، على عدم امكان تطبيقها وعلى كونها تجريدية مبهمة ؛ ولكن هناك في كل وقت تصاعدا من المشاكل ، اذ توجد قضايا تسند غيرها وتكيفها ، وليس في مكنة شخص واحد ، ان يستنبط حـلا انشائياً لمشكلة تكيف الحضارة الصناعية انسانياً ، ووضعها هي وتكنولوجيتها في خدمة الحياة البشرية . وهي مشكلة تعادل ، مرة اخرى بالنسبة الينا ، مشكلة خلق ثقافة حقيقية . ولكن التوجيه العام للمسعى الفكري الجدي ، بواسطة استيعـــاب الوعي المشكلة ، سيمكن مجموعـــة من الافراد على الاقل ، من استرداد وظيفة اجتماعية وهكذا يعثرون مجدداً على انفسهم . ان شفاء ذوي المواهب الفكرية الخاصةوذوي الاستعدادالخاص من علتهم الاجتماعية المتمكنة منهم ، هو على الاقـــل ، خطوة اولى في حركة اعادة بناء اكثر شمولا ، من شأنها ان تستخرج الوحدة والانسجام من الاضطراب والفوضى .

ولا اود ايضاً ان تفسر ملاحظاتي عن الهروب والانسحاب على انها تعني مجموعة خاصة من الاشخاص ، فهروب افراد معينين هو دلالة على انعزالية العلم القائم والذكاء والفن ، واذا ما عممنا في حديثنا ، فان الهوة الشخصية التي تفصل العامل المثقف عن الاجير ، هي دلالة ترمز للتجزئة العميقة بين الوظائف ، كما انها من الملازمات المميزة لهذه التجزئة التي هي انفصام بين النظرية

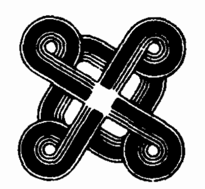
والتطبيق في العمل الفعلي . وتأثير هذا الانفصام مميت للثقافة من هذه الناحية ، كما من الناحية الاخرى ، وهو يعني ان ما ندعوه بثقافتنا سيظل ، وبقسط اوفر ، بمثابة استمرار للتقاليد الاوربية الموروثة ، كما يعني بانها لن تصبح اهلية محلية ، واذا صح ما يراه بعضهم ، من ان اتساع تكنولوجية الالة والتصنيع سيؤديان الى « امركة » العالم ، فان خلق ثقافة اهلية لا يلحق الاذى بالمصادر الاوروبية التقليدية لحياتنا الروحية . انها لن تمثل التنكر للجميل ، بل ستمثل السعي لتسديد الديون .

ان حل ازمة الثقافة متماثل مع استرداد الفردية الخلاقة والمؤثرة والمركبة . ولا يعني الانسجام بين عقل الفرد وحقائق الحضارة التي اتخذت بتأثير الصناعة القائمة على التكنولوجيا مظهر الاتحادية ،فان عقول الافراد ستصوغها الاوضاع الاجتماعية القائمة بصورة سلبية ، وكأن هذه الاوضاع ثابتة وجامدة . وعندما تنسجم القوالب التي تشكل فردية الفكر والرغبة مع القوى الاجتماعية المحركة ، فسيطلق سراح هذه الفردية لتقوم بجهد خلاق . وليست الاصالة والتفرد ، بمناقضين للتربيب الاجتماعي ، وانما ينقذهما التربيب من الشذوذ والهروب. والطاقة الايجابية والبناءة للافراد ، كما تبدو في إعادة تشكيل القوى والظروف الاجتماعية واعادة توجيهها ، هي في حد ذاتها ضرورة اجتماعية . وستطلق الثقافة الجديدة ، المعبرة عن الامكانات المستقرة داخل الآلة وداخل الحضارة المادية ، كل ما هو بارز

وقادر على الخلق في الافراد ، الذين سيصبحون ، بفضل تحررهم هذا ، البنائين الدائمين لمجتمع مستمر في التجدد .

سبق لي ان ذكرت في فصل سابق ، ان « التسليم » بالاوضاع يحمل معنيين مختلفين . وفي امكاننا ان نضيف الان الى هذا القول ان « الاوضاع » دائمة التحرك ، وانها دائماً في حالة انتقال الى شيء آخر . والموضوع الهام هو ما اذا كان كل من الذكاء ، او الملاحظة ، او التأمل ، قد يتدخل ويصبح عاملاً موجهاً في هذا الانتقال . وعندما يتحقق هذا التدخل ، تصبح الاوضاع ذات نتائج تبصرية تخمينية ، وعندما تصل تلك النتائج الى الفكر يفعل فعله كل من الاختيار ، والارادة والتخطيط والتصميم آنذاك . اما التكهن لذيول الاوضاع القائمة ، فهو تخل عن الحياد وتخبط على غير هدى ، وهو التحزب للذيول المفضلة . ان النتائج الثقافية ، التي ينتجها نظامنا الصناعي حالياً ، ليست نهائية او غائية في طبيعتها ، ولكنها عندما تراقب ، وترد الى اسبابها بشكل ايضاحي ، تصبح شروطاً للتخطيط والرغبة والاختيار . وان التمحيص الدقيق المميز سيكشف عن اي قسم من النتائج الحالية ، هو ثمرة العوامل التكنولوجية الفعالة ، واي قسم اخر يعود الى النظام الاقتصادي والتشريعي الذي يمكن للانسان تحويره وتغييره . ولا شك ان من الحماقة الادعاء بان الحضارة الصناعية ستنتج بصورة آلية ، وبدافع من حوافزها الداخلية ، ثقافة جديدة ، لكننا نكون قد تنازلنا عن مسؤولياتنا ،

بتكاسل ، اذا زعمنا ان الثقافة الاصيلة ، لايمكن الحصول عليها ، الا ، اولا وقبل كل شيء ، باعتراف ادراكي يقظ لحقائق العصر الصناعي ، ومن ثم بالتخطيط لاستعمالها في سبيل حياة انسانية افضل . والقول بان هؤلاء ، الذين يدعون الى الاقرار الادراكي او التسليم الفكري كخطوة اولى ضرورية ، يقفون عند هذا الحد وبذا ينتهون الى استعقال متفائل للحاضر ، وكأنه دائم ونهائي ، هو في الحقيقة ، تحريف يظهر الرغبة في التواني عن مسؤولية القيام بوظيفة اعادة البناء والتوجيه ، والا فان الحصول على الثقافة ، التي تريدها جميع العقول الجديدة ، يتوقف على حدوث معجزة .





الفصل الثامن

الفرديّة في حاضرنا

حاولت في الفصول السابقة ان ارسم صورة الانفصام بين فكرة الفرد الموروثة عن الماضي وبين حقائق وضع يسير باضطراد في طريق الاتحادية التكتلية . وقد بينت بعض الاثار التي تركها هذا الخلاف في الفردية الحية ، واكدت ان الفردية ستصبح من جديد امراً حيوياً ، متكاملا عندما تخلق لنفسها اطاراً عن طريق الاهتمام بالميدان الذي اجبرت على ان تعيش فيه وتتطور . ومن المحتمل ان يعتبر الكثيرون عرضي للمشكلة على اساس انه شيء شائع معلوم ، بينما قد يستنكر آخرون فشلي في تقديم حل تفصيلي ، وصورة محددة لما هو خليق بالفرد ان يكون عليه ، اذا كان منسجما مع حقائق الحضارة الاميركية. وسيعتقد آخرون ايضا ، انني وصفت داءاً على اعتباره علاجا ، وان

مقالاتي هذه ، مديح مسرف للعلم التكنولوجي ، وللحضارة الصناعية المتكتلة ، وانها محاولة ارمي من ورائها الى ان أضع في العربة اولئك المترددين في ركوبها .

وقد حاولت حقاً ، تحليل شرور المجتمع القائم اكثر من ادانتها او التوصية بغايات ومثل محددة لعلاجها ، وذلك لاني اعتقد بان العقول الجادة متفقة ، الى حد بعيد ، حول كل من الشرور والمثل ، طالما كانت الشرور والمثل تؤخذ على وجوهها العامة ، وكثيرا ما تكون الادانة وسيلة لاظهار التفوق ، فهي تتحدث من خارج ميدان الوقائع ، وانها لتكشف الستار عن الظواهر ولكن ليس عن الاسباب والدوافع . انها اعجز من ان تنتج ، لكن في امكانها ان تستولد من نوعها بالذات . اما من ناحية المثل العليا ، فالكل يجمع على اننا نريد حياة طيبة ،تستلزم الحرية ، والذوق السليم المدرب على الاعجاب بكل ما هو نبيل وصادق وجميل . ولكن ما دمنا نقيد انفسنا بالعموميات ، فان الجمل المعبرة عن المثل العليا تنتقل من الجانب المحافظ الى الجانب المتطرف ، والعكس بالعكس ، وطالما فعلنا ذلك ، لن يكون هناك من هو اعقل منا واحكم ، اذ بدون التحليل ، لا يمكن للعموميات ان تهبط الى الميدان الواقعي ، وان تهتم بالاحوال التي تتولد عنها اسباب تحقيق المثل العليا .

هناك خطر ، في تكرار الحقائق الخالدة وتأكيد الروحانيات المطلقة . فلقد يصاب تحسسنا بالواقع ببعض التلبد ،

فنعتقد اننا بتمسكنا بالأهداف المثالية نترفـــع عن الشرور الحالية . ان المثل العليا تعبر عن إمكانات ، ولكنها ،أي المثل ، لا تكون أصيلة ، إلا اذا عبرت عن الامكانات والاحتمالات التي ينطوي عليها سير الحياة حالياً . وبوسع المخيلة ان تحررها ممـــا يحيط بها من غشاوات ، وان تبرزهـا كدليل يرشد الى ما هو قائم ، لكن هذه المثل ليست اكثر من صور في حلم إلا اذا ردت الى الوقائع وربطت بها .

وقد غـــامرت بعد ذلك ، في افتراضي ان تحليل الأوضاع الحاضرة بالغ الأهمية ، فالتحليل ، حتى ولو كان عرضياً ، يحسر النقاب عن عدم ثبوت هذه الاوضاع . وتقبلها إدراكيـــاً يعني ملاحظة ما فيها من ميوعة ، وإدراك ان حركتها ليست موجهة الى هدف واحد فريد . ولقد تتكشف هذه الحركة عن منتجات عدة كما يمكن توجيهها ، بطرق متعددة ، الى اهـداف مختارة ، حالما تعرف الظروف والاحوال على حقيقتها ؛ واذا ما أحسسنا بحركاتها ، وأسهمنا عملياً في تياراتها ، فقد يمكننا ان نوجهها الى بعض الاحتمالات المفضلة . ويحصل الافراد من هذا التفاعل ، على كيان متكامل ، اما الفرد الذي يشترك عملياً وعقلياً في إدراك انها خطوة اولى في اختيار واع ، فانه لا يمكن ان يعزل بشكل يتيه معه ولا يمكن ان يكبح بشكل يزول معه .

ومن المصاعب الاساسيـة في فهم الحـــاضر وتفهم إمكاناته الانسانية صمود واستمرار القوالب الراسخة للحياة الروحية التي

تكونت في حضارات قديمة وغريبة. ولقد كان للتسليم، وكذلك لتخطيط المثل العليا المحددة الثابتة، معنى في المجتمعات الجامدة التي حكمت عليها الثورة الصناعية بالزوال. ولقد كانت الامور من الاستقرار نسبياً بحيث كان هناك مجال للتسليم بهذا الامر او ذاك، وبحيث كان يمكن تصور الاهداف والمثل العليا ثابتة محدودة، مثلها في ذلك مثل الاوضاع القائمة. وكان بوسع الجهاز التشريعي في العصور الوسطى ان يعرّف الاسعار والاجور «العادلة»، لان التعريف كان مجرد صياغة لفظية لما جرت عليه دساتير العرف والعادة في المجتمع المحلي، ولم يكن هذا الجهاز يعمل ويتدخل إلا ليحول دون الانحرافات الفاضحة. وكان بوسعه ان يضع نظاماً يحدد واجبات كل اصحاب العلاقة، ذلك لان نظام الحكم كان دينياً وكانت سوانح مزاولة الواجبات تقع ضمن نطاق نظام حكم موطد ومعروف. وكانت المجتمعات محلية اقليمية فما كانت تتخالط وتتمازج وتتفاعل بمختلف الطرق المرنة والخفية. كانت هناك كنيسة عامة تحمي حقيقة مثلى وتدبر امرها، وكان لسلطتها النظرية سبل مباشرة لجعل نفسها ذات اثر في جميع تفاصيل الحياة العملية. ولقد يكون للحقائق الروحية مكانها في العالم الثاني ولكن هذا العالم الثاني كان مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بكل شؤون هذا العالم عن طريق مؤسسة موجودة زمانا ومكانا.

اما اليوم فليس هناك من نماذج او صور تحمل طابع الديمومة،

ويمكن لها ان تقدم شيئاً ثابتاً مستقراً يمكن التسليم به ، كما لا توجد المواد التي يمكننا ان نصوغ منها اهدافاً نهائية وشاملة . بل على العكس ، هناك تغيير دائم ، بحيث ان التسليم لا يعدو عن ان يكون سلسلة من التشنجات المتقطعة ، ويؤدي بالنتيجة الى الانحراف والزيغ . وفي مثل هذا الوضع تصبح الاهداف المحدودة والشاملة ، احلاماً لا تتصل بالحقيقة ، ولا يصبح التسليم بها سياسة بل انكاراً لها .

ومرة اخرى تدان الآلة ادانة عامة ، ذلك لان الحكم عليها يجري في ضوء روحية تمت الى وضع حضاري مختلف . وبالنظر الى تعذر انسجام النتائج السيئة الراهنة مع مثل عصر اخر ، فان هذه النتائج تعتبر كأنها ضرورات ازلية . وعصر الآلة ، في الحقيقة ، هو تحد يستفز على توليد مفاهيم جديدة للمثاليات والروحانيات . وقد ذكر فيريرو ، ان الآلات هي « برابرة العصور الحديثة ، لانها دمرت اجمل نتاج الحضارة القديمة » ، ولكن البرابرة انفسهم ، لم يكونوا ثابتين في همجيتهم ، فقد حملوا هم ايضاً حركة موجهة ، وقد أنتجوا بدورهم حضارة كان لها مقاييس جمالها وصفائها .

وتنجم معظم الحملات على طبيعة العلم الآلية ، من بقاء الفلسفات والديانات التي ظهرت ، عندما كانت الطبيعة عدو الانسان الاول ، ولكن طاقة الحاضر ، وبالتالي مشكلته ، هي ان العلم قد يجعل من الطبيعة صديقة للانسان ، وحليفة له . ويندر

ان رأيت حملة موجهة الى العلم بدعوى عدائه للانسانية، لم تكن مرتكزة على فكرة للطبيعة رسمت قبل عهد طويل من وجود العلم ، اما ان هناك الكثير دائماً في الطبيعة المحيطة ، مما يعتبر معادياً للقيم الانسانية او متجاهلاً لها ، فهذا أمر واضح لكل عقل جاد . فمن الطبيعي ان تكون السيطرة على الطبيعة مستحيلة عندما لم تكد تكون هناك معرفة بالطبيعة . ولم يكن هناك من ملجأ للانسان في هذه الحالة من انعدام قوة السيطرة ، إلا ان يبحث عن ملاجىء يعيش فيها في خياله ، ان لم يكن في حقيقته . ولا أجدني محتاجاً الى انكار ما لهذه الإنشاءات من جمال وجلال . ولكنها عندما تفقد طابعها الخيالي ، وتنقلب الى حقيقة ، فان من العقيم الافتراض بان في وسع المرء ان يظل يحيا عليها او ان يظل يدعم الحياة بها ، إذ اننا عندما ننشد منها العون والتأكيد نفشل في ادراك امكانات حاضرها فتبقى طاقاتها البناءة عاطلة .

ويمكن للانسان من مطالعة الكتب الأدبية التي تعجب بالعلم وتقدره ، ان يستخلص ان الناس ، قبل ظهور العلم الحديث ، لم يعوا بان الحياة في الطبيعة تؤدي الى الموت ، وتجعل المستقبل غامضاً ومبهماً . بل حتى ان العلم يعتبر كما لو كان مسؤولاً عن اكتشاف حقيقة ان الطبيعة عدو للمصالح والمنافع الانسانية ، مع ان طينة المعتقدات التي آمن بها الانسان في الماضي ، والطقوس التي زاولها ، تؤلف دليلاً على ان الانسان كان

مدركاً كل الإدراك لهـذه الحقيقة ، ولو لم يكن الامر كذلك لما لجأ الى السحر والمعجزات والخرافـات والايمان بالثواب والعقاب في حياة ثانية وعالم اخر . ولقد ظـل للفلسفة الاثنينية وفلسفة عكس الطبيعة ، معناهما ، طيلة الوقت الذي ظل فيه الانسان مؤمنا تمام الايمان بهذه الامور ، لان « الحيـاة الثانية » كانت آنذاك حقيقـة . ولا ريب ان التخلي عن الايمان ، والتمسك بالاثنينية ، امر ممكن مؤقتا بالنسبة للعقول الحائرة ، ولكن ذلك حال يستحيل ان يدوم . والشيء البديل ، هو ان نقبل بما يقوله العلم لنا عن العالم الذي نعيش فيه ، وان نقرر استعمال الوسائل التي يضعها تحت تصرف قوتنا ، لنجعـل من الطبيعة اكثر موافقة للرغبات الانسانية واكثر اسهاما في الخير البشري . ولكلمة « الطبيعية » معاني مختلفة ، لكن الطبيعية التي تدرك ان الرجل ، بعاداتـه ، وشرائعه ، ورغباتـه ، وافكاره ، ومطامحه ، ومثله وكفاحاته ، هو داخـل الطبيعة ، بل جزء لا يتجزأ منها ، هي التي تملك الاسس الفلسفية والايحاء العملي ، لبذل الجهود لاستخدام الطبيعة كحليف للمثل والمنافع الانسانية بما لا يمكن لاية نظرية اثنينية ان تقدمه .

وهناك فريق من الناس ، يرحبون بالعلم ، شريطة ان يظل « نقياً » صافياً ، وهم يرون انه كشيء موضـع تفكير وتدبير يزيد من التلذذ بفهم الحياة ، ولكنهم يشعرون بان تطبيقاتـه في الاختراعات الالية ، هي السبب في الكثير من متـاعب المجتمع

المعاصر . ولا ريب في ان هذه التطبيقات ، قد جاءت معهـــا بانماط جديدة من المكروهات والآلام ، ولن احاول ان اقارف المستحيل فاضع رصيدا واضحا يوازن بين المساوىء والمباهج في الايام التي سبقت الاستخدام العملي للعلم ، او الايام التي تلتـه . فالمهم ان التطبيق ما زال محدودا ، وهو يتناول معاملاتنا مـع الاشياء ، لا بعضنا مع بعض . ونحن نستخدم الطريقـة العلمية في توجيه الطاقات الطبيعية الفيزيقية ، لا الطاقات البشريـة ، ولذا فان دراسة التطبيق الكامل للعـــلم هي ، حتما ، موضوع تكهني ، اكثر من ان تكون سجلا لما حدث فعلا . لكن هـذا التكهن ،ليس بدون اساس . ولو ظلت الامور على ما هي عليه، فهناك حركة في العلم ، اذا ما استمر في تحقيق الامـــال المعلقة عليه ، ترمز الى قيام عصر اكثر انسانية ، فالعلم يتوق الى وقت يشارك فيـــه جميع الافراد في اكتشافـات الاخرين وافكارهم لتحرير تجاربهم وخبرتهم وتنميتها .

وليس في وسع اي بحاثة علمي ان يحتفظ لنفسه بما يكتشفه، او يضعه في حسابه الخاص ، دون ان يفقد سمعته العلمية ، فكل اكتشاف يصبح ملكاً لمجموعة العاملين فيـه ، وعلى كل فكرة اونظرية جديدةان تحال الى هذه المجموعة للتأكد منها واختبارها . لانها مجموعة متوسعة قوامها الجهد التعاوني والحقيقة . واذا كان صحيحاً ان هذه السمات ما زالت مقصورة حتى الآن على جماعات صغيرة، لها نشاط تقني ما، فان مجرد وجود مثل هذه الجماعات،

يحسر النقاب عن احتمال راهن ، هو أحد الاحتمالات التي تعتبر حافزاً للتوسع ، لا سبباً للتراجع والانقباض .

ولنفترض ان ما يقع الآن في دوائر محدودة قد اتسع ، وأصبح شاملاً ، فهل تكون النتيجة ، تحرراً ام كبتاً ؟ ان عملية الدرس والتمحيص ، هي حافز يتحدى وليس مطابقة جامدة ،والتطبيق وسيلة للانماء لا للكبت . أما التبني العام للرأي العلمي في القضايا الانسانية ، فانه يعني شيئاً لا يقل عن تغيير انقلابي ثوري في الاخلاق والدين والسياسة والصناعة . أما تحديدنا لاستعمال العلم في المسائل التكنيكية ، بصورة رئيسية ، فلا يلام عليه العلم نفسه ، وانما اولئك الذين يستخدمونه لاغراضهم الذاتية ، والذين يسعون لاحباط تطبيقه الاجتماعي ، مخافة ما يسببه من تخريب لسلطانهم ومنافعهم المادية . ولا ريب في ان تصور ذلك اليوم الذي تستخدم فيه العلوم الطبيعية والتكنولوجيا المنبثقة عنها ، لخدمة الحياة الانسانية ، يشكل الخيال الذي يتفق مع حاضرنا . أما الفلسفة الانسانية التي تهرب من العلم كعدو ، فانها تتنكر للوسائل ، التي يمكن أن نجعل بواسطتها من الانسانية المتحررة حقيقة قائمة .

ان الرأي العلمي ، تجريبي ، بقدر ما هو تشاركي في الاصل . واذا ما طبق بصورة عامة ، فسيحررنا من العبء الثقيل الذي فرضته علينا العقائد والمقاييس الخارجية . وطريقة التجربة ، هي اكثر من مجرد استعمال أنابيب الاختيار ، والمكثفات ،

.والرواكس وغيرها من ادوات المختبرات . انهـــا الخصم لكل عقيدة تتسامح بقيــام العادة ، وترغب في مد سلطانهـــا على الاختراع والاكتشاف ، كما انها تؤلف نظاماً جاهزاً لتركيب الحقائق ، الممكن التثبت منهـــا . فالمراجعة الدائمة هي عمل التحقيق الاختباري . ولا تتوفر لنا القدرة على التحويل ، إلا عن طريق مراجعة المعرفة والآراء . وحالما يتجسد هذا الرأي في عقل الفرد فانه خليق بان يجد منفذاً مؤثراً وفعــالاً . وإذا كانت العقـــائد والشرائع ترتعش خوفاً عندما تظهر فكرة جديدة ، فليس لهــذا التخوف من قيمة ، اذا ما قورن بما سيحدث ، اذا مـــا تسلحت الفكرة بالوسائل للكشف المستمر عن حقائق جديدة ، ولانتقــاد العقائد القديمة . ان التسليم في ميدان العلم، يشكل خطراً فقط على اولئك الذين يحافظون على الأمورفي النظام الاجتماعي القائم دون تغيير ، بسبب تعودهم الكسل او خدمة لمصالحهم الذاتية . ذلك ان الرأي العلمي يتطلب الأمانة لكل ما يكتشف، كما يتطلب الثبات في التمسك بالحقيقة الجديدة .

ان « المعطى » الذي يدعونا العلم الى التسليم به ليس شيئــاً نهائياً ثابتاً ، بل انــه في طريقه الى ذلك . ولا يدرس الكيميائي العناصر ليحني رأسه امامها ، بـــل ليصل الى ثمرتها ألا وهي القدرة على تحويلها . ويقال ، وهذا حق وصدق ، اننـــا نرزح تحت ثقل العلم . ولكن لماذا ؟ من واجبنا ان نتسامح بعض

الشيء ، لان استخدام الوسائل الجديدة والاستفادة من جهودها، يتطلب وقتاً . وعندما تكون هذه الوسائل جديدة في أصلها ، كجدة العلم التجريبي ، فالوقت اللازم يكون بالمطابقة طويلاً ايضاً . ولكن اذا استثنينا هذه الحقيقة ،فانالاكثارمن الوسائل والمواد يعني زيادة الفرص والغايات ، كما يعني إطلاق حرية الفردية للقيام باعمال وتصريف عواطف ، هي اكثر تجانساً مع طبيعتها بالذات . وحتى موضوع حوض الاستحمام الذي نسخر منه له فوائده الفردية ايضاً . والفرد لا ينحط على كره منه لان الفرصة أتيحت له كي يبقى نظيفاً ، وستنجح الاذاعة التوجيهية في توحيد المقاييس والآراء والصفوف ، ما دام الافراد يرفضون مزاولة ردود افعالهم الاختيارية . فليست السلع المادية هي العدو، وانما العدو هو الافتقار الى الارادة لاستخدامها كأدوات في سبيل الحصول على إمكانات أفضل . واذا ما تصورنا مجتمعاً ، متحرراً من السيطرة المالية ، فان السلع المادية فيه ، تغدو بديهيا ، مغريات للذوق والاختيار الفرديين وفرصاً للنمو الفردي . واذا لم تكن المخلوقات البشرية من القوة والصمود بحيث تقبل فيه هذا الاغراء ، وتهتبل هذه الفرص السانحة ، فعلينا ان نضع اللوم حيث يجب ان يوضع .

وهناك على الاقل الكثير من الصدق في المذهب الجبري الاقتصادي . فالصناعة ليست خارج نطاق الحياة الانسانية بل في داخله . وتغلق التقاليد المهذبة عيونها عن هذه الحقيقة ،

فتدفع بالصناعة ، وصورتها المادية ، عاطفيا وعقليا الى منطقة بعيدة عن القيم الانسانية. اما الوقوف عند حد الرفض العاطفي، والشجب الاخلاقي للصناعة والتجارة ، على اعتبار انهما ماديتان، فهو اشبه بتركهما في هذه المنطقة غير الانسانية ، تعملان كأداتين في ايدي اولئك الذين يستخدمونهما للاغراض الذاتية . ويعتبر هذا الموقف مشاركة للقوى التي تعمل على ترك الامور في مواضعها فهناك شراكة خفية او (دوثروية) بين اولئك الذين يستخدمون النظام الاقتصادي ، القائم للربح المادي الاناني ، واولئك الذين يتجاهلونه ، لمصلحة مسراتهم الشخصية ، وكبريائهم الذاتي وتهربهم من المسؤولية .

تترك كل مهنة آثارها على الشخصية الفردية ،وتكيف وجهة نظر صاحبها في الحياة . ولا يناقش احد في هذه الحقيقة ، مثلما لا يناقش في حقيقة ارتباط مستحقي الاجور بالالة ، او حقيقة تكريس رجال الاعمال انفسهم للمهمات المالية . ولقد يكون للمهن جذورها في الحوافز الفطرية للطبيعة الانسانية ، لكن متابعة هذه المهن وممارستها لا « تعبر » فقط عن هذه الحوافز ، تاركة اياها دون تعديل ، بل انها تقرر آفاقها العقلية ، وتعجل في تجمع المعرفة ، وانبثاق الافكار وتكيف شكل الرغبة والمصلحة . ويعمل هذا التأثير في حالات اولئك ، الذين يجعلون من الفنون الجميلة ، والعلم والدين غايات في حد ذاتها معزولة ، محجوبة عن الاشعاع والتمدد الى غيرها من المصالح (على اعتبار ان التطبيق يعني الاشعاع) بنفس النسبة التي يعمل بها في حالات

اولئك العاملين في الصناعة . والبدائل ، هي الافتقار الى التطبيق مع ما يترتب عليه من تضييق ومبالغة في التخصص ، والتطبيق مع التوسع وزيادة الحرية . ويتضح لكل شخص مفكر ذلك التضييق في ميدان الصناعة التي تستخدم بمعزل عن الاهداف الاجتماعية . أما المفكرون والادباء ، الذين يعتقدون غرورا ، بانهم قد كرسوا حياتهم لمتابعة الحقيقة المجردة، والجمال المطلق غير المشوب ، فكثيرا ما يتجاهلون حقيقة انهم وقعوا في مثل هذا التضييق والتشديد . وعلى الرغم من ان سلعهم ، قد تكون اكثر نقاءاً وتساميا ، الا انهم ينهمكون في التملك والاستحواز ،وما لم يعنوا بنفع ما ينتجون وبتفاعلاته التوسعية، فانهم يصبحون ايضاً من محتكري رأس المال . واحتكار رأس المال الروحي ، قد يصبح في النهاية اكثر ضررا من احتكار رأس المال المادي .

ان التأثير الهدام للعلم في المعتقدات التي طالما آمن بها الانسان ، والقيم التي كان يحلها ، هو سبب كبير للفزع من العلم ومن تطبيقه على الحياة . وينطبق قانون قوة الاستمرار على ملكة المخيلة وعلى ما يتبعها ، كما ينطبق على الاشياء الطبيعية الفيزيقية . ولا أفترض ان بالامكان التحول فجأة من هذه التأثيرات السلبية الى تأثيرات ايجابية ممكنة وبناءة . ولكن ما دمنا نرفض القيام بمحاولة لتغيير الاتجاه ، الذي يتطلع فيه الخيال الى العالم ، وما دمنا نصر على عدم الرغبة في إعادة فحص

المقاييس والقيم السابقة ، فسيظل العلم مرتدياً مظهره السلبي . ولنأخذ العلم ، على ما هو عليه (بما في ذلك تطبيقه على الآلة) فسنبدأ حتماً في اعتباره كخالق قادر لقيم وأهداف جديدة . وستتوفر لنا بشائر وافرة على التحرر ، وزيادة الحوافز ، والاستقلال والابتكارية التي يأتي بها العلم في ميادينه المقررة الى العالم الفرد ، وستبدو كلها كوسائل لاصالة الابتكار وفي خدمة التحول الفردي . وحتى بالنسبة الى تلك العلوم التي نسعد بتسميتها ، بالعلوم « النقية المجردة » هناك درس ذو مغزى في الغريزة التي تحملنا على الكلام عن قوانين نيوتن واينشتاين .

ولما كان الإمعان الحر للتفكير ، هو اعظم المباهج المتيسرة للانسان ، فان التفكير العلمي ، المندمج في العقل الفردي ، يضيف كثيراً الى تمتع الانسان بالوجود . ولم يعم التمتع بمباهج التفكير والتحقيق في وقتنا الحاضر . لكن من يتمتع بها مرة ، يصعب عليه ان يستبدلها بأية ملذة اخرى ، ومع ذلك فما زالا محدودين في النوعية ، كما في عدد الذين يتشاطرونها . إذ ما دام التفكير العلمي ، مقصوراً على المجالات الفنية التكنيكية ، فسيظل مفتقراً الى المدى الواسع والمادة المتنوعة المختلفة . وستظل مادته الموضوعية ، فنية في الحدود التي يكون فيها تطبيقه في الحياة الانسانية محصوراً ومقيداً . والعقل الذي يقلقه الخوف من ان شيئاً قديماً وثميناً قد يدمر ، هو العقل الذي يعاني الخوف من العلم . وكل من يقع تحت سيطرة هذا الخوف ، لا

يمكن له ان يجد العزاء او الطمأنينـــة ، في اكتشاف حقـائق جديدة وتخطيط مثل عليا جديدة . انه لا يسير بحرية على وجه هذه البسيطة ، لانه مهووس بالحاجة الى حماية بعض ما يملكه من ايمان وتــذوق . ذلك ان حب التملك الذاتي لا يقتصر على المنافع المادية .

ولعل من خصائص العلم ، ان يجد مجالاته في المشاكل والقضايا. ولما كان العلم هو البحْث والتنقيب ، فالصعوبات والعقد ، هي الغذاء الذي يعيش عليه . وعلى الانسان ان لا يخشى من التباينات والتناقضات ، التي تثير المشاكل ، بل ان يتحملها بكل ما لديه من اصطبار على المشقة ، لانها الامور التي يجب ان يصارعها في النهاية . ان كلا منا يعاني هذه المصاعب في نطاق علاقاتـــه الشخصية ، سواء اكانت في صلاته القريبة المبـــاشرة ، او في ارتباطاته الواسعة التي نسميها اصطلاحاً بالمجتمع . وقد اصبحت الاحتـكاكات الشخصية في عصرنا الحاضر ، من الاسباب الرئيسية للالم . ولا استطيع القول بان جميـع الالام ستختفي بـــدمج الطريقة العلمية في الاستعداد الفردي ، ولكنني اقول ، بان هذه الآلام قد ازدادت زيادة هائلة ، نتيجة عدم ميلنا الى تناول هذه الاحتـكاكات كمشاكل تعالج بصورة ادراكية . وسيخف كثيراً الشقاء النابع من انكماشنا على انفسنا ، وسيتحول جزئيـــاً الى المتعة المترتبة على التفكير الطليق ، اذا ما اخذنا تلك الاحتكاكات كفرص لمزاولة التفكير ، على اعتبار انها مشاكل ذات اتجـــاه

ومنفذ موضوعيين.

ونحن نقاسي ، كما قلت في الماضي ، من الارتباكات التي تنشأ في خصوصيات العلاقات الشخصية ، لكن علاقات المجتمع الاكثر تنائياً ، تثير ايضاً مشاكلها . فقد كثر الحديث مؤخراً عن « المشاكل الاجتماعية » ، وان كنا لا نعاملها كمشاكل ، بالمعنى الادراكي للكلمة . اذ اننا نفكر فيها « كمساوىء » تحتاج الى تقويم او رذائل او اعمال شيطانية تحتاج الى « اصلاح » . وانشغالنا بهذه الافكار ، يبرهن على مدى بعدنا عن النهج العلمي. وانا لا اقول ان موقف الطبيب الذي يعتبر مريضه «حالة جميلة» ، موقف مثالي كلياً ، ولكنه اكثر صحة وسلامة ، وادعى للرجاء من اصرار العادة التي سبقت عصر العلم على الانشغال بالشرور واصلاحها . لقد اصبحت الطريقة الشائعة في معالجة الجريمة والمجرمين ، تذكرا واقتباساً من طريقة معالجة الامراض في الماضي ، عندما كان المعتقد ان الاصل في الامراض معنوي وشخصي ، وان عدواً ، قد يكون شيطاناً او انساناً ، قد وضع مادة غريبة في شخص المريض . اما المعالجة الصحيحة المؤثرة للامراض ، فقد بدأت عندما اعتبرت الامراض ذات منشأ باطني ناجم عن التفاعلات بين الجسم البشري والمحيط الطبيعي. وقد بدأنا نرى في الجريمة ، بالفعل ، مظهراً تفاعلياً بين الفرد ومحيطه الاجتماعي ، وما زلنا بالنسبة الى الجريمة ، كما بالنسبة الى غيرها من الشرور الاخرى ، نفكر ونعمل ، بموجب المصطلحات

« الاخلاقية » السابقة للعصر العلمي . وهذا التصور « ما قبل العلمي » للشر ، قد يكون الحاجز الرئيسي الذي يقوم امـــام الاصلاح الحقيقي ، الذي يعتبر مطابقاً لاعادة التكوين بطريقة بناءة .

ولما كان العلم يبدأ انطلاقه بالاسئلة والتحقيقات ، فانه تبعاً لذلك قتال مهلك لكل عملية ترمي لتكوين انظمة اجتماعيـــة وبرامج ذات اغراض ثابتة . وعلى الرغم من افـــلاس النظم العقائدية السابقة ، فمن الصعب ان نتنازل عن ايماننا بالنظـــام وبعقيدة شاملة ، اذ ما زلنا ، نواصل التفكير والنقاش ، وكأن الصعوبة كانت في النظام المعين الذي فشل ، او كأننا اخيراً قد اوشكنا على العثور على ما هو صحيح وكما لو ان انظمة الماضي كلها كانت باطلة . ان الخلل الحقيقي يكمن في موقف الاتـكال على اي من تلك الانظمة . وبينما توحي الينا الطريقة العلمية بان نفك الروابط ، وان ندرس بدقة وتحديد ، وان نبحث عـــن الحلول في حدود المشاكل المركزة حالما تظهر امامنا ، فانه ليس من السهل تصور الفرق الذي سيترتب على تحول التفكير الى التمحيص التمييزي والتحليل . فالعقائد الجامعة ، وجميـع المثل الشاملة ، كلها تعجز امام الاوضاع الواقعية ، لان العمل دائمـــاً يعني عمل شيء معين ، بل انها اسوأمن ان تكون عاجزة فحسب . انها تجر الى حالات انفعالية غامضة وعمياء تحتل الفجاجة مركز الصدارة في كيانها حيث يمكن لاصحاب الغايات ، الذين احتفظوا

برباطة جأشهم ومهارتهم ، ان يسـيروا الفعل بسهولة ، وخاصة ان الفعل يحذو حذو العاطفة الانفعالية البالغة القوة . وما من شيء خليق بان يؤدي ، مثلاً ، الى القضاء على الحرب من ابدال اسبابها المردودة الى غرام عام بمثل « الحرية والانسانية والعدالة والحضارة » وذلك عن طريق تحليل نوعي يبين اسبابها الاخرى الحقيقية .

وستقودنا جميع هذه الاعتبارات الى ان ضائقة الفرد هـي نتائج مسؤلية الفرد نفسه عن الوقت الذي يمضي ، قبل ان يتمكن مبدأ جديد من شق طريقه ، متوغلا في عقل الفرد على نطاق واسع . ومع مضي الزمن تصبح المسؤولية فرديـة ليس الا ، اذ ان الفردية منيعة لا تقهر ، ومن طبيعتهـــا ان تفرض نفسها وتؤكد ذاتها . والحركة الاولى في نقاهـة فرد متكامل ، تسير وفقاً لذلك الفرد بالذات . اذ مهما كانت المهنة التي يجـد نفسه عاملاً فيها ، والمصالح التي تشغله ، فانه يكون هونفسه وليس غيره ، ويظل يعيش في احوال مرنة ومطاطة الى حد ما .

وقد اعتدنا على الغموض والرحابة عند تفكيرنا في المجتمع . لكن علينا ان ننسى « المجتمع » وان نفكر بالقانون والصناعة ، والدين ، والطب ، والسياسة ، والفن ، والتربية والفلسفة ، على ان يكون تفكيرنا فيها مجموعياً . فنقط الاتصال ليست متماثـلة بين اي شخصين ، وتبعاً لذلك فان المواضيع التي تفرضها المصالح والمهن ، لا تتماثل مرتين ابداً . وليس هناك من صلة على درجـة

من الثبات واللاتطورية ، بحيث لا تذلل عند نقطة ما . وجميع هذه المهن والمشاغل ، هي الطرق التي يفعل بواسطتها العالم فعله فينا ، ونفعل بواسطتها فعلنا في العالم . فليس هناك من مجتمع ينجو منها ، ولا عمل يخلو من وجودها . والانسجام مع الاوضاع ليس تجانساً مفرداً او رتيباً ، بل قضية منوعة تتطلب اقداماً فردياً .

وتعود مناعة الفردية الى انها اسلوب متميز في الحساسية والانتخاب والاختيار ، والاستجابة والانتفاع من الاوضاع . ويستحيل لهذا السبب وحده ، لا لغيره ، تطوير الفردية المتكاملة عن طريق اي نظام او برنامج شامل . فليس في وسع اي فرد ان يصمم نيابة عن آخر . كما ليس في وسعه ، ان يصمم لنفسه كلية ، فوريا والى الابد . ان اسلوباً بيئياً للانتخاب يعطي الاتجاه والديمومة ، لكن التعبير المحدود لا يوجد الا في الظروف المتغيرة والاشكال المختلفة . ويجب اللجوء ، دائماً وتكراراً ، الى الاختيار الانتقائي والى الانتفاع من الاوضاع . وما دمنا نعيش في عالم متحرك ، نتغير مع تفاعلاتنا فيه ، فكل عمل من اعمالنا ينتج منظوراً جديداً ، يتطلب ممارسة جديدة للتفضيل . واذا ما ظل الفرد ، مع مضي الزمن ، ضائعاً ،فذلك لانه اختار عدم الشعور بالمسؤولية ، اما اذا ظل حزيناً منقبض النفس ، فلانه اختار طريق التطفلية السهلة .

والتسليم من ناحية الانحراف في الاتجاه ليس شيئاً يتطلب

تحقيقه جهداً ، بل هو شيء يجب ان يقهر . انه شيء « طبيعي » من ناحية سهولته ، الا انه يتخذ مئات الاشـكال . ولعل تصفيق الروتاريين للاوضاع الراهنة ، مظهر من مظاهر هذه الاشـكال . ويتألف الشكل الاخر من الخنوع والاذعان من التخلي عن قيم حضارة جديدة ، في سبيل قيم حضارة ماضية . وما ارتداء مظهر احدى الحضارات الميتة ، الا وسيلة اخرى من وسائل التبويب وجمع الصفوف . اما التكامل الحقيقي فيكمن ، بالنسبـة الى الحاضر ، في التجاوب الفعال مع ظروف الحـاضر كما هي ، في جهد لتحويلها وفقاً لاحتمال اختير عن صادق وعي واحساس .

وتكون الفردية في بداية الامر عفوية وغير مصقولة . انها طاقة وقدرة على التطور . ومع ذلك فانها اسلوب فريد للفعل في ومع عالم من الاشياء والاشخاص . انها ليست شيئاً كاملاً في حد ذاته ، كخزانة في بيت ، او درج سري في مكتب مـليء بالكنوز التي تنتظر من يغدقها على العالم . ولما كانت الفرديـة طريقة بارزة للاحساس بصدمات العالم ، ولاظهار ميول ايثارية في التجاوب مع هذه الصدمات ، فانهـا تتطور ، في الشكل والمظهر ، عن طريق تفاعل مع الاوضاع الفعلية ، وهي ليست كاملة في نفسها الا بقدر ما تكون انبوبة الدهان عند الرسام كاملة بدون لوحة يرسم عليها . ان العمل الفني هو الشيء الفردي الصادق ، وهو ثمرة التفاعل بين الدهان واللوحة عن طريق وسيط من خيال الفنان البارز وقوته . فالفردية القادرة للفنان

تأخذ عن طريق تصميمها ، شكلا مرئياً ودائماً . والفرض بان الفردية شيء يصنع سلفاً ، يشهد دائماً للاسلوبية ، لا للاسلوب نفسه ، لان الاسلوب شيء ابتكاري خلاق ، بل انه شيء يتشكل ابان عملية خلق اشياء اخرى .

يستعصي المستقبل دائماً على التكهن . فالمثل العليا ، بما في ضمنها تلك المتعلقة بفردية جديدة ومؤثرة ، يجب ان تصاغ من امكانات الظروف الراهنة ، حتى ولو كانت تلك التي تشكل عصراً صناعياً واتحادياً.. وتتخذ المثل شكلاً ، وتنال محتوى « عندما تعمل في اعادة تكوين الاوضاع » . وقد نضع ، رغبة منا في استمرار الاتجاه ، مخططاً لبرنامج عمل ، توقعاً منا للظروف كما تظهر . اما وضع برنامج للاهداف والمثل ، اذا ابقي بمعزل عن المنهج المرن والمنطقي ، فانه يصبح عائقاً ، لان طبيعته القاسية والصلبة ، تتخيل عالماً ثابتاً ، وفرداً جامداً ، لا يتحرك ، وكلاهما غير موجود قطعاً . وقد يشير ذلك الى ان في امكاننا التنبوء بالمستقبل ، لكنها محاولة ، تنتهي كما قال بعضهم ، بالتنبوء عن الماضي او عن احتمالات تكرره .

وايمرسون الذي قال ان « المجتمع في كل مكان يتآمر على اعضائه » هو ذاته الذي قال في نفس مقاله « اقبلوا بالوضع الذي أوجدته لكم العناية الآلهية ، واقبلوا بمجتمع معاصريكم ، وبترابط الاحداث » لكن عندما تؤخذ الحوادث منفصلة ، وتبحث في معزل عن التفاعلات الناتجة عن الفرد الذي يملك

حق الاختيار ، فانها تكون فعلاً متآمرة ضد الفردية . وينطبق هذا القول على المجتمع ، عندما يقبل كشيء ثابت بين المنظمات . ولكن لما كان « ترابط الاحداث » و« مجتمع المعاصرين » يتألفان من مشاركات وارتباطات عديدة وسيارة ، فانها السبيل الوحيد لتحقيق امكانات الفردية .

وقد بين اطباء الامراض العقلية ، ان الكثير من التفككات والتبددات العقلية في الفرد ناجم عن انكفائه من الحقيقة الى مجرد عالم باطني . لكن هناك مع ذلك بعض الاشكال الاريبة البارعة للانسحاب ، وبعضها قائم في النظم الفلسفية ، ويمجد في الآداب المعاصرة . وقد قال ايمرسون « ان من العبث ، ان تبحث عن العبقرية لتعيد معجزاتها في الفنون القديمة . فغريزتها تدفعها الى العثور على الجمال والجلال في الحقائق الجديدة واللازمة ، في الحقل ، وعلى قارعة الطريق ، في المصنع وفي الحانوت » . وعلى كل منا ، اذا اردنا اكتساب فردية كاملة . ان يزرع حقله ، على ان لا يحيطه بسياج ، ولا يجعله حظيرة محددة ومفصولة . فحقلنا من زاوية تماسه مع طريقنا في الحياة ، هو العالم . وعندما نقبل بالعالم الصناعي والمتحد المتكتل الذي نعيش فيه ، ونحقق بذلك الشرط الاولي في تفاعلنا معه ، فاننا كأجزاء من الحاضر السيار ، نخلق انفسنا اذ نخلق مستقبلاً مجهولاً .

فهرس المحتويات

ف. ب. (٣٧)

١٩٦٠



١٩٧٩